

$\frac{2cc}{\frac{2.12}{1.12}}$



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

تاریخ قضاء العقبة
(1309-1343هـ/1892-1924م)

زينب عبد المجيد حميدة البطوش

552

رسالة

مقدمة إلى

عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على

درجة الماجستير في التاريخ قسم التاريخ

جامعة مؤتة، 2004



MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (1.3)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة زينب عبدالمجيد البطوش بـ:

" تاريخ قضاء العقبة (1892 - 1924) "

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ.

القسم: التاريخ.

التوقيع	التاريخ	
د. محمد الطراونة	2004/8/25	مشرفاً ورئيساً
د. شكري التاجي	2004/8/25	عضواً
د. سليمان الصرايرة	2004/8/25	عضواً
د. ماهر المبيضين	2004/8/25	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. ذياب البداينة



MUTAH-KARAK-JORDAN

Postal Code: 61710

TEL: 03/2372380-99

Ext: 5328-5330

FAX: 03/ 2375694

e-mail:

dgs@mutah.edu.jo

sedgs@mutah.edu.jo

<http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm>

مؤتة - الكرك - الاردن

الرمز البريدي: 61710

تلفون: 03/2372380-99

فرعي: 5328-5330

فاكس: 03/2 375694

البريد الالكتروني

الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى نبراس الكون وألق الوجود والدي الحبيين، إلى من قاسمني عناء البحث
والدرس وشاطرنني فرحة الإنجاز، زوجي سطاتم إلى الزهرة التي أشرقت في
حياتي ومنحتني شرف الأمومة ابني رامي. أهدي إليهم هذا الجهد
المتواضع.

زينب البطوش

شكر وتقدير

فيسعدني وقد انتهيت من هذه الدراسة بعون الله ومشينته. أن أتوجه بوافر الشكر إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد سالم الطراونة الذي أشرف على هذه الرسالة، وأخذ بيدي مشجعاً وموجهاً وناصحاً منذ البداية ، وأعطاني من جهده الكثير وجاد عليّ بقسط وافر من وقته الثمين، وفتح لي مكتبه بروح المربي السَّمح والعالم المتواضع، أشكره كل الشكر للطفه ورحابة صدره.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الذين يراجعون هذه الدراسة لتحكيمها ولما يبذره من ملاحظات ستسهم إن شاء الله في إثرائها، وهم: الدكتور شكري التاجي، والدكتور سليمان الصرايرة، والدكتور ماهر المبيضين.

ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع الأساتذة الكرام في قسم التاريخ. كما أشكر أسرة مكتبة جامعة مؤتة، ومركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية لما أبدوه من مساعدة. كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أسرة مكتبة رام، وأخص بالشكر مديرها السيد زهير أحمد البطوش والأنسة تهاني أبو عواد، داعية الله عز وجل أن أكون قادرةً على رد الجميل.

زينب البطوش

قائمة المختصرات والرموز

أولاً: قائمة المختصرات باللغة العربية:

س:	سجل
ش:	شرعي
ج:	جزء
ص:	صفحة
م:	مجلد
م:	بعد السنوات تعني السنة الميلادية
هـ:	بعد السنوات تعني السنة الهجرية
(د.ت):	دون تاريخ
(د.م):	دون مكان

ثانياً : المختصرات باللغة الإنجليزية:

P	: Page
Vol	: Volume
E. 1 ²	: The Encyclopaedia of Islam (New Edition)

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
قائمة المختصرات والرموز	ج
فهرس المحتويات	د
قائمة الجداول	
ملخص باللغة العربية	هـ
ملخص باللغة الإنجليزية	و
الفصل الأول: الحياة الاجتماعية	
1.1 المقدمة	1
2.1 تحليل المصادر والمراجع	2
3.1 البيئة الجغرافية لمنطقة الدراسة ٦٢٢٥٢٢	7
4.1 سكان القضاء	13
1.4.1 تقديرات السكان	13
2.4.1 الفئات السكانية	14
3.4.1 السكان المحليون	15
4.4.1 العناصر الوافدة	22
5.1 التعليم	27
6.1 الأوقاف	31
7.1 الحركة العمرانية	32
8.1 العلاقات الاجتماعية	39
9.1 مكانة المرأة في المجتمع	43
10.1 المهور	45
11.1 مستوى المعيشة	48

الصفحة	الموضوع
48	12.1 الملابس
	الفصل الثاني: الحياة الاقتصادية:
51	1.2 الزراعة
61	2.2 التجارة
70	3.2 الثروة الحيوانية
71	4.2 الحرف والمهن
74	5.2 الأوزان والمكاييل والمقاييس
77	6.2 النقود
80	7.2 الأسعار
82	8.2 الضرائب
	الفصل الثالث: الأوضاع الإدارية:
87	1.3 التبعية الإدارية للعقبة
91	2.3 مشكلة العقبة
110	3.3 الجهاز الإداري
118	4.3 القضاء الشرعي
124	5.3 المجالس الإدارية
129	6.3 الجهاز العسكري والأمني في العقبة
140	7.3 العقبة والثورة العربية الكبرى
147	8.3 الخاتمة
148	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الأمطار السنوية في مطار العقبة ما بين الفترة 1946 - 1999م	9
2	المتوسطات السنوية لدرجات الحرارة في العقبة ما بين 1959 و 1999م.	10
3	حالات الزواج والطلاق والخلع حسب سجلها الشرعي	47
4	الأدوات والأثاث حسب سجلها الشرعي	49
5	أسعار الآواني والأثاث حسب سجلها الشرعي	79
6	أسعار المواد الغذائية حسب سجلها الشرعي	79
7	أسعار الملابس حسب سجلها الشرعي	80
8	أسعار السلع المتفرقة حسب سجلها الشرعي	80

الملخص باللغة العربية
تاريخ قضاء العقبة (1892هـ / 1924م)

زينب عبدالمجيد البطوش
جامعة مؤتة، 2004م

تتناول هذه الدراسة أحوال قضاء العقبة في الفترة من سنة 1309 - 1343 هـ / 1892 - 1924م من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والإدارية حيث تمثل فترة الدراسة نهاية الحكم المصري للعقبة إلى تبعيةها إلى إمارة شرقي الأردن. لقد احتلت هذه المنطقة أهمية إستراتيجية لكونها همزة الوصل بين مصر وبلاد الشام والحجاز، ولم يتراجع هذا الدور المهم، إلا بعد فتح قناة السويس وقد اعتمدت. الدراسة على سجلات المحاكم الشرعية، والسالنامات العثمانية التي كانت تصدرها الدولة العثمانية، وكتب الرحالة العرب والأجانب ممن زارا العقبة وسجلوا شهادتهم إضافة إلى الصحف الصادرة في تلك الفترة. وتتبع أهمية هذه الدراسة لكونها تتناول تاريخ قضاء العقبة الذي لم يحظ باهتمام الباحثين، وذلك لتعدد ارتباطه الإداري بين مصر وبلاد الشام والحجاز ثم الأردن.

Abstract

The History of 'Aqaba Qadhac (1892 - 1924)

Zainab Abd Almajed Al-btoush

Mu'tah University, 2004

This study comprises the social, economical and administrative affairs of 'Aqaba Qadha' for the period (1309-1343/1892-1924) . This period represents the end of the Egyptian Rule over Al-'Aqaba and the transfer of loyalty to the Emirate of East Jordan.

The strategic importance of this area comes from being connecting between Egypt, Bilad al-Sham and Hijaz. This important role did not lose its importance until the opening of Suez Canal.

The source material of this study was the Records of Shari' Courts, the Ottoman Salnamahs which were issued by the Ottoman State, the writings of the Arab and foreign travelers who have had visited Al-'Aqaba and registered their testimonies, in addition to the news papers issued at that period.

The importance of this study springs from the fact that the history of 'Aqaba Qadha' did not receive enough care from researchers because of its different administrative connection between Egypt, Bilad al-Sham, Hijaz and finally Jordan.

الفصل الأول

الحياة الاجتماعية

1.1 المقدمة:

تسلط هذه الدراسة أضواء كاشفة على جوانب هامة من تاريخ قضاء العقبة في أواخر العهد العثماني وعهد الحكومة العربية الهاشمية (1892-1924م)، إنها محاولة لتوثيق معالم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية في حقبة من الزمن عانى تاريخها من الإغفال، وكان لابد من إعمال الجهد في البحث عن المعلومات من مظانها والرجوع إلى مختلف المصادر والمراجع وصولاً إلى إبراز الحقائق المتصلة بتاريخ منطقة العقبة.

لقد جاء اختياري هذه الدراسة لقضاء العقبة منطلقاً من مسوغات عدة لعل أهمها:

أولاً: التقدم الكبير الذي حققه قضاء العقبة خلال فترة الدراسة في المجالات الإدارية والاجتماعية والعمرانية والاقتصادية.

ثانياً: الموقع الاستراتيجي لقضاء العقبة كحلقة وصل بين بلاد الشام ومصر والحجاز.

ثالثاً: الاحتلال البريطاني لمصر سنة 1881م، إذ رأت الدولة العثمانية في هذا الاحتلال خطراً يهدد الطريق البحري من العقبة إلى ينبع، وتخوفها من دسائس الإنجليز في شبه الجزيرة العربية، ويبدو أن الدولة العثمانية قد أدركت هذا الخطر عند ما أوعزت إلى قواتها بفرض سيطرتها بالقوة على العقبة سنة 1892م، وفك ارتباطها بمصر المحتلة من قبل الإنجليز.

وقد جاءت الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول، تناول التمهيد مقدمة وعرضاً تحليلياً لأهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة من حيث معاصرتها لأحداث تلك الفترة وأهمية المعلومات التي توردتها، وفي مقدمة هذه المصادر؛ وثائق محكمة العقبة الشرعية، والكتب السنوية (السالنامات) التي كانت تصدرها الدولة العثمانية، والصحف والمجلات الصادرة في تلك الفترة، والمصادر العربية والأجنبية، إضافة إلى ما دونه الرحالة الأجانب والعرب من مشاهدات وانطباعات

عن القضاء خلال زيارتهم له أو مرورهم به. هذا إلى جانب الدراسات الحديثة؛ العربية والأجنبية، وتناول التهميد أيضاً جغرافية القضاء من حيث الأحوال السائدة في القضاء من أمطار وحرارة ورياح.

وخصص الفصل الأول لدراسة الحياة الاجتماعية، فتناول تقديرات السكان، وفئاتهم، حيث كانوا فئتين: الفئة الأولى: السكان المحليون، وانقسموا إلى حضر وبدو. والفئة الثانية: العناصر الوافدة من البلاد العربية والأرمن والعبيد وغيرهم. وتناول هذا الفصل التعليم والحركة العمرانية من حيث هيئة مدينة العقبة من الداخل ونمط البناء وأبرز المعالم العمرانية في المدينة، والعلاقات بين السكان، ومكانة المرأة في المجتمع، ومستوى المعيشة، والأدوات والأثاث المنزلي والملابس. وتناول الفصل الثاني الحياة الاقتصادية، حيث تناول الأراضي وأنواعها، وكيفية تسجيلها، والمحاصيل الزراعية، ثم تطرق الفصل إلى التجارة، والثروة الحيوانية، والحرف والمهن، كما عرض الفصل إلى الأوزان والمكاييل والمقاييس، والنقود التي شاع استخدامها في القضاء خلال فترة الدراسة، وأسعار السلع المختلفة، والضرائب.

أما الفصل الثالث والأخير فقد تناول الأوضاع الإدارية، من حيث تبعية قضاء العقبة الإدارية، والجهاز الإداري، والقضاء الشرعي، والمجلس البلدي.

وقد جاءت هذه الدراسة مدعمة بالجدول الإحصائية التي اقتضت الضرورة إدراجها في ثنايا الفصول، وأدرج في نهاية الدراسة قائمة بالمصادر والمراجع التي أفادت منها.

2.1 تحليل مصادر ومراجع الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة كبيرة ومتنوعة من المصادر استلزمها طبيعة هذا البحث الذي شمل نواحي متعددة: اجتماعية واقتصادية وإدارية، ومن هذه المصادر:

د- السجلات الشرعية:

أ- سجل محكمة شرعية العقبة:

يحمل هذا السجل عنوان: "ضبط المرافعات والمحاكمات وغيرها في محكمة

العقبة"، ويعود إلى الفترة الواقعة بين سنتي 1336-1343هـ / 1917-1924 م، ويبلغ عدد صفحاته (426) صفحة.

يعد هذا السجل إحدى الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها هذه الدراسة، لما وفره من معلومات غزيرة تغطي مختلف جوانب الحياة لمجتمع الدراسة، وقد تميزت هذه المعلومات بمصداقيتها ودقتها واستقصائها لكل الأنشطة المختلفة في قضاء العقبة، ولتفرده بمعلومات نادرة لا توجد في سواه، كما أن رسده اليوصي والدقيق لكل الوقائع جاء شاملاً من خلال الحجج التي اشتملت على عقود الزواج، والطلاق، والمهور، والإرث، والنفقة، والوصاية، وحصر التركات من الأموال المنقولة وغير المنقولة، وتسجيل الأملاك كالمنازل، والأراضي، والبيع، والشراء، والتأجير، والوكالة، وإعتاق الرقيق.

ومن خلال مطالعتنا لهذا السجل فقد ظفرنا بمعلومات واسعة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، ففي مجال الحياة الاجتماعية فقد رسمت لنا المعلومات المستخلصة من السجل صورة واقعية لمجتمع قضاء العقبة من حيث تنوع العناصر السكانية فيه، والعلاقات السائدة بين هذه العناصر، وأمدنا هذا السجل بتفصيلات ذات فائدة كبيرة عن العشائر وفرقها وشيوخها وأماكن تواجدها، وأورد معلومات قيمة عن التعليم، والحركة العمرانية، ومكانة المرأة في المجتمع ومستوى المعيشة والأثاث المنزلي والملابس.

وكان للمعلومات التي أوردتها سجل العقبة الشرعي أثر كبير في إعطاء صورة واضحة عن الحياة الاقتصادية في قضاء العقبة، فقد زودنا بمعلومات عن أنواع الأراضي وطرق استثمارها، وكيفية تسجيلها، والمحاصيل الزراعية، وأورد معلومات عن النشاط التجاري، وأساليب التعامل التجاري، والثروة الحيوانية والحرف والمهن، والأوزان والمكييل والمقاييس، والنقود المتداولة في منطقة الدراسة، وأسعار السلع المختلفة، والضرائب.

وأمدنا السجل الدراسة بمعلومات نفسية في المجال الإداري من حيث تبعية القضاء الإدارية، وأسماء الحكام والموظفين الإداريين، والمجالس الإدارية، والمحكمة الشرعية.

ب- سجل محكمة العقبة الشرعية (1):

يحمل هذا السجل عنوان: "قيود الوثائق الشرعية في قضاء معان، ويعود إلى الفترة الواقعة بين سنتي 1316-1326هـ،/1898-1910م، ويبلغ عدد صفحاته (181) صفحة.

وقد زودنا هذا السجل بمعلومات نفسية عن قبيلتي الحويطات وبني عطية وعلاقتها بالدولة العثمانية.

2- السالنامات العثمانية:

السالنامة: كلمة فارسية الأصل تتكون من لفظتين "سال" وتعني السنة، و"نامة" وتعني كتاب، ومعنى اللفظتين الكتاب السنوي، وهي بمثابة معلومات وإحصاءات عامة عن تنظيمات الدولة وكوادرها، وكبار رجالات الحكم وأصحاب المناصب والتنظيمات الإدارية والعسكرية والعذلية والتعليمية، في كل ولاية ومن الولايات أو المتصرفيات التابعة مباشرة للباب العالي. وقد كان هناك عدد كبير من السالنامات منها ما يصدر عن الصدارة العظمى (رئاسة الوزراء) في الأستانة، ومنها ما يصدر عن النظارات (الوزارات) العثمانية، وبعضها كان يصدر عن الولايات، وتعد السالنامات الرسمية من المصادر الهامة للمعلومات، التي يمكن الوقوف من خلالها على أحوال الدولة المركزية والولايات والوحدات الإدارية التابعة للولايات، من ألوية وأقضية ونواح، إضافة إلى المعلومات الأخرى عن أوجه نشاط الدولة أو الولايات في مختلف المجالات.

وقد أفادت الدراسة من السالنامات التالية:

أ- سالنامة دولت عليه عثمانیه سنة 1317هـ/ 1899م، دفعة 55، المطبعة

العامة، دار الخلافة العلية 1317هـ/ 1899م.

ب- سالنامة دولت عليه عثمانیه سنة 1322هـ/ 1904م، دفعة 60، أحمد إحسان

وشركاه مطبعة سي، در سعادت 1320 مالية/ 1904م.

ت- سالنامة دولت عليه عثمانیه سنة 1323هـ/ 1905م، دفعة 61، أحمد إحسان،

مطبعة سي، در سعادت 1321 مالية/ 1905م.

- ث- سالنامه دولت عليه عثمانيه سنة 1324هـ / 1906م، دفعة 62، أحمد إحسان، مطبعة سي، در سعادت 1322مالية / 1906م.
- ج- سالنامه دولت عليه عثمانيه سنة 1326هـ / 1908م، دفعة 64، أحمد إحسان، مطبعة سي، در سعادت 1323 مالية / 1908م.
- ح- سالنامه دولت عليه عثمانيه سنة 1327مالية / 1911م، دفعة 65، سلانيك، مطبعة سي، در سعادت 1327 مالية / 1911م.
- خ- سالنامه دولت عليه عثمانيه سنة 1328مالية / 1912م، دفعة 66، سلانيك، مطبعة سي، 1328مالية / 1912م.
- د- سالنامه دولت عليه عثمانيه سنة 1333-1334 مالية / 1915-1916م، دفعة 67، هلال مطبعة سي، در سعادت 1334 مالية / 1916م .
- ذ- سالنامه ولاية سورية 1315هـ / 1897م، مطبعة ولاية سورية، 1315هـ / 1897م.
- ر- سالنامه ولاية الحجاز 1301هـ / 1883م، دفعة 1، حجاز مطبعة سي، 1301هـ / 1883م.
- ز- سالنامه ولاية الحجاز 1305هـ / 1887م، دفعة 3، حجاز مطبعة سي، 1305هـ / 1887م .
- س- سالنامه ولاية الحجاز لسنة 1306هـ / 1888م، دفعة 4، حجاز مطبعة سي، 1306هـ / 1888م.
- ش- سالنامه ولاية الحجاز سنة 1309هـ / 1891م، دفعة 5، مكة المكرمة، 1309هـ / 1891م.
- ص- سالنامه ولاية سورية 1315هـ / 1897م، سورية، ولاية مطبعة سي، 1315هـ / 1897م.

3- الصحف:

تشكل الصحف المعاصرة لفترة الدراسة مصدراً هاماً للمعلومات التي تساعد على استجلاء الصورة الواضحة عن مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، وفيما يلي أهم الصحف:

أ- **جريدة القبلة:** وهي صحيفة رسمية دينية اجتماعية سياسية كانت تصدرها حكومة الحجاز مكة المكرمة مرتين في الأسبوع، وقد بدأت في الظهور بتاريخ 15 شوال 1343هـ / 14 آب 1916م، وكان يشرف على تحريرها محب الدين الخطيب، وقد زودت هذه الصحيفة الدراسة بمعلومات هامة عن الأمرين كما أوردت بعض المعلومات عن الجانب الإداري.

ب- **جريدة العاصمة:** وهي صحيفة الحكومة العربية الرسمية، كانت تصدر في دمشق مرتين في الأسبوع، وقد بدأت بالصدور سنة 1337هـ / 1919م واستمرت بالصدور سنة 1339هـ / 1920م، وقد أفادتنا هذه الجريدة بمعلومات هامة عن الأوضاع الإدارية في قضاء العقبة.

ج- **جريدة البشير:** وهي جريدة أسبوعية كاثوليكية دينية إخبارية، بدأت في الصدور ببيروت سنة 1286هـ / 1870م، وأوردت هذه الصحيفة بعض المعلومات الإدارية المتعلقة بقضاء العقبة.

4- كتب الرحالة:

تعد كتب الرحالة من المصادر الهامة لقضاء العقبة، لما تحويه من معلومات عن النواحي الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، ومن هنا جاء اعتماد الدراسة عليه، ومن أهم هذه الرحلات:

أ- **بيركهاردت:** John Lewis Burckhardt، حيث نشرت رحلته في سنة 1238هـ / 1822م، تحت اسم: "Travels in Syria and the Holy Land"، جاب بيركهاردت المنطقة حوالي سنة 1227هـ / 1812م، وقد أفادت الدراسة من رحلته في التعريف بسكان العقبة، ووصف القلعة وموقعها، وأشجار النخيل، وارتباط العقبة بمصر، والعلاقات بين القبائل البدوية والسكان المستقرين.

ب- **لويس موزيل:** "Musil, Alois"، وقد قام برحلته إلى العقبة سنة 1316هـ / 1898م، ونشر نتائج رحلته عن المنطقة في كتابين؛ الكتاب الأول نشر سنة 1326هـ / 1908م، تحت عنوان: "Arabia Petraea"، والثاني نشر سنة 1345هـ / 1926م، بعنوان "Higaz The Northern"، وقد تضمنت كتابات

موزيل معلومات قيمة عن قضاء العقبة من حيث العلاقات بين السكان وفئاتهم، ونمط البناء، وأورد إشارات عن المحاصيل الزراعية.

1- Musil, Alois, The Northern Higaz, New York, 1926

2- Musil, Alois, Arabia Petraea, 3 Bands, in ommission bei Aifred Holder, Wien, 1908, III, P48.

5- الدراسات الحديثة:

أسهمت الدراسات الحديثة المتخصصة بتسليط الأضواء الكاشفة على كثير من الموضوعات التي تناولتها الدراسة، ومن هذه الدراسات:

أ- محمد طالب وهيم، مملكة الحجاز (1916-1925م).

ب- احمد متولي، مشكلة طابة.

ج- حامد سلطان، مشكلة الخليج العقبة.

د- صالح محمد العمرو، النزاع التركي المصري على شمال الحجاز وسيناء وتدخل الحكومة البريطاني (1884-1906م).

وقد أفادت الدراسة من مصادر ومراجع كثيرة، لا يتسع المجال لذكرها وسوف يلحظها القارئ في ثنايا البحث، وفي قائمة المصادر والمراجع.

3.1 البيئة الجغرافية لمنطقة الدراسة:

تشير الدراسات الأثرية بأن موقع مدينة العقبة اكتسب شهرة تاريخية كميناء منذ القرن العاشر قبل الميلاد؛ فقد تعاقب عليه سلسلة من الموانئ دلّ على ذلك آثار تل الخليفة قرب المنطقة الحدودية ما بين الأردن و (إسرائيل) ويعتقد علماء الآثار بأن هذا الموقع هو مكان ميناء النحاس السليماني الشهير، والذي عرف فيما بعد باسم عصيون جبر، ثم أيله أو إيلات فيما بعد، واستمرت أهمية العقبة كميناء محافظة على هذه الميزة إبان العهد النبطي فالروماني ولا يزال الميناء يكتسب

أهمية استراتيجية تلوح في الأفق كلما دعت الحاجة إلى ذلك وما أدل على ذلك هو ظهور الأهمية إبان الحصار الاقتصادي على العراق⁽¹⁾.

الموقع الجغرافي والمساحة:

تقع العقبة إلى أقصى الجنوب من الأردن الشكل (1) على مسيرة 324 كم تقريباً من العاصمة عمان . وفلكياً فإن العقبة تمتد بين دائرتي عرض 29،19° و 30،45° شمالاً، وخطي طول 34،57° و 35،47° شرقاً. وتبلغ مساحة محافظة العقبة حوالي 6904,4 كم²⁽²⁾.

جيولوجية وطبوغرافية العقبة:

تتمثل في العقبة أقدم التراكيب الجيولوجية وهي الصخور النارية، وعلى الخصوص الصخور الجرانيتية، وهي تمتد من الخليج إلى الشمال لمسافة مائة كيلومتر حتى بئر غرندل في وادي عربية، كما وتغطي الصخور الرملية مساحات واسعة من منطقة العقبة، وهي تحتل مساحة واسعة من جبال العقبة الشرقية والشمالية الشرقية بالإضافة إلى جروف رأس النقب⁽³⁾.

المناخ:

وفقاً للتصنيف المناخي الذي قدمه عالم المناخ الألماني فلاديمير كوبن؛ فإن العقبة تندرج ضمن المناخ المداري الجاف الحار (BWh) الذي يتميز بالندرة والمفارقات الشديدة في الأمطار، والتي تتبع في معظمها إلى نظام منخفضات البحر الأحمر وحالات عدم الاستقرار بحيث لا يزيد المعدل السنوي لها عن 28 ملم. فمن خلال استعراض السجل المطري لمحطة مطار العقبة خلال الفترة الزمنية ما بين 1946-1999، وجد أن أعلى كمية هطول شهدتها العقبة بلغت 96,9 في عام 1954 بينما أدنى كمية بلغت 2 ملم في عام 1970، الجدول (1) وهي

(1) صلاح الدين بحيري، جغرافية الاردن، ط2، مكتبة الجامع الحسيني، عمان ، الاردن،

1991م، ص132. سيشار له بحيري، (جغرافية الأردن)

(2) خارطة محافظة العقبة مقياس 1:25000.

(3) بحيري، جغرافية الاردن، ص132.

ضمن فترة الجفاف التي شهدتها العالم خلال السنوات ما بين 1969-1974 حيث تعرض الأردن خلالها إلى أطول فترة جفاف بلغت حوالي خمس سنوات.

الجدول رقم (1)

الأمطار السنوية (ملم) في مطار العقبة خلال الفترة الزمنية العقبية ما بين 1946 - 1999

السنة الكمية/ملم	السنة الكمية/ملم	السنة الكمية/ملم	السنة الكمية/ملم	السنة الكمية/ملم
14.3 1946	12.9 1957	54.6 1968	22.3 1979	48.3 1990
45.4 1947	6.7 1958	53.9 1969	52.6 1980	38.9 1991
2.5 1948	8.3 1959	2 1970	12.3 1981	15.2 1992
33.1 1949	5 1960	69.8 1971	46.6 1982	46.9 1993
42.6 1950	30.3 1961	34.2 1972	10.1 1983	52.7 1994
13 1951	6 1962	14.3 1973	7.9 1984	11.1 1995
17.3 1952	58.1 1963	36.5 1974	37.4 1985	2.1 1996
84.2 1953	29 1964	85.9 1975	40.5 1986	41.1 1997
96.9 1954	34.8 1965	11.3 1976	60 1987	8.7 1998
30.3 1955	53 1966	26.3 1977	37.7 1988	30.9 1999
7.1 1956	13.4 1967	40.3 1978	27.9 1989	31.9 المعدل

المصدر: (سجلات الأرصاد الجوية، عمان)

هذا ويتميز مناخ العقبة بالارتفاع النسبي في المعدل السنوي لدرجات الحرارة بالنسبة لبقية محطات المملكة ففي الوقت الذي يصل في المعدل السنوي لدرجة الحرارة في المملكة إلى حوالي 16,2م ؛ فإن المعدل السنوي لدرجة الحرارة في العقبة يصل إلى حوالي 24,4م الجدول (2) إلا أن الفارق يزداد اتساعاً عند المقارنة ما بين النهاية العظمى الكبرى والصغرى في كل من المملكة والعقبة؛ ففي الوقت الذي يكون فيه المعدل السنوي للنهائيتين العظمى والصغرى على مستوى المملكة حوالي 23.3م و 12.4م على التوالي، تكون النهائيتين العظمى والصغرى في العقبة 30,8م و 17,7م على التوالي. أن هذا الفرق الكبير يعود إلى عوامل محلية خاصة بمدينة العقبة تتمثل بمنسوب مدينة العقبة بالنسبة لمستوى سطح البحر والذي لا يزيد عن 51 متر في حين أن متوسط الارتفاع في المملكة في حدود 500متر، مما يعني أن تأثير عامل الارتفاع في تلطيف الأجواء في العقبة شتاءً يكاد أن يكون معدوماً، كما أن مدينة العقبة لا تستفيد من معامل البحرية صيفاً في تلطيف الأجواء أيضاً ؛ ذلك لأن معظم الرياح السائدة في العقبة هي رياح شمالية، بالإضافة إلى تأثير عوامل خارجية أهمها: تعرض مدينة العقبة إلى موجات الحر التي تتكرر خلال أشهر الصيف خصوصاً تلك الموجات المصاحبة للمنخفضات الموسمية الآسيوية كالمنخفض الموسمي الهندي.

الجدول رقم (2)

المتوسطات السنوية لدرجات الحرارة (م) في مطار العقبة للسنوات ما بين 1959 و1999

السنة	النهاية العظمى للنهاية الصغرى		المعدل السنوي السنة	النهاية العظمى للنهاية الصغرى		المعدل السنوي
	المعدل	المعدل		المعدل	المعدل	
1959	32.8	18.1	25.5	31	18.4	24.7
1960	32.5	18	25.3	30.5	17.5	24.0
1961	31	17	24.0	30.4	17.5	24.0
1962	32.2	18.2	25.2	29.4	17.1	23.3
1963	32.1	18.3	25.2	29.5	16.8	23.2
1964	31	17.1	24.1	30.3	17.2	23.8
1965	31.3	17.6	24.5	30.6	17.8	24.2
1966	32.2	18	25.1	30.4	17.8	24.1
1967	30.4	16.6	23.5	30.5	17.7	24.1
1968	30.7	17.7	24.2	30.5	17.9	24.2
1969	31.2	17.9	24.6	30.4	17.1	23.8
1970	31.1	17.6	24.4	30.6	17.7	24.2
1971	30.4	17.3	23.9	30.4	17.8	24.1
1972	30	17	23.5	29.5	16.8	23.2
1973	30.5	17.4	24.0	30.5	17.6	24.1
1974	30.1	17.4	23.8	30.9	18.1	24.5
1975	30	18.2	24.1	30.6	17.6	24.1
1976	30.1	17.4	23.8	31.1	18.2	24.7
1977	30.7	17.5	24.1	30.5	17.5	24.0
1978	30.8	17.6	24.2	31.6	18.9	25.3
1979	31	18.4	24.7	31.3	18.6	25.0
المعدل العام				30.8	17.7	24.2

المصدر: (سجلات الأرصاد الجوية، عمان)

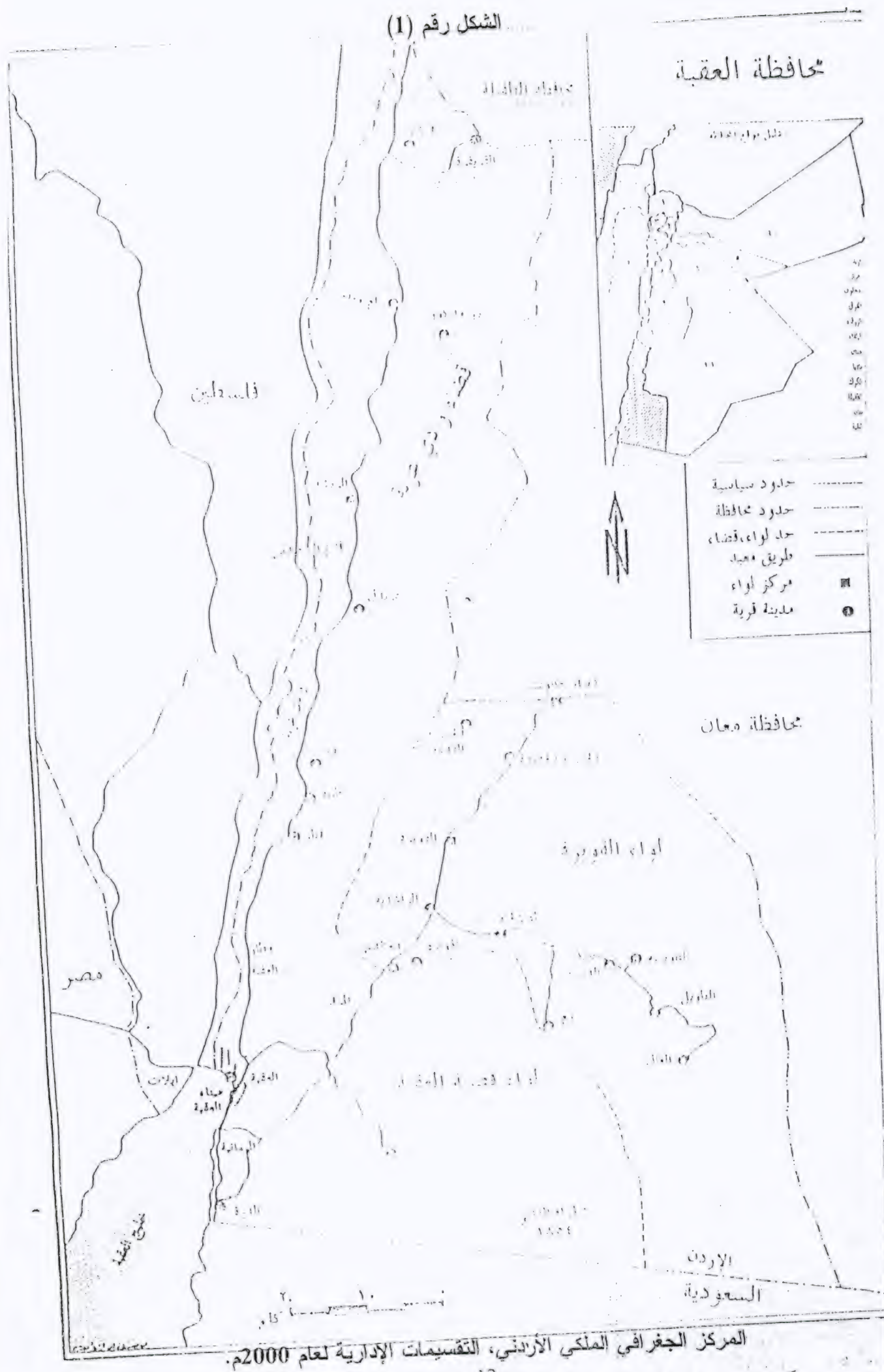
وعلى الرغم من الارتفاع النسبي في المعدلات السنوية لدرجات الحرارة في العقبة بالنسبة لفصل الشتاء لبقية مناطق المملكة إلا أنها تتميز بالاعتدالية في مناخها خاصة في الشتاء بسبب الانخفاض في المدى الحراري السنوي (الفرق بين النهاية العظمى والنهاية الصغرى) الذي لا يزيد عن 13,1 م وهو قريب من المدى الملائم لراحة الإنسان والذي يتراوح أصلاً ما بين 8-12 درجة مئوية مما جعل هذه المنطقة مهوى أفئدة المتنزهين من جميع أنحاء المملكة لا سيما في فصل الشتاء⁽¹⁾.

(1) نعمان شحادة، مناخ الأردن، ط1، دار البشر للنشر والتوزيع، عمان 1990م، ص 54.

التربة والغطاء النباتي:

بحسب التصنيف الأمريكي للتربة في الأردن والذي نفذته المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالتعاون مع وزارة الزراعة الأردنية لعام 1993؛ فإن التربة السائدة في العقبة هي من النوع الرملية المشتقة أصلاً من الصخور الجرانيتية المتبلورة. وهي إن وجدت فتظهر في الأجزاء الشمالية من المحافظة وصولاً إلى وادي عربة حيث تتجمع عند مخارج الأودية الصحراوية التي تفضي غرباً باتجاه العقبة على هيئة مراوح تعرف جيومورفولجياً بالمراوح الفيضة؛ كوادي اليتم وقد تم إخلاء المناسب منها للزراعة من الحجارة والكدر وقامت عليها مزارع الخضر والفواكه في حين أن البعض الآخر لا يزال تنشر فوقها نباتات ملحية؛ كالسنت والأثل والغضا والطرفا⁽¹⁾.

(1) المشروع الوطني لخارطة التربة واستعمالات الأراضي، الترب الأردنية الدراسة الاستطلاعية، 1993.



4.1 سكان القضاء:

1.4.1 تقديرات السكان:

يجد الباحث صعوبة بالغة في الوصول إلى تقديرات لأعداد السكان في قضاء العقبة أبان العهد العثماني، ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود معلومات كافية من خلال الوثائق المتوافرة، أما الاعتماد على سجلات حصر النفوس التي كانت تجريها الدولة العثمانية بين حين وآخر أو ترد في تقارير الحكام الإداريين أو المنشورة في الصحف، فإنها غالباً ما تخالف الواقع؛ لأن مثل هذه الإحصاءات لا تعطي الأرقام الدقيقة لخشية السكان من فرض ضريبة النفوس أو التجميد الإلزامي، فعندما كان يشعر السكان بمثل هذا الإجراء كانوا ينصرفون في الجبال والبادي مما يصعب حصرهم ويكون التقدير بعدد الخيام.

أما في مدينة العقبة فقد ظهرت ملامح استقرار من خلال بناء الأكواخ التي يأوي إليها الصيادون والتجار، حيث ذكر موزيل (Musil) أنه خلال زيارته للعقبة سنة 1315هـ/ 1897م ذكر أن عددها (50) كوخاً، وقدر عدد القوات العسكرية التركية المرابطة فيها بحوالي (220) جندياً، وإذا ما أخذنا متوسط العائلة العربية ستة أفراد فيكون عدد سكان المدينة (300) نسمة مضافاً إليهم عدد أفراد الحامية ليصبح العدد الإجمالي (520) نسمة⁽¹⁾.

أما نعوم شقير الذي زار العقبة سنة 1324هـ/ 1906م فيشير إلى وجود نحو (100) كوخ و (350) جندياً من القوات التركية⁽²⁾، وهذا يدل على زيادة مطردة في عدد السكان خلال الثماني السنوات التي تلت زيارة موزيل (Musil) فيكون العدد الاجمالي لسكان المدينة (950) نسمة من أهالي وجنود، وإن الفرق بين التقديرين يعود لعامل النمو والزيادة الطبيعية للسكان.

(1) Musil, Arabia Petraea, 3 Bands, in Kommission bei Aifred Holder,

Wien, 1908, III, P48 (سيشار إليه تالياً: Musil, Arabia Petraea).

(2) نعوم شقير، تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها، دار الجيل، بيروت، (د. ت)، ص 93. (سيشار إليه تالياً، شقير، تاريخ سيناء).

إلا أن أحداث الحرب العالمية الأولى التي تلت هذا التاريخ أدت إلى نزوح السكان من شواطئ العقبة والتراجع إلى شعاب الجبال وبطون الأودية؛ ويعود السبب إلى استهداف البوارج الفرنسية والإنجليزية لقلعة العقبة والتي كانت تشكل موقعاً عسكرياً مهماً يتحكم في المدخل الشمالي للبحر الأحمر⁽¹⁾، ولم تهدأ الأحوال حيث قام الأسطول الإنجليزي بقصف المدينة وقلعتها لإخراج القوات العثمانية منها، الأمر الذي ساهم في تدهور أحوال المدينة وهجرة بعض الأهالي إلى البوادي والقفار والمناطق المجاورة، حيث قدر عدد السكان في الحرب العالمية الأولى بحوالي 350 نسمة⁽²⁾.

ولم تنعم المدينة بالاستقرار إلا بعد وصول قوات الثورة العربية الكبرى بقيادة الأمير فيصل بن الحسين، والتي أشاعت الأمان بين الناس ومهدت للاستقرار وعودة السكان إليها مجدداً وقدر عدد سكان العقبة عام 1921م بحوالي 500 - 600 نسمة. أما عن عدد البدو القاطنين في القضاء فقد قدر إحسان النمر الذي زار المدينة سنة 1340هـ / 1921م عددهم بحوالي (20,000) نسمة، وقد كانوا ينتشرون على ساحل خليج العقبة والمنطقة بين وادي اليتيم حتى رأس النقب ومن وادي عربية غرباً حتى سهل الصوان شرقاً⁽³⁾.

2.4.1 فئات السكان:

يمكن تقسيم السكان في قضاء العقبة أثناء فترة الدراسة إلى قسمين رئيسيين هما: السكان المحليون وهم جميعاً من المسلمين، والعناصر الوافدة إلى القضاء.

(1) س ش العقبة، 29/شوال/1342هـ، 346؛ الحمود، العقبة، ص 204.

(2) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ط2، القسم الأول، ج1، ط2، 1973، ص 119.

(3) إحسان النمر، من السويس إلى العقبة عبر سيناء، (د.م)، 1971م، ص 93-93 (سيشار إليه تالياً، النمر: من السويس إلى العقبة)

3.4.1 السكان المحليون:

وينقسم السكان المحليون في القضاء إلى فئتين هما: الحضر والبدو:

أ- الحضر:

هم سكان العقبة، وقد أشارت وثائق محكمة العقبة الشرعية إلى كل متوطن من أصل عقباوي — (العقباوي) أو من السكان المحليين⁽¹⁾، ومن العائلات المتوطنة في العقبة منذ زمن بعيد: البدري⁽²⁾، وأبو العز⁽³⁾، والضابط⁽⁴⁾، والجارحي⁽⁵⁾، والكباريتي⁽⁶⁾، والكيال⁽⁷⁾، وماضي⁽⁸⁾، والسطوحي⁽⁹⁾، وياسين⁽¹⁰⁾،

(1) س ش العقبة، 24/ذي الحجة/1336هـ، ص 27؛ س ش العقبة 14/محرم/1337هـ، ص 35، س ش العقبة، ص 40، س ش العقبة 21/جمادى 1342هـ، ص 318؛ قضاء العقبة، ص 12.

(2) س ش العقبة، 12/ذي القعدة/1337هـ، ص 105؛ س ش العقبة 3/شعبان 1342هـ، ص 334.

(3) س ش العقبة، 8/جمادى الثاني/1337هـ، ص 74؛ س ش العقبة، 4/شعبان/1342هـ، ص 328.

(4) س ش العقبة، 8/جمادى الثاني 1337هـ، ص 74؛ س ش العقبة، 29/جمادى/1342هـ، ص 326.

(5) س ش العقبة، 8/جمادى الثاني/1337هـ، ص 74، س ش العقبة 22/محرم/1343هـ، ص 373.

(6) س ش العقبة 29/محرم/1336هـ، ص 1؛ س ش العقبة، 16/صفر/1336هـ، ص 47؛ س ش العقبة 24/ربيع الأول 1337هـ، ص 57.

(7) س ش العقبة، 16/شوال/1336هـ، ص 7؛ س ش العقبة، 23/ذي الحجة/1336هـ، ص 26؛ س ش العقبة، 4/ربيع الأول/1337هـ، ص 57.

(8) س ش العقبة، 9/شعبان/1336هـ، ص 2؛ س ش العقبة، 2/شوال/1336هـ، ص 5؛ س ش العقبة، 24/ربيع الأول/1337هـ، ص 58.

(9) س ش العقبة، 16/شوال/1336هـ، ص 7؛ س ش العقبة، 4/ربيع الأول/1337هـ، ص 51-52؛ س ش العقبة، 28/ربيع الأول/1337هـ، ص 60.

(10) س ش العقبة، 16/صفر/1336هـ، ص 46؛ س ش العقبة، 16/ربيع الأول/1337هـ، ص 54؛ س ش العقبة، 24/ربيع الأول/1337هـ، ص 58.

والعفيفي⁽¹⁾، ومهاني⁽²⁾، وبسيوني⁽³⁾ وبيومي⁽⁴⁾. المغربي⁽⁵⁾، والبراوي⁽⁶⁾، واليماني⁽⁷⁾، ودرويش⁽⁸⁾، والعسيلي⁽⁹⁾، والخوجة⁽¹⁰⁾، وعيد⁽¹¹⁾، وأبو عياط⁽¹²⁾، والهلاوي⁽¹³⁾، والرضوان⁽¹⁴⁾، وعبد الجواد⁽¹⁵⁾، الفاخري⁽¹⁶⁾، القيانى⁽¹⁷⁾، منزلأوي⁽¹⁸⁾، وعائلة أبو عبدالله⁽¹⁹⁾، وآل شحادة⁽²⁰⁾، وقد كانوا يعملون بالزراعة وتربية الحيوانات، وذلك

- (1) س ش العقبة، 2/ربيع الثاني/1337هـ، ص62؛ س ش العقبة، 4/جمادى الأولى/1337هـ، ص71.
- (2) س ش العقبة، 24/ذي الحجة/1336هـ، ص27.
- (3) س ش العقبة، 4/ذي الحجة، 1336هـ، ص27.
- (4) س ش العقبة، 9/شعبان/1336هـ، ص2؛ س ش العقبة، 1/صفر/1337هـ، ص40؛ س ش العقبة، 4/ربيع الأول/1337هـ، ص52.
- (5) س ش العقبة، 27/رمضان/1338هـ، ص159.
- (6) س ش العقبة، 2/شوال/1336هـ، ص5.
- (7) س ش العقبة، 16/شوال/1336هـ، ص6.
- (8) س ش العقبة، 15/شوال/1336هـ، ص6-7.
- (9) س ش العقبة، 12/ذي الحجة/1336هـ، ص10-11.
- (10) س ش العقبة، 13/ربيع الأول/1337هـ، ص56.
- (11) س ش العقبة، 24/ربيع الأول/1337هـ، ص57.
- (12) س ش العقبة، 24/ذي القعدة/1337هـ، ص108.
- (13) س ش العقبة، 2/جمادى الأولى/1339هـ، ص205.
- (14) س ش العقبة، 3/رجب/1339هـ، ص206.
- (15) س ش العقبة، 29/شوال/1342هـ، ص346.
- (16) س ش العقبة، 8/ربيع الأول/1341هـ، ص249؛ س ش العقبة، 6/ذي القعدة/1341هـ، ص290.
- (17) س ش العقبة، 8/جمادى الثاني/1342هـ، ص305.
- (18) س ش العقبة، 25/صفر/1343هـ، ص387؛ س ش العقبة، 6/شعبان/1343هـ، ص417.
- (19) س ش العقبة 9 جمادى الأولى/1338هـ/ ص122.
- (20) س ش العقبة/ 14 شوال/ 1342هـ/ ص341.

للاستفادة من إنتاجها أو الاتجار بها، فعلى سبيل المثال: كان عبد الرحمن ماضي يمتلك حفيرة نخيل على ساحل البحر⁽¹⁾، وأمتلك ذياب بن عبد الرحمن بسيوني حفيرة نخيل تقع جنوب بلدة العقبة⁽²⁾، وكان محمد بن علي القباني من أهالي العقبة يمتلك خمسة وستين رأساً من الغنم⁽³⁾، وكان الحاج صالح الكباريتي يعمل في تجارة الأغنام⁽⁴⁾، وكان محمد بن عبد الرحمن بسيوني يتاجر بالأغنام⁽⁵⁾.

وأمتلك بعضهم المحال التجارية فعلى سبيل المثال: كان لماضي بن حسن ابن ياسين العقباوي دكاناً في العقبة⁽⁶⁾، وأمتلك بشير بن عبد الحليم البسيوني دكاناً في السوق العمومي⁽⁷⁾، وأمتلك سليمان بن محمد أبو العز دكاناً في العقبة⁽⁸⁾، وكان صالح بن محمد العقباوي " يشتغل بالبيع والشراء "⁽⁹⁾، وكان حسن بن ياسين العقباوي " يشتغل بالتجارة "⁽¹⁰⁾، وأما مصطفى الضابط العقباوي فكان يقوم باستيراد البضائع من السويس إلى العقبة⁽¹¹⁾.

ب- البدو:

يسكنون بيوت الشعر، ويتنقلون في أرجاء القضاء طلباً للكلأ والماء⁽¹²⁾، وربما يضطرون في موسم القحط إلى الخروج خارج القضاء، وكان على رأس كل قبيلة

- (1) س ش العقبة، 1/شعبان/1336هـ، ص3.
- (2) س ش العقبة، 2/ذي الحجة/1338هـ، ص189.
- (3) س ش العقبة، 8/جمادى الثاني/1342هـ، ص305.
- (4) س ش العقبة، 24/جمادى الثاني/1342هـ، ص319.
- (5) س ش العقبة، 13/شوال/1342هـ، ص340.
- (6) س ش العقبة، 22/ذي الحجة/1342هـ، ص364.
- (7) س ش العقبة، 7/شوال/1242هـ، ص329.
- (8) س ش العقبة، 15/ذي القعدة/1342هـ، ص356.
- (9) س ش العقبة، 20/ذي الحجة/1336هـ، ص28.
- (10) س ش العقبة، 15/صفر/1337هـ، ص46.
- (11) س ش العقبة، 29/رجب/1342هـ، ص326.
- (12) س ش العقبة، 10/جمادى الأول/1343هـ، ص410.

بدوية شيخ يتمتع بنفوذ واسع على أفراد قبيلته⁽¹⁾، وكانت هذه القبائل ترجع إلى شيوخها في فض منازعاتها حسب الأعراف والتقاليد المتبعة لديها⁽²⁾، وقد كانوا يعتمدون في معيشتهم على تربية الحيوانات كالإبل والأغنام⁽³⁾، وقد قدر أحسن النمر عدد أفراد القبائل البدوية التابعة لقضاء العقبة سنة 1340هـ/ 1921م بحوالي (20,000) نسمة⁽⁴⁾.

وقد أشارت وثائق محكمة العقبة الشرعية إلى أنه يتبع قضاء العقبة مجموعة من القبائل البدوية، وهي تنقسم إلى قبائل أصلية في القضاء وقبائل تؤم القضاء في أوقات معينة لكنها ليست في الأصل من القبائل التابعة له. أما عن القبائل التابعة للقضاء فهي:

1- عشيرة العمران: أشارت إليهم وثائق محكمة العقبة الشرعية بأنهم من القبائل التابعة لقضاء العقبة⁽⁵⁾، وانتشرت مضاربهم في المنطقة الواقعة بين العقبة وحقل⁽⁶⁾، ومن شيوخهم الشيخ فرج بن شاهين السويلمي⁽⁷⁾، والشيخ ذياب بن مقبول العبادلة⁽⁸⁾، وتضم هذه العشيرة الفرق التالية:

-
- (1) س ش العقبة، 27/شوال/1342هـ، ص344؛ س ش العقبة، 9/جمادى الأولى/1343هـ، ص408.
- (2) س ش العقبة، 26/محرم/1343هـ، ص378.
- (3) س ش العقبة، 5/صفر/1337هـ، ص412؛ س ش العقبة، 26/محرم/1343هـ، ص378.
- (4) إحسان النمر، من السويس إلى العقبة عبر سيناء، ص93.
- (5) س ش العقبة، 26/ذي القعدة/1338هـ، ص51؛ س ش العقبة، 5/ذي الحجة/1338هـ، ص192؛ س ش العقبة، 2/جمادى الأولى/1343هـ، ص409-410؛ وأنظر: Musil, Arabia Petraea, III, P48.
- (6) س ش العقبة، 5/ذي الحجة/1338هـ، ص192.
- (7) س ش العقبة، 26/ذي القعدة/1338هـ، ص182.
- (8) س ش العقبة، 29/شوال/1342هـ، ص346؛ وأنظر: Musil, Arabia Petraea, III, P48.

العبادلة⁽¹⁾، والعصابين⁽²⁾، والسويلميين⁽³⁾، والقواسمة، والهليليين،
والرويكبيين⁽⁴⁾، والقرعان، والربيعين، والدبور.

وقد كانت هذه العشيرة أميل إلى الاستقرار من التنقل في البوادي، حيث مارس بعض أفراد عشيرة العمران الأعمال الزراعية، واهتموا بتربية الأغنام والجمال، فعلى سبيل المثال: كان الشيخ فرج بن شاهين السويلمي العمراني يمتلك حفيرة مزروعة بالنخيل في موقع الطورية في العقبة⁽⁶⁾، واملاك حسين بن عيد السويلميين حفيرة مزروعة بالنخيل في موقع الخرج⁽⁷⁾.

2- عشيرة القلاعية: انتشرت مضارب هذه العشيرة بجوار العقبة⁽⁵⁾، ومارست تربية الأغنام والجمال، وأشارت وثائق المحكمة الشرعية إلى امتلاك بعض أفراد العشيرة حفائر مغروسة بالنخيل⁽⁶⁾، وتتكون عشيرة القلاعية من الجماعات التالية: المدهون⁽⁷⁾، والدلاونة⁽⁸⁾، والصطلان، والعوابد، والفراوة، والسقاقة، والشعرا، والجزري⁽⁹⁾.

(1) س ش العقبة، 12/ربيع الثاني/1338هـ، ص115: Musil, Arabia Petraea, III, P48.

(2) س ش العقبة، 5/ذي الحجة/1338هـ، ص192: Musil, Arabia Petraea, III, P48.

(3) Musil, Arabia Petraea, III, P48.

(4) المنزلاوي ياسين، عشائر العقبة، ج1، ص51.

(6) س ش العقبة، 26/ذي القعدة/1338هـ، ص182.

(7) س ش العقبة، 7/ذي الحجة/1238هـ، ص192.

(5) س ش العقبة، 7/ذي القعدة/1338هـ، ص165.

(6) س ش العقبة، 7/ذي القعدة/1338هـ، ص165.

(7) س ش العقبة، 23/ذي القعدة/1338هـ، ص172.

(8) س ش العقبة، 5/ذي القعدة/1338هـ، ص165.

(9) Musil, Arabia Petraea, III, P31.

3- عشيرة العثامين: وهي من العشائر التابعة لقضاء العقبة، وكانت مضاربها تنتشر بالقرب من العقبة⁽¹⁾، وكانوا يعتمدون في معيشتهم على تربية الماشية كالأغنام والجمال، وأشارت وثائق محكمة العقبة الشرعية إلى امتلاك بعض أفراد العشيرة حفائر نخيل، فعلى سبيل المثال: كان إبراهيم وقبلان ابنا سليمان يمتلكان حفيرة نخيل في العقبة⁽²⁾.

4- عشيرة النجادات: وهم فرع من قبيلة الحويطات التي انتشرت مضاربها من العلا جنوباً حتى الطفيلة شمالاً، ومن وادي السرحان والجفر شرقاً إلى البحر الأحمر ووادي عربة غرباً⁽³⁾، وقد كانوا يعتمدون في معيشتهم على تربية الإبل والأغنام، وعلى ما تدفعه لهم الدولة العثمانية من مبالغ سنوية مقابل حمايتهم لقوافل الحج الشامي والمصري أثناء مرورهما في مناطقهم⁽⁴⁾، ومن فروع عشيرة النجادات التابعة لقضاء العقبة، الخضيرات⁽⁵⁾، والروافعة⁽⁶⁾.

5- عشيرة الطقاطقة: وهم فرع من قبيلة الحويطات⁽⁷⁾، وقد انتشرت مضاربهم بين العقبة وضبا⁽⁸⁾، وكانوا يعتمدون على تربية الماشية كالإبل والأغنام، واتسمت علاقتهم كعربان بئر السبع الأحيوات وامزينة والطورة بالعداء⁽⁹⁾.

(1) المنزلاوي، ياسين، عشائر العقبة، ج1، ص69، Musil, Arabia Petraea, III, pp39-66.

(2) س ش العقبة، 26/ذي القعدة/1338هـ، ص177.

(3) Wallin, G.A, Travels in Arabia (1845 and 1848 Falcon- Oleander, 1979, p16.

(4) س ش معان (1)، 5/صفر/1321هـ، ص123؛ الطراونة، تاريخ البلقاء، ص251-252.

(5) س ش العقبة، 1/رجب/1340هـ، ص225.

(6) س ش العقبة، 5/ذي القعدة/1338هـ، ص165.

(7) س ش العقبة، 10/جمادى الأولى/1343هـ، ص409، Musil, Arabia Petraea, III, pp49.

(8) س ش العقبة، 3/رجب/1339هـ، ص206.

(9) س ش العقبة، 10/جمادى الأولى/1343هـ، ص409.

6- عشيرة العقيلات: وهم فرع من قبيلة بني عطية⁽¹⁾، وقد أشارت محكمة العقبة الشرعية إلى تبعيتهم الإدارية إلى قضاء العقبة⁽²⁾، وتقع مضاربهم إلى الجنوب الشرقي من القضاء، وكانوا يعتمدون في معيشتهم على تربية الحيوانات⁽³⁾، وعلى ما تدفعه لهم الدولة من مرتبات سنوية لقاء حمايتهم لقافلة الحج الشامي⁽⁴⁾، ومن شيوخهم الذين ورد ذكرهم في سجل العقبة الشرعي الشيخ سليمان بن فهد "كبير العقيلات"⁽⁵⁾، والشيخ عبد العزيز الجباري⁽⁶⁾، والشيخ تركي بن مرزوق "شيخ العقيلات"⁽⁷⁾.

7- عشيرة الأحيوات: أشارت وثائق محكمة العقبة الشرعية إلى تبعيتها الإدارية لقضاء العقبة⁽⁸⁾، وتقع مضاربهم إلى الشمال الشرقي من العقبة، ومن شيوخهم الذين ورد ذكرهم في الوثائق الشرعية الشيخ عليان بن سليمان القصير⁽⁹⁾، وتتألف من الشوافين، والحميدات، والخليفة⁽¹⁰⁾. إضافة إلى العشائر البدوية السابقة التي كانت تقيم في القضاء، فقد كان يؤمه عشائر بدوية أخرى من المناطق المجاورة، ومنها: عشيرتا

(1) Musil, Arabia Petraea, III, p123.

(2) س ش العقبة، 15/ذي الحجة/1336هـ، ص18.

(3) أنظر سالنامة ولاية سورية سنة 1315هـ/1897م، ص264.

(4) س ش معان (1)، 19/رجب/1321هـ، ص135.

(5) س ش العقبة، 18/ذي الحجة/1336هـ، ص17.

(6) المصدر السابق.

(7) س ش العقبة، 15/ذي الحجة/1336هـ، ص18.

(8) س ش العقبة، 17/ربيع الأول/1340هـ، ص223؛ س ش العقبة، 19/جمادى الأول/

1343هـ، ص408.

(9) س ش العقبة، 17/ربيع الأول/1340هـ، ص223.

(10) Musil, Arabia Petraea, III, pp45-46.

امزينة والعليقات وهما من قبيلة الطورة⁽¹⁾، والتيها⁽²⁾، والترابين التابعة قضاء غزة⁽³⁾.

4.4.1 العناصر الوافدة:

أ- العناصر الوافدة من البلاد العربية:

وفد العديد من أبناء البلاد العربية إلى قضاء العقبة خلال فترة الدراسة، حيث وفد بعضهم طلباً للرزق لما كانت توفره العقبة من فرص للعمل نتيجة لازدهار الاقتصادي الذي شهده الثغر⁽⁴⁾، أو للعمل في الوظائف الحكومية والخدمات العامة⁽⁵⁾، وقد أشارت وثائق محكمة العقبة الشرعية إلى أن إقامة بعضهم كانت مؤقتة بحكم العمل أو الوظيفة⁽⁶⁾، بينما أثر بعضهم البقاء في العقبة واتخذوها دار إقامة⁽⁷⁾. وأشارت الوثائق الشرعية إلى العناصر التي وفدت إلى القضاء من مختلف مناطق البلاد العربية، ومنها تلك التي وفدت من مكة المكرمة⁽⁸⁾، والمدينة

(1) س ش العقبة، 10/جمادى الأولى/1337هـ، ص72؛ س ش العقبة، 10/جمادى

الأولى/1343، ص410، لمزيد من المعلومات عن قبيلة الطورة وفروعها وأماكن

تواجدها، انظر: Musil, Arabia Petraea, III, pp44-45

(2) س ش العقبة، 10/جمادى الأولى/1343هـ، ص410؛ لمزيد من المعلومات عن قبيلة

التيها وأماكن تواجدها، انظر: Musil, Arabia Petraea, III, pp43-41

(3) س ش العقبة، 13/جمادى الثاني/1337هـ، ص75؛ لمزيد من المعلومات عن قبيلة

الترابين وفروعها وأماكن تواجدها، أنظر: Musil, Arabia Petraea, III, pp32-34

(4) س ش العقبة، 12/ذي الحجة/1336هـ، ص12؛ س ش العقبة، 15/ذي الحجة، ص13.

(5) س ش العقبة، 15/ذي الحجة/1336هـ/ص13؛

(6) س ش العقبة، 15/ذي الحجة/1336هـ، ص13؛ س ش العقبة، 24/رجب/1341هـ، ص257.

(7) المنزلأوي عشائر العقبة، جـ1، ص22.

(8) س ش العقبة، 15/ذي الحجة/1336هـ، ص12؛ س ش العقبة، 13/محرم/1337

هـ، ص30؛ س ش العقبة، 23/محرم/1337هـ، ص34؛ س ش العقبة، 1/صفر/1337

هـ، ص40-41.

المنورة⁽¹⁾، وينبع⁽²⁾، ووادي فاطمة⁽³⁾، والمويـح⁽⁴⁾، والوجه⁽⁵⁾،
وضبا⁽⁶⁾، وجدة⁽⁷⁾، وغزة⁽⁸⁾، ونابلس⁽⁹⁾، والقدس⁽¹⁰⁾، وحلب⁽¹¹⁾، ودمشق⁽¹²⁾،
وببيروت⁽¹³⁾، والصعيد⁽¹⁴⁾، والعريش⁽¹⁵⁾، والقاهرة⁽¹⁶⁾، والسويس⁽¹⁷⁾، والطور⁽¹⁸⁾،
وطرابلس الغرب، وتونس⁽¹⁹⁾، ومعان⁽²⁰⁾، وحضر موت⁽²¹⁾، والسودان⁽²²⁾.

-
- (1) س ش العقبة، 15/ذي الحجة/1336هـ، ص13؛
 - (2) س ش العقبة، 20/ذي الحجة/1336هـ، ص22.
 - (3) س ش العقبة، 23/ذي الحجة/1337هـ، ص21؛
 - (4) س ش العقبة، 10/جمادى الأولى/1337هـ، ص72.
 - (5) س ش العقبة، 29/ربيع الثاني/1340هـ، ص253.
 - (6) س ش العقبة، 3/جمادى الثاني/1342هـ، ص302.
 - (7) س ش العقبة، 17/ربيع الثاني/1337هـ، ص67.
 - (8) س ش العقبة، 24/رمضان/1341هـ، ص278.
 - (9) س ش العقبة، 12/محرم/1340هـ، ص217.
 - (10) س ش العقبة، 27/صفر/1337هـ، ص48.
 - (11) س ش العقبة، 5/صفر/1337هـ، ص41.
 - (12) س ش العقبة، 19/صفر/1338هـ، ص257.
 - (13) س ش العقبة، 1/ربيع الثاني/1337هـ، ص63.
 - (14) س ش العقبة، 13/محرم/1337هـ، ص33.
 - (15) س ش العقبة، 15/ذي الحجة/1340هـ، ص236؛ س ش العقبة، 29/رجب/1342هـ، ص326.
 - (16) س ش العقبة، 15/ربيع الآخر/1337هـ، ص76.
 - (17) س ش العقبة، 29/جمادى الثاني/1342هـ، ص322.
 - (18) س ش العقبة، 1/صفر/1337هـ، ص40.
 - (19) س ش العقبة، 29/ربيع الأول/1341هـ، ص253.
 - (20) س ش العقبة، 29/شوال/1341هـ، ص288.
 - (21) س ش العقبة، 18/محرم/1337هـ، ص33.
 - (22) س ش العقبة، 8/ربيع الأول/1338هـ، ص53.

وكان للعناصر الوافدة من البلاد العربية، دور مهم في ازدهار الحركة التجارية وتنشطها في القضاء، فكان عبد الرحمن بن كامل الحلبي من كبار التجار في العقبة⁽¹⁾، وكان الشيخ عمر باصغار بن محمد الحضرمي يعمل بالتجارة في قضاء العقبة⁽²⁾، وكان محمد بن ابراهيم الشامي يقيم بالعقبة "لتعاطي التجارة"⁽³⁾، وكان صادق بن محمد المغربي الطرابلسي يقيم بالعقبة "لتعاطي التجارة"⁽⁴⁾، وكان محمد دهمان من أهالي الشام يمتلك محلاً تجارياً في العقبة⁽⁵⁾، وكان عبد العزيز بن محمد عظم السليمان من أهالي مكة المكرمة يمتلك دكاناً في العقبة⁽⁶⁾، وكان مصطفى بن محمود الدمشقي يمتلك دكاناً في العقبة⁽⁷⁾.

وهناك عائلات قدمت إلى العقبة أبان الثورة العربية الكبرى⁽⁸⁾، ومنهم البياشنة⁽⁹⁾، وآل السنوسي⁽¹⁰⁾، وآل المدني⁽¹¹⁾، وآل حجازي⁽¹²⁾، وآل الغامد⁽¹³⁾، واليمانية⁽¹⁴⁾، ومنهم الحبيش⁽¹⁵⁾، وآل أبو إسماعيل⁽¹⁶⁾.

-
- (1) س ش العقبة، 14/صفر/1337هـ، ص45.
 - (2) س ش العقبة، 18/محرم/1337هـ، ص33.
 - (3) س ش العقبة، 3/ربيع الثاني/1341هـ، ص249.
 - (4) س ش العقبة، 29/ربيع الأول/1341هـ، ص253.
 - (5) س ش العقبة، 30/رجب/1336هـ، ص2.
 - (6) س ش العقبة، 5/ذي الحجة/1336هـ، ص12.
 - (7) س ش العقبة، 11/محرم/1337هـ، ص28.
 - (8) المنزل لوي، عشائر العقبة، ص84.
 - (9) س ش العقبة، 18/ذي الحجة/1336هـ، ص20.
 - (10) س ش العقبة، 6/شوال/1338هـ، ص160.
 - (11) س ش العقبة، 12/ذي الحجة/1336هـ، ص11.
 - (12) س ش العقبة، 15/ذي الحجة/1336هـ، ص12.
 - (13) س ش العقبة، 11/شعبان/1337هـ، ص102.
 - (14) س ش العقبة، 16/شوال/1336هـ، ص6.
 - (15) س ش العقبة، 7/شوال/1338هـ، ص144.
 - (16) س ش العقبة، 4/ربيع الأول/1337هـ، ص52.

وقد تولت العناصر الوافدة من البلاد العربية إلى العقبة المناصب الإدارية المختلفة، فكان زكي بن أحمد الدمشقي أحد أفراد الشرطة⁽¹⁾، وكان أحمد بن سيف الدين المطوف من سكان محلة الشبيكة في مكة المكرمة كاتباً في قيادة الجيوش الشمالية بالعقبة⁽²⁾، وكان عبد العاطي بن سعداوي بن محمد المغربي "مستخدماً بدائرة صاحب السمو الملكي قائد الجيوش الشمالية بالعقبة"⁽³⁾، وكان الشيخ محمد ابن عبد الجواد الصعيدي مؤذن بمسجد العقبة⁽⁴⁾، وكان الشيخ أحمد بن محمد بن عابد المدني من سكان المدينة المنورة معلماً بالمكتب الابتدائي⁽⁵⁾، وعمل حسن جنيني المدني المقيم في العقبة بمهنة الخياطة⁽⁶⁾.

ب- الارمن:

نفثت الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى (1333-1337هـ/ 1914-1918م) كثيراً من العائلات الأرمنية من الأناضول إلى مناطق مختلفة من المشرق العربي⁽⁷⁾، وقد أشارت وثائق محكمة العقبة الشرعية إلى إقامة بعض العائلات الأرمنية في العقبة⁽⁸⁾، ولم يتوافر لدينا أية معلومات إحصائية عن عدد الأرمن في قضاء العقبة. وقد عملوا بمختلف المهن، فعلى سبيل المثال: كان اندريا بن يوسف بن جورجسن الأرمني كاتب بالأجرة عند عبد الرحمن ماضي العقباوي⁽⁹⁾.

(1) س ش العقبة، 13/محرم/1337هـ، ص29.

(2) س ش العقبة، 17/محرم/1337هـ، ص32.

(3) س ش العقبة، 5/صفر/1337هـ، ص43.

(4) س ش العقبة، 13/محرم/1337هـ، ص30.

(5) س ش العقبة، 15/ذي الحجة/1336هـ، ص13.

(6) س ش العقبة، 16/ذي الحجة/1336هـ، ص13.

(7) مروان مدور، الأرمن عبر التاريخ، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، 1982م، ص 547-550؛ جريدة القبلة، ع180، 2/شعبان/1336هـ/1917م، ص1، جريدة القبلة، ع183، 13/شعبان/1336هـ/1917م، ص3.

(8) س ش العقبة، 1/ربيع الأول/1337هـ، ص49.

(9) المصدر السابق

من العناصر التي استوطنت قضاء العقبة العبيد، حيث تشير وثائق محكمة العقبة الشرعية إلى أنهم جاءوا من الحبشة والنوبة، وأن هؤلاء العبيد كانوا في عداد الرقيق أو المملوكين لأجل، ويحق لمالكه أن يتصرف به كيف يشاء، فكانوا يقومون بمختلف الأعمال التجارية والخدماتية، كما أنيطت بهم الخدمة في بيت سيده إضافة إلى ما يوكل إليه من أعمال أخرى. وقد أشارت وثائق محكمة العقبة الشرعية إلى عدد من حجج العتق والتحرر لهؤلاء العبيد، فقد أعتق الشيخ عبد الله بن سعيد رقيقه رابع بن عبد الله الحبشي "لوجه الله تعالى عتقاً منجزاً ابتغاء الله الكريم وطلباً لرضاه العظيم"⁽¹⁾، وأعتق الشيخ علي بن فايز العسيلي الشهري رقيقه سعيد بن عبد الله الحبشي المشهور بعسيري⁽²⁾، وأعتق عبد اللطيف أنمار رقيقه عبد الله بن سالم⁽³⁾، وأعتق الحاج خليل بن ياسين رقيقه فرج بن سلمين الأسود⁽⁴⁾، وأعتق عتيق بن عاتق العبيدي الحربي رقيقه عبد المبين بن عبد الله الأسود⁽⁵⁾، وأعتق علي بن مرشد العبيدي الحربي رقيقه بلال بن عبد الله⁽⁶⁾، وأعتق حمد بن بليش المناش الحربي رقيقه عبد الله بن عبد الله الأسود⁽⁷⁾، وأعتق عبد الرحيم أبو شنب رقيقه كويمل بن هندي بن سعد⁽⁸⁾.

وكان يحق للرقيق الذي حصل على حريته أن يمارس حقه في الحياة ويقوم بمختلف النشاطات، فكان عبد الله بن عبد الله الأسود عتيق حمد بن بليش المناش

(1) س ش العقبة، 12/ ذي الحجة/ 1336هـ، ص 10-11.

(2) المرجع السابق، ص 10-11.

(3) س ش العقبة، 19/ محرم/ 1337هـ، ص 31؛

(4) س ش العقبة، 14/ صفر/ 1337هـ، ص 46.

(5) س ش العقبة، 27/ ربيع الأول/ 1337هـ، ص 59.

(6) المصدر السابق

(7) المصدر السابق

(8) س ش العقبة، 28/ ربيع الأول/ 1337هـ، ص 60.

الحربي "أحد أفراد الجند الهاشمي بالعقبة"⁽¹⁾، وكان سعيد الحبشي عتيق الشيخ علي ابن فايز يعمل بالتجارة⁽²⁾.
عناصر متفرقة:

لم تقتصر الهجرة إلى العقبة على العناصر العربية والأرمن، فقد أشارت حجج محكمة العقبة الشرعية إلى مهاجرين من الهند⁽³⁾، وبلوشستان⁽⁴⁾، والداغستان⁽⁵⁾، فكان نور بن عبد الرحمن الهندي المقيم بالعقبة يعمل بالتجارة⁽⁶⁾، وكان حسين بن محمد بن عبد الله البلوجستاني أحد أفراد الإدارة بالجيش العربي المقيم بالعقبة⁽⁷⁾، وعمل الشيخ محمد بن عبد الغفور الداغستاني بوظيفة مأمور مخابرة البرق بالعقبة⁽⁸⁾.

5.1 التعليم:

من ضمن الإصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية الإصلاح في المجال التعليمي حيث أصدرت الدولة العثمانية أول قانون لإصلاح التعليم سنة 1263 هـ / 1846م وبمقتضى أصبحت الدولة مسؤولة عن الإشراف على مختلف مراحل التعليم عن طريق ديوان المعارف العمومية حيث أقر بموجب هذا القانون مجانية التعليم وتعيين المعلمين بما فيهم رجال الدين . وقسمت مراحل التعليم إلى: ابتدائية،

(1) س ش العقبة، 27/ربيع الأول/1337هـ، ص59-60.

(2) س ش العقبة، 12/ذي الحجة/1336هـ، ص10.

(3) س ش العقبة، 7/رجب/1338هـ، ص144.

(4) س ش العقبة، 1/ربيع الأول/1337هـ، ص49.

(5) س ش العقبة، 16/شوال/1341هـ، ص296 وعن أصل الداغستان وأماكن تواجدهم

انظر I², II, PP85-89, ((Daghistan)), W-Berthold.

(6) س ش، 7/رجب/1338هـ، ص144.

(7) س ش العقبة، 1/ربيع الأول/1337هـ، ص49.

(8) س ش العقبة، 16/ذي الحجة/1341هـ، ص295.

ورشدية، وعالية⁽¹⁾، واصبح قانون المعارف سنة 1264 هـ / 1847م ونظام المعارف العمومية سنة 1286 هـ / 1869م، كخطوة متقدمة لإصلاح النظام التعليمي في الولايات العثمانية، وقد حدد نظام المعارف أسس إنشاء المدارس الابتدائية والرشدية في مراكز الألوية والقضية التابعة لها والضوابط التي تكفل فرص للتعليم ووجوه الإنفاق، ومراحل التعليم، والمواد الدراسية، والامتحانات⁽²⁾ وبموجبة قسمت المدارس في الدولة العثمانية إلى عمومية (رسمية) ومدارس خصوصية وما يهنا هنا التعليم في منطقة الدراسة.

أنماط التعليم:

أ- الكتاتيب:

نظام تعليمي اعتمد على مبادرات وجهود فردية تولى شيوخ المساجد وأئمتها مهمة التدريس فيها، وكان المسجد مدرسة التعليم الأولى، كما أطلقت على معلم الكتاب بداية لقب (الشيخ) أما المنهج في الكتاب فيركز على القراءة والكتابة الأساسية وبعض المهارات الحسابية وحفظ شيئاً من القرآن الكريم⁽³⁾، وكانت هناك مواسم وأعياد للكتاب فإذا حفظ أحد التلاميذ شيئاً من القرآن محدوداً أو ختمه أقيم له حفلٌ ويطاف به في موكب شعبي في الشوارع ويرافق ذلك الأناشيد والابتهالات يقدم فيها الحلوى وتسمى هذه الاحتفالات (اصرافة) لانصراف الطلاب بعدها إلى العطلة⁽⁴⁾، أما الأجرة فتتوعد بين نقدية ومواد عينية كالزيت والبيض والعسل⁽¹⁾،

(1) محمد سالم الطراونة، تاريخ الكرك الحديث 922-1339هـ / 1516-1921م، ص 156.

(2) الدستور ج 2 ص 174 .

(3) ناصر الدين الاسد ، الاتجاهات الفكرية الادبية في فلسطين والاردن ، مطبعة البيان العربي، 1957 م ، ص 25 (سيشار له ، الاسد، الاتجاهات الفكرية و الادبيه).

(4) محمد عبد الرحمن الشامخ ، التعليم في مكة والمدينة اخر العهد العثماني ، ط 1 ، منشورات المؤلف ، الرياض ، 1973 م، ص 60 (سيشار له شامخ ، التعليم في مكة والمدينة)

أول إشارة إلى وجود مكتب في العقبة يعود لسنة 1292هـ / 1875م عندما قام أحمد عرابي بزيارة للعقبة أثناء عمله مفتشاً لترتيب أوضاع الجنود في جميع القلاع الحجازية حيث رتب العساكر فيها وأنشأ مكتباً لتعليم الأولاد تحت مراقبة وكلاء القلاع في قلعة النخل والعقبة والمبلح وضبا ، وفي سنة 1306هـ / 1888م، عمل الشيخ زاهر احمد عفيفي معلماً للأولاد في العقبة بالإضافة لعمله كإمام ومؤذن شرعي، واستمر التعليم في الكتاب إلى سنة 1310هـ / 1892م، فمثلاً كان القاضي أحمد الدباغ قاضي العقبة يعلم أبناءها القرآن والفقه واللغة العربية وذلك سنة 1335هـ / 1916م⁽²⁾.

ب- المدارس:

لقد نص قانون المعارف العمومية 1283هـ / 1869م، على فتح مدرسة ابتدائية في كل قرية أو قريتين ، وكان التعليم الابتدائي إلزامياً في جميع أنحاء الدولة العثمانية و استثنيت منهم الأولاد الذين لا يمكنهم الحضور لأسباب صحية و أولئك الذين لا يستغنى أهلهم عن عملهم قد يكون محل اقامة بعيداً .
ومدة الدراسة في المرحلة الابتدائية أربع سنوات⁽³⁾، وكان التعليم إجباري للأولاد من سن 7-11 والبنات من سن 6-10.

أول إشارة إلى وجود مدارس في العقبة جاءت بعد تسلم الدولة العثمانية العقبة بأربع سنوات أي عام 1314هـ / 1896م، حيث قامت الدولة العثمانية بالعديد من الإجراءات منها تعيين مجلس الإدارة في القضاء وإنشاء مدرسة ابتدائية فيها⁽⁴⁾،

(1) حنان سليمان ملكاوي ، مدينة عمان ، 1921- 1947 م، دار الكندي للنشر والتوزيع ، اربد 2002م ، ص 153.(سيشار له ،حنان ،مدينة عمان)

(2) عبدالله المنزلاوي ياسين، التاريخ الثقافي في العقبة، كمبيوتر إكسبرس، عمان، 2004م، ص 177. (سيشار إليه تالياً: المنزلاوي، التاريخ الثقافي).

(3) الدستور، 2ج، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، المطبعة الأدبية، بيروت، 1883م، ج 2، ص 157 (سيشار إليه تالياً: الدستور).

(4) زيد الدباس، قضاء معان (1864-1925م)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية 2002م، ص 251. (سيشار إليه تالياً: الدباس، قضاء معان).

عين محمد حسن الخوجة مدرساً لأولاد، بالإضافة إلى عمله كإمام مسجد العقبة وخطيباً ومأذوناً شرعياً فيها⁽¹⁾، وكان يحمل شهادتي التدريس والخطابة، وفي بداية العقد الثاني من القرن العشرين تردت الأوضاع الأمنية مما ساهم في تردي الأوضاع في المجال التعليمي، حيث كان للقصف الإيطالي أو (حرب الطليان) والحرب العالمية الأولى و معارك الثورة أثرها في تدهور التعليم في العقبة، وفي عهد الحكومة الفيصلية لم يطرأ جديد على التعليم في هذا القضاء بسبب قصر المدة الزمنية والاضطرابات، وفي عهد الحكومة الفيصلية عينت الحكومة السيد أحمد عابد المدني وكان راتبه 600 جنيه، وعينت معاوناً للمعلم هو الشيخ محمد حسن العقباوي راتبه 300 جنيه⁽²⁾.

ومن المدارس في العقبة المدرسة التحضيرية، فقد حظيت المدارس في الحجاز باهتمام الحكومة الحجازية، ويتضح ذلك من خلال المدارس التي أسستها والمدرسين والمعلمين المنتسبين لها، فأصبح للتعليم والمعارف وزارة خاصة، وشكلت مجلساً للمعارف للإشراف على مناهج التدريس، وقسمت المراحل الدراسية إلى 3 مراحل المرحلة التحضيرية وسميت مدارسها (المدارس التحضيرية) وتعتبر أولى المراحل الدراسية يدرس فيها الطالب القرآن الكريم ومبادئ التجديد ومبادئ العلوم الدينية (الفقه والتوحيد) والإملاء العربي و القراءة العربية وحسن الخط، أما مدة الدراسة فيها فهي عامان فقط. ثم المرحلة الابتدائية ومدة الدراسة فيها أربعة أعوام، والمرحلة الثالثة هي المرحلة التجهيزية.

أما معلمو هذه المدارس فلا بد لهم من اجتياز اختبار في دائرة المعارف. والدراسة في هذه المدارس مجانية وعلى نفقة الحكومة⁽³⁾.

(1) المنزلاوي ، التاريخ الثقافي في العقبة ، ص 169.

(2) قبله، العدد 238، ربيع الاول 1337، ص3؛ س ش العقبة، 29 شوال/ 1342، ص346

(3) طالب محمود هيم، مملكة الحجاز (1916-1925م)، دراسة في الأوضاع السياسية، مركز الخليج العربي، جامعة البصرة 1982م، ص 116.(سيشار إليه تالياً، وهيم، مملكة الحجاز).

وتأسست المدرسة التحضيرية في العقبة سنة 1342هـ / 1923م التي أنشأها قائمقام العقبة محمد الأسد الحموي، وعند زيارة الشريف الحسين بن علي للعقبة سنة 1343هـ / 1924م، أمر بإتمام بنائها وبدأت للذكور من الصف التمهيدي فالأول حتى الرابع ومن أراد إتمام دراسته يذهب إلى مدرسة معان (1). وبالرغم من وجود المدارس إلا أن الإناث حُرمن منها لسبب العادات والتقاليد التي ربطت الفتاة بالمنزل وتربية الأبناء، وساهمت العادات والتقاليد من حرمان البدو من التعليم لاعتقادهم أن المتعلم ضعيف القلب، وهذا يتنافى مع شجاعة البدوي، بالإضافة إلى عدم إدراكهم قيمة التعليم إلا ما ندر منهم.

1. 6 الأوقاف:

تقسم الأوقاف إلى نوعين:

أ- الأوقاف الخيرية: وهي الممتلكات التي تحبس للإنفاق من ريعها على المشاريع الخيرية وتعود بالنفع على المجتمع الإسلامي بعامه، ومن الشواهد عليها ما أوقفه الشيخ عبد العاطي بن سعداوي بن محمد المغربي فقد اشترى السكب المختص بالموتى المكون وأوقفه لدفن الموتى بثغر العقبة وهذا نص الوقف (إني قد اشتريت هذا السكب المختص بالموتى وهو لحاف وحنبل قطن، وغطى نعش اصفر، وهو عبارة عن ثلاثة بقش مخططة لبعضها البعض، حزامين أيضا لاجل النعش بقش لونها بنية ودكة و نعش كلاهما مصنوعين من الخشب الغني قد استطعتهما ووقفت جميع ذلك لاجل دفن الموتى بثغر العقبة ابتغاء مرضاة الله الكريم، وطلبا لثوابه الجسيم، وجعلت مقرهما المخزن الذي بمسجد العقبة والناظر عليهما مؤذن المسجد المذكور الشيخ عبد الجواد السكب والكه والنعش المذكورة لجهة الوقف ولاعطائه لكل ميت أريد دفنه لا يمنع أحدا ما عنها ولا يخص أحدا ولا يتسبب في أضعافها وتعهد بالقيام بذلك كما ويجب بحضور الشرع الانور (2).

(1) س ش العقبة 15 ذي الحجة 1336 هـ ص 13.

(2) س ش العقبة، 6 صفر / 1337 هـ، ص 44.

كما أشار السجل لوقف آخر وهو بئر الأسد أوقفه محمد الأسد الحموي على روح السيدة زينب لأهل العقبة ويقع شمال جمر ك العقبة الموجود مقابل دار الحكومة⁽¹⁾.

ب- الوقف الذري: وهو ما وقف للذرية، ويؤول للمصالح العامة بعد انقراض الذرية وكانت المحكمة الشرعية هي المخولة بتسجيل الوقف وإصدار (الحجة الشرعية) كما لاحظنا في وقف الشيخ عبد العاطي المغربي. وكان يدير الوقف (متولي) أو ناظر و يمكن أن يكون الواقف نفسه متولياً على وقعة أو يحيل ذلك لمن يشاء، وعلى الناظر المحافظة على الوقف والالتزام بشروط الواقف وكيفية التصرف فيه.

7.1 الحركة العمرانية:

أ- هيئة مدينة العقبة من الداخل ونمط البناء:

وصف نعوم شقير مدينة العقبة عندما زارها في سنة 1324هـ/ 1906م بقوله: "بلدة قائمة على تل وسط حديقة متسعة من النخيل تمتد شمالاً وجنوباً على شاطئ الخليج مسافة ميل وأكثر"⁽²⁾، وتألفت هيئة المدينة من الداخل من عدد من المحلات (الأحياء)، وغالباً ما كان لكل عائلة أو عشيرة محلة خاصة بها عرفت باسم المحلات، ومن محلات العقبة التي عثرنا على ذكر لها في الوثائق الشرعية، محلة البكور⁽³⁾، ومحلة البدري⁽⁴⁾، ومحلة الكبارته⁽⁵⁾.

وقد زودتنا الوثائق الشرعية المتعلقة ببيع العقارات وشرائها بمعلومات قيمة عن طبيعة المساكن في مدينة العقبة وطراز أبنيتها، حيث كان يراعى في طراز البناء الحاجة للسكن ومستلزمات الحياة الأخرى، وكانت معظم المباني مؤلفة من

(1) المنزل لوي، إدارة العقبة وبلديتها، ص 43.

(2) شقير، تاريخ سيناء، ص 193.

(3) س ش العقبة، 20/ربيع الثاني/1337هـ، ص 68.

(4) س ش العقبة، 30/شعبان/1342هـ، ص 333.

(5) س ش العقبة، 24/ربيع الأول/1337هـ، ص 57.

طابق واحد، يحتوي على عدد من الغرف يختلف عددها من منزل إلى آخر، وساحة سماوية ومرافق أساسية في بعض المنازل كالمطبخ والحمام، ومن الأمثلة على ذلك: باع الشيخ محمد الأسد جميع مرافق الدار المشتملة على أربع حجر مبنية على أرض البستان في العقبة⁽¹⁾، وقد ورث الشيخ حوات بن سطوح بن علي العويضي دار مؤلفة من ثماني غرف وحوش⁽²⁾، وكان الشيخ جابر بن محمد بن سلامة السوداني يمتلك كامل الدار المشتملة على غرفتين وحوش ومنافع ومرافق شرعية⁽³⁾، وكان الشيخ عبيد بن صالح بن أحمد الكباريتي يمتلك "كامل الأرض البيضاء الكائن في وسطها حجرتان مبنيتان بالحجر والطين"⁽⁴⁾.

وكان للبيئة المحلية تأثير في نمط البناء وطبيعة المواد المستخدمة فيه، وقد استخدم في بناء المنازل الحجر والطين⁽⁵⁾، وأما السقوف، فكانت من جذوع النخيل المغطاة بالعشب وأغصان الأشجار، ويعتبر السور أمر ضروري للبيت وعدمه أمر مخجل، وتمتاز بيوتهم بعدم وجود نوافذ⁽⁶⁾، ربما يكون ذلك لتقاء الحر والبرد.

ب- المباني الحكومية:

1- قلعة العقبة:

تقع على ساحل البحر الأحمر، وتمتاز القلعة بموقعها الحصين، وقد بينت في عهد السلطان المملوكي قانصوة الغوري (960-922هـ / 1500-1516م)⁽⁷⁾، من

(1) س ش العقبة، 1/ صفر/ 1337هـ، ص 40.

(2) س ش العقبة، 4/ ربيع الأول/ 1337هـ، ص 52.

(3) س ش العقبة، 8/ ربيع الأول/ 1337هـ، ص 53.

(4) س ش العقبة، 24/ ربيع الأول/ 1337هـ، ص 57.

(5) س ش العقبة، 24/ ربيع الأول/ 1337هـ، ص 57.

(6) إحسان النمر، من السويس إلى العقبة، ص 90.

(7) محمد بن أحمد بن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج 5، تحقيق محمد مصطفى

القاهرة، 1961-1963م)، ج 4، ص 133. Glidden, H.W. (Aqaba), Vol, I, P314.

أجل توفير الأمن والحماية للحجاج والتجار والمسافرين المارين بالعقبة، وما زالت جدران القلعة تخلد اسم بانيها، ويستدل على ذلك من نقشين تأسيسيين هذا نصهما⁽¹⁾:

أ- النقش الأول يقع على اليمين: "وهو القلعة المباركة السعيدة مولانا السلطان الأشرف أبو النصر قانصوه الغوري سلطان الإسلام والمسلمين قاتل الكفرة والمشركين".

ب- النقش الثاني يقع على اليسار: "وهو محي العدل في العالمين السلطان الملك الأشرف قانصوه الغوري أعز الله أنصاره بمحمد وآله (و..) هذه القلعة المباركة ذات الأمير خاير بك العلالي بتاريخ سنة عشر".

وقد أعيد ترميمها زمن السلطان العثماني مراد الثالث (982-103هـ/1574-1594م)، ويستدل على ذلك من نقش وجد داخل القلعة هذا نصه "مولانا السلطان الملك مراد خان عز نصره جدد هذه القلعة"، وتاريخ هذا النص إلى سنة 996هـ/1587⁽²⁾.

ووصف الرحالة السويسري يوهان لودبغ بيركهارت (Johan Ludvig Burkhart) قلعة العقبة أثناء مروره بها سنة 1223هـ/1812م بقوله "إن قلعة العقبة تحيط بها أشجار النخيل الضخمة، وهي عبارة عن بناء مربع جدرانها قوية وفي داخلها كثير من الأكواخ يسكنها بعض العرب، وبها سوق يتردد عليه الحجازيون والسوريون، وأحياناً تصلها بعض القوافل من الخليل في فلسطين، وفي القلعة آبار عميقة للمياه العذبة، وكان والي مصر يحتفظ بحماية في القلعة تتألف من ثلاثين جندياً لحماية

(1) حنان الكردي، القلاع الأثرية في الأردن، عمان، 1974م، ص31، (سيشار له تالياً: الكردي، القلاع).

(2) عبد الرحمن زكي، قلعة صلاح الدين وقلاع إسلامية أخرى، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1960م، ص136؛ محمود العابدي، الآثار الإسلامية في فلسطين والأردن، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1973م، ص277-278؛ (AL- Glidden, H.W, (AL- Akaba) E. 1²- Vol, I, P315.

المؤن المقدسة لتزويد الحجاج والفرسان عند مرورهم إلى مكة⁽¹⁾. وعندما مر بها نعوم شقير سنة 1324هـ/ 1906م وجد فيها حامية مكونة من (300) جندي⁽²⁾.

أما فيما يتعلق ببناء القلعة فإنه مربع الشكل تقريباً، وتقع البوابة الرئيسة لها في الواجهة الشمالية الغربية ويحيط بها برجان بهما منافذ لرماية السهام وإطلاق النار، ويظهر على البرج الشرقي من القلعة صورة أسدين متقابلين بينهما نخلة، وتحتهما زخرفة هندسية إسلامية، ويحيط بالبناء من زواياه الأربع أربعة أبراج دائرية⁽³⁾.

وتحتوي القلعة من الداخل على ساحة سماوية تحف بها من جهاتها الأربع غرف مختلفة الأحجام ذات سقوف برميلية، ووجد في داخل القلعة بئر يزودها بحاجتها من ماء الشرب⁽⁴⁾.

وقد استخدمت هذه القلعة مركزاً لقيادة الجيوش العربية الشمالية بقيادة الأمير فيصل بن الحسين إبان الحرب العالمية الأولى.

2- مسجد العقبة:

أشارت وثائق محكمة العقبة الشرعية إلى وجود هذا المسجد في العقبة⁽⁵⁾، وتشير الوثائق الشرعية إليه أحياناً باسم مسجد الشيخ محمد العقباوي⁽⁶⁾، نسبة إلى الشخص الذي أشرف على بنائه، وتولى فيما بعد وظيفة الإمامة والأذان فيه واسمه

(1) يوهان لوديغ بيركهارت، رحلات بيركهارت في سورية الجنوبية، ج2، ترجمة انور عرفات، عمان، 1969، ج2، ص169.

(2) شقير، تاريخ سيناء، ص193.

(3) الكردي، القلاع، ص31؛ نوفان رجا الحمود "العقبة ثغر الأردن الباسم"، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، ع18، 1989م، ص214. (سيشار إليه تالياً: الحمود، "العقبة").

(4) الكردي، القلاع، ص31.

(5) س ش العقبة، 13/محرم/1337هـ، ص30.

(6) س ش العقبة، 3/ربيع الأول/1337هـ، ص51.

كما يرد في الوثائق الشرعية "الشيخ محمد بن عبد الجواد بن علي الصعيدي من أهالي وسكان العقبة الإمام والمؤذن بمسجد العقبة"⁽¹⁾.

وكان ينفق على عمارة هذا المسجد من الأوقاف التي أوقفت عليه، وذكرت الوثائق الشرعية أن المسجد يقع على الطريق العام بالقرب من دار الشيخ حوات ابن سطوح بن علي العويضي رئيس بلدية العقبة⁽²⁾، وأثناء مرور إحسان النمر بمدينة العقبة سنة 1340هـ/ 1921م، ذكر أن فيها مسجداً يقع أمام القلعة ويفصل بينهما الطريق العام، وأشار إلى أنه بني من الحجر والطين وسقف من جذوع النخيل المغطى بالعشب⁽³⁾.

وقد أمر بترميم المسجد الشريف الحسين بن علي سنة 1336هـ/ 1918م، كما يتضح من الحجر الرخامي المثبت في جدار المسجد الجنوبي وقد كتبت عليه العبارة التالية: "إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر المغفور له الحسين ابن علي، 1336هـ {1917م}⁽⁴⁾.

3- دائرة البريد:

أشارت وثائق محكمة العقبة الشرعية إلى مبنى دائرة البريد الذي يقع في البيضاء الواقعة شمال بلدة العقبة، إلا أنها لم تذكر مكوناتها⁽⁵⁾.

4- منزل الشريف الحسين بن علي:

وهو بناء مستطيل الشكل اتخذهُ الشريف الحسين بن علي منزلاً له عند إقامته في العقبة، ويتكون المنزل من اثنتي عشرة غرفة تنقسم بالتساوي في صفين

(1) س ش العقبة، 13/ محرم/ 1337هـ، ص 30؛ س ش العقبة، 14/ محرم/ 1337هـ، ص 31.

(2) س ش العقبة، 4/ ربيع الأول/ 1337هـ، ص 51-52.

(3) النمر، من السويس إلى العقبة، ص 93.

(4) المصدر السابق، ص 93.

(5) س ش العقبة، 10/ ربيع الثاني/ 1341هـ، ص 251.

متقابلين، يفصل بينهما ساحة سماوية ويفتح بابه من جهة الشرق على القلعة، وبابه الآخر يفتح على البحر من جهة الغرب⁽¹⁾.

5- مبنى دار الحكومة:

تقع على ساحل البحر، وذكرت الوثائق الشرعية أن الشريف عبد الرحيم الهيمق أصدر أمراً ببناء دار للحكومة (القائمقامية) في سنة 1340هـ/1920م، ويتألف المبنى من "ثلاث غرف ومحلاً للأدب {حمام} وجدار أي فاضل بين الغرف وليست الجدران الداخلية والخارجية في الرسوم"⁽²⁾.

6- مبنى اللاسلكي:

ذكرت وثائق محكمة العقبة الشرعية العائدة لسنة 1340هـ/1920م، أن الشريف عبد الرحيم الهيمق أمر "بعمارة دائرة اللاسلكي"⁽³⁾ ويتألف المبنى من غرفة واحدة⁽⁴⁾.

7- مبنى دائرة الرسوم (الجمرك):

يقع في أرض البيضاء الواقعة على ساحل خليج العقبة، وقد أنشئ المبنى على قطعة الأرض التي قام بشأنها مفتش جمرك العقبة الشيخ عبد الله بن محمد رجب بن أحمد نيابة "عن الحكومة العربية الهاشمية لإنشاء جمرك عليها بالعقبة... البالغ طولها من الشرق إلى الغرب عشرون متراً وعرضها من الشام إلى اليمن متران... بثمن قدره خمس جنيهاً إنكليزي"⁽⁵⁾.

(1) الحمود "العقبة"، ص 215.

(2) س ش العقبة، 10/جمادى الأولى/1343هـ، ص 409-410.

(3) س ش العقبة، 11/جمادى الأولى/1343هـ، ص 409.

(4) المصدر السابق.

(5) س ش العقبة، 14/محرم/1337هـ، ص 30.

8- المستشفى:

أشار سجل العقبة الشرعي إلى وجود مستشفى في العقبة⁽¹⁾، ولا تتوافر لدينا معلومات عن تاريخ بنائه ومحتوياته، ومن الذين تولوا وظيفة مدير المستشفى الدكتور إبراهيم أفندي بن حلمي الناعمة سنة 1341هـ/1922م⁽²⁾.

9- السجن:

ذكرت الوثائق الشرعية وجود سجن في ثغر العقبة⁽³⁾، وكانت الغاية من إنشائه إيداع الأشخاص الخطيرين على الأمن أو ممن يصدر بعضهم أحكاماً من قبل الحكام الإداريين أو محاكم البداية.

ج- مباني الخدمات العامة:

1- المقاهي:

وجد في بلدة العقبة عدد من المقاهي التي كان يتردد عليها الأهالي للتسلية، وتمضية أوقات الفراغ، حيث كانوا يحتسون فيها القهوة ويدخنون الأراكيل، ومن المقاهي التي ورد ذكرها في سجل العقبة الشرعي: قهوة حسن بن محمد العشي من أهالي وسكان محلة سوق الليل المتوفى بالعقبة سنة 1337هـ/1918م⁽⁴⁾، وقهوة منصور بن عبد الصمد المصري وعلي بن محمد دمياطي الجداوي الواقعة في وسط سوق العقبة⁽⁵⁾، وقهوة صديق بن عبد الكريم السندي "المحتوية على أربع خيم وأدوات ولوازم" وقد أجارها في سنة 1337هـ/1918م إلى نجيب بن أمين من أهالي يافا بمبلغ وقدره أربعون جنيهاً إنكليزياً⁽⁶⁾.

(1) س ش العقبة، 27/محرم/1343هـ، ص 379.

(2) المصدر السابق.

(3) س ش العقبة، 11/محرم/1337هـ، ص 28.

(4) س ش العقبة، 8/ربيع الأول/1337هـ، ص 65.

(5) س ش العقبة، 24/جمادى الثاني/1337هـ، ص 82.

(6) س ش العقبة، 27/جمادى الأولى/1337هـ، ص 73.

2- الأفران:

انتشرت الأفران في العقبة؛ وذلك لتأمين حاجة السكان من الخبز، ومن مطالعنا لوثائق محكمة العقبة الشرعية نجد ذكراً لعدد من الأفران، منها: فرن محمد أبو دنيا المدني⁽¹⁾، وفرن محمد سعيد بن أحمد بن عبد الحميد سرنق السلماني المتوفى في العقبة سنة 1337هـ / 1918م⁽²⁾، وفرن محمد بن شعبان الواقع وسط السوق.

8.1 العلاقات الاجتماعية:

أوردت السجلات الشرعية وجود علاقات بين أهالي العقبة وأناس من الشام، وهذه العلاقة كانت في كثير من الأحيان علاقة تجارية، وذلك لوجود ميناء العقبة، ومن الأمثلة التي أوردتها سجلات محكمة العقبة أنه قد (حضر الرجل العاقل محمد دهمان التاجر من أهالي الشام وقاطن يوم تاريخه بالعقبة قائلاً إني أستحق بزمة هذا المدعى عليه حوات سطوحي مبلغ عشرة جنيهاً إفرنجي ذهب)⁽³⁾.

كما ورد في حجة أخرى ما يلي: (حضر محمد بن ديب بن علي الدمشقي أمير رهط الشرطة بالعقبة بتعريف أبي السعود بن مصطفى الدمشقي التاجر والمقيم بالعقبة والسيد أحمد بن السيد حسني الشريف الدمشقي، وقد ادعى على عبد العزيز بن محمد بن رزق من أهالي الطفيلة الموقوف بسجن العقبة)⁽⁴⁾.

وورد أن الشيخ محمد سطوحي الحوات كان يتوجه إلى الشام للتجارة ويترك بضاعته وأرزاقه أمانة عند أحد أهالي العقبة⁽⁵⁾.

ومن الذين سكنوا العقبة من أهالي الشام أمينة بنت عبد الحميد وزوجها محمد المغربي الجزائري وهما من دمشق، وكان سبب إقامتهما في المنطقة أن محمد المذكور أحد أفراد الجند الهاشمي⁽¹⁾.

(1) س ش العقبة، 15/ محرم/ 1337هـ، ص 31.

(2) س ش العقبة، 21/ محرم/ 1337هـ، ص 35.

(3) س ش العقبة، 25 / رجب / 1336هـ، ص 1.

(4) س ش العقبة، 11 / محرم / 1337هـ، ص 14.

(5) س ش العقبة، 6 / شعبان / 1338هـ، ص 83.

ومن أكثر ما تورد السجلات من علاقات بين أهالي العقبة والقادمين من خارجها؛ علاقة أهالي مكة المكرمة بالعقبة، تلك العلاقة التي كانت التجارة أهم أسبابها، ثم الجانب الإداري، وذلك لتبعية العقبة في تلك الفترة للحجاز، وبالتالي فقد كثر الموظفون الإداريون فيها، ومما ورد من أمثلة على تلك العلاقات أن أحمد سيف الدين بن محمد شرواني من أهالي مكة وقاطن يوم تاريخه في العقبة أحضر معه حسن اليماني من أهالي الحديدة ومقيم الآن في العقبة ومعه سعيد قدموس من أهالي مكة ومقيم الآن بالعقبة، حيث ذكر أحمد شرواني أن له صبيّاً اسمه عبد الله قد توفي في العقبة⁽²⁾.

كما أوردت السجلات ذكراً لمحات في مكة مثل القشاشية والقرارة، ومن ذلك أن محمد عظيم السليمان من أهالي وسكان محلة القشاشية بمكة والمقيم بثمر العقبة بتعريف الشيخ سليمان بن سيد من أهالي القرارة بمكة المكرمة ادعى عليه محمد بن عبد الرحمن الحجازي الساعدي المقيم لمصالحه بالعقبة⁽³⁾، كما ورد أن الشيخ أحمد بن عبد الله باعشي من محلة جروول أحد محلات مكة المكرمة ومقيم بالعقبة للتجارة، وكذلك سعيد بن صالح الحضرمي⁽⁴⁾، ومثاله أيضاً الشيخ أحمد ابن صالح قطب التاجر في العقبة وهو من سكان مكة⁽⁵⁾، وحسن بن مكاي من سكان محلة سوق الليل في مكة ومقيم للتجارة⁽⁶⁾. وكان أحمد بن محمد بن صالح تاجراً بين مكة والعقبة⁽⁷⁾.

كذلك كان لأهالي العقبة علاقة مع أناس من المدينة المنورة ذات القرب الجغرافي من خليج العقبة، ومن أمثلة ذلك: أن (المدعي خليل حمزة نشأت من أهالي

(1) س ش العقبة ، 3 / ربيع أول / 1337 هـ ص 25 .

(2) س ش العقبة ، 16 / شوال / 1336 هـ ص 3 .

(3) س ش العقبة ، 15 / الحجة / 1336 هـ ص 6 .

(4) س ش العقبة ، 13 / محرم / 1337 هـ ص 15 .

(5) س ش العقبة ، 23 / محرم / 1337 هـ ص 17 .

(6) س ش العقبة ، 25 / محرم / 1337 هـ ص 17 .

(7) س ش العقبة ، 15 / الحجة / 1336 هـ ص 7 .

المدينة المنورة الذي يطالب بمعاشات أخيه المتوفى بدائرة العسكرية (1)، وأن حسن جنيبي بن علي المدني الخياط من أهالي وسكان المدينة المنورة والمقيم بالعقبة أحد ثغور الحكومة العربية الهاشمية قد توفي فيها(2).

ومن الموظفين القادمين من خارج العقبة ؛ الشيخ أحمد بن محمد المدني من أهالي وسكان المدينة المنورة ومقيم بالعقبة معلماً للمكتب الابتدائي(3).

وذكرت السجلات وجود علاقة مع أهالي جدة التي تشابه في موقعها العقبة من حيث وجود الموانئ ، فقد ورد أن الشيخ حسن بن محمد من أهالي وسكان حارة اليمن بجدة ادعى عليه أحمد بن محمد(4).

ولم يقتصر الأمر على المناطق القريبة من العقبة التي وجد لها علاقات مع أهالي العقبة ، بل كانت هناك علاقات مع أهالي المغرب العربي ، ومن ذلك أن علي بن أحمد التونسي مقيم بالعقبة ، ومحمد بن علان بن أبي بكر المغربي ، وسعيد بن سالم الباشا حسونة من أهالي طرابلس الغرب وهم مقيمون بالعقبة(5).

وكان للبدو المجاورين للعقبة علاقة مع أهالي المنطقة ، ومثال ذلك أن عتيق بن عواد الزلباني الحويطي وكل عن نفسه الشيخ حسن بن صالح الكباريتي من سكان العقبة ، وذلك لقبض أجور الجمال التي عددها مائة وتسعة وعشرين بعيراً الحاملة أرزاقاً لأجل سمو الأمير الملكي الشريف زيد(6). كما ورد في قضية أخرى أن أناساً من عربان الحويطات تخاصموا مع أناس من أهالي العقبة كان منهم إبراهيم بن حسين الفيومي العقباوي وذلك في سوق المدينة(7).

(1) س ش العقبة، 2 / القعدة / 1336هـ، ص 5 .

(2) س ش العقبة، 15 / الحجة / 1336هـ، ص 7 .

(3) س ش العقبة، 15 / الحجة / 1336هـ، ص 7 .

(4) س ش العقبة، 15 / الحجة / 1336هـ، ص 7 .

(5) س ش العقبة، 1 / صفر / 1337هـ، ص 20 .

(6) س ش العقبة، 4 / صفر / 1337هـ، ص 22 .

(7) س ش العقبة، 5 / صفر / 1337هـ، ص 22 .

ولتحقق التوافق بين الأهالي وخاصة العربان تم وضع ما يسمى ب(الصك)
يجري فيه الاتفاق على مصالح معينة، فقد وضع صك بين الدلابية وبين الرشايدة
حول تحديد ملكية أراضي مختلف في ملكيتها، وكانت نتيجة الرضا والتوافق
بينهما(1).

أما العلاقة مع معان فقد تمثلت في معظمها فيما يتعلق بالتجارة وتأجير الجمال
من العقبة إلى معان أو عكس ذلك، ومن ذلك توكيل سليمان العليقات من العقبة
لذياب بن عبد الرحمن من العقبة أيضاً نقل خمسة وخمسين جملًا من العقبة إلى
معان وأخذ أجرة ذلك(2).

ووجد أناس من القدس كانوا على علاقة مع أهالي المنطقة، ومن ذلك أن
سليمان بن حمود الكوكي من أهالي القدس الشريف كان مقيماً بالعقبة، حيث كان
جندياً مع الجيش التركي المقيم بالمدينة المنورة، ثم تطوع مع الجيش العربي
وأصيب في القويرة(3).

وكذلك وجدت علاقات زواج بين أهالي المنطقة والمناطق المجاورة مثل غزة،
ومن ذلك زواج زينب بنت محمد الحاج يوسف من سكان غزة من علاء الدين
الكلباريتي(4).

وذكرت السجلات وجود صلات بين العقبة والسويس في مصر، وذلك من أجل
المصلحة التجارية(5). ومن المحلات التي تذكر في السجلات الشرعية (وادي فاطمة)
ومثال ذلك أن مسعود بن عمران التابع لذوي حسين من أهالي وسكان وادي فاطمة
أحد أفراد النقلية ادعى على كاتب المحكمة محمد صادق(6).

(1) س ش العقبة ، 7 / القعدة / 1338 هـ ص 89 .

(2) س ش العقبة ، 10 / جمادى الأولى / 1337 هـ ص 36 .

(3) س ش العقبة ، 27 / صفر / 1337 هـ ص 24 .

(4) س ش العقبة ، 30 / جمادى الآخرة / 1337 هـ ص 44 .

(5) س ش العقبة ، 17 / ذي القعدة / 1339 هـ ص 113 .

(6) س ش العقبة ، 27 / ذي الحجة / 1336 هـ ص 12 .

لقد أظهرت السجلات الشرعية نوعاً من التمازج بين أهالي العقبة والقادمين إليها، وذلك من خلال وجود أناس جعلتهم المحكمة الشرعية أوصياء على تركات المتوفين⁽¹⁾، ومن خلال وجود الشهود من خارج العقبة في قضايا تخص سكان العقبة، كما حصل في إحدى القضايا التي شهد فيها الشيخ تركي بن مرزوق الخليوي من أهالي الرس وهو كبير جند العقيلات⁽²⁾.

كذلك كان لوجود فئات من الجيش الهاشمي في العقبة دور في زيادة الصلة بين السكان والقادمين، ومن هؤلاء أن محمد بن عبد المحسن البيشي أحد أفراد الجند الهاشمي من ببشة وزوجته الحاضرة معه نورة بنت مرسل البيشي من أهالي محلة تبوك⁽³⁾.

9.1 مكانة المرأة في المجتمع:

من خلال الاطلاع على ما ذكرته سجلات محكمة شرعية العقبة، يظهر أن المرأة كان لها دور في الحياة الاجتماعية، وإن تفاوت هذا الدور من حيث الزيادة والنقص، ومما تظهره السجلات ؛ أن المحكمة الشرعية حفظت للزوجة حقوقها في ما يتعلق بتأمين مصدر إنفاق لها، فقد حُكم على أحد الأزواج بالنفي أربعة أعوام بالخدمة العسكرية، ولكن رغم ذلك فإن المحكمة فرضت إعطاء المصرف الشرعي - أي مرتب الزوج - لزوجته عن كل يوم نصف مجيدي⁽⁴⁾.

كذلك من أمثلة دعاوى حقوق الزوجة ما ورد أن المحكمة ألزمت عيد عباس إعطاء زوجته زكية بنت حسن ما هو لها من النقود وهي ثمانية جنيهات إنكليزية، وأن يهيئ لها داراً شرعية بين جيران أمناء بعيدين عن قرابته وقرابتها، وأن

(1) س ش العقبة ، 15 / ذي الحجة / 1336هـ ص 7 .

(2) س ش العقبة ، 15 / ذي الحجة / 1336هـ ص 8 .

(3) س ش العقبة ، 18 / ذي الحجة / 1336هـ ص 10 .

(4) س ش العقبة ، 23 / ذي القعدة / 1338هـ ص 93 .

يصرف عليها عن كل يوم نصف مجيدي نقداً أو تقديم ما يلزمها، وليس للزوج ضربها البتة (1).

أما الميراث فقد كانت المرأة تحصل على قسم منه، وإن كان هذا القسم في بعض الأحيان أقل من نصف ما يأخذه الذكر، ومن أمثلة ما ورد عن ذلك؛ أن سليمان بن عيد قال أمام القاضي "إني قد قسمت نخيلي بين أبنائي إبراهيم وقبلان وصالح وأعطيته كل واحد منهم حقه مع إعطائي لكل بنت من بناتي وهن حمدة وكفاية وخميسة وعيدة وصالحة لكل واحدة منهم نخلة" (2).

كانت المرأة في كثير من الأحيان توكل رجلاً ذا قرابة لها في الغالب، وذلك لينوب عنها في الدعاوى والمحاكمات، فقد وكلت عزيزة أباه جابر بن محمد بقولها: "إني قد وكلت جابر بن محمد سلامة عن نفسي وكالة عامة في الإبراء وأخذ الحقوق والمقاضاة والمطالبات والمداعات في أي دعوة كانت" (3)، وكذلك وكلت أنيسة بنت مصطفى الخصري جابر محمد وكالة عامة في الإبراء وأخذ الحقوق (4).

وقد لا تنيب المرأة وكيلاً عنها يمثلها في المحاكمات، بل تذهب هي نفسها إلى المحكمة الشرعية وتدعي على أي فرد سلبها حقها، فقد جاء في إحدى الحجج ما يلي: "ولدى السؤال إلى المدعية عبدة بنت سعيد بن جمعة أجابت قائلة أن الأرض المذكورة هي أرض [القوافل]" (5)، وهنا يظهر أن المرأة تأتي للمحكمة ليس فقط من أجل قضايا الزواج والطلاق، بل هناك قضايا مثل الأراضي والتملك كان للمرأة دور فيها.

(1) س ش العقبة ، 24 / ربيع ثاني / 1339هـ ص 108 .

(2) س ش العقبة ، 26 / ذي القعدة / 1338هـ ص 96 .

(3) س ش العقبة ، 23 / ذي القعدة / 1338هـ ص 93 .

(4) س ش العقبة ، 23 / ذي القعدة / 1338هـ، ص 93 .

(5) س ش العقبة ، 29 / ذي القعدة / 1338هـ، ص 97 .

كما كان للمرأة نصيب من الوقف الذري، فقد ورد أن سعيد بن جمعة كتب وصية مؤداها أن جميع مخلفاته من نخل وخلافه هي عائدة لعبدة هذه وأختها فاطمة، وإن ماتت عبدة فتعود حصتها لأبناء أختها فاطمة⁽¹⁾.

وفي مجال التملك فقد كانت حقوق المرأة مصونة، فلها حق التملك والبيع والشراء، حيث ورد على لسان عائشة بنت أحمد الفيومي قولها "أني قد بعت جميع ما هو لي من حصص ونخيل وبيوت وخلافه وجميع ما يخصني من متروكات زوجي خليل وأبي أحمد وأمي عالية بنت علي الصعيدي وذلك في الحفيرة المحدودة بمبلغ قدره عشرة جنيهاً إفرنجي عيناً وقد استلمت الثمن المذكور من الأشخاص المذكورين"⁽²⁾.

يتم عادة زواج المسلمين في المحكمة الشرعية أو في أي مكان يتم الاتفاق عليه، وحتى غير المسلمين كان لا بد من حضور القاضي أو نائبة مهما كانت ديانة الزوجين أو طائفتهم، وذلك أثناء الحكم العثماني⁽³⁾.

10.1 المهور:

تنوعت المهور التي وردت في سجلات المحاكم سواء من حيث نوعية النقود المتداولة أو السلع المرافقة للنقود، ومن أمثلة ذلك أن مهر إحدى النساء كان قدره سبعة جنيهاً إفرنجي⁽⁴⁾، وأخرى كان مهرها اثنين وعشرين جنيهاً إنكليزياً⁽⁵⁾. وفي حالات أخرى يتم فرض سلع عينية إضافة لمبلغ من النقود، فقد كان مهر إحدى النساء خمسة جنيهاً إفرنجي إضافة إلى قعود⁽⁶⁾.

(1) س ش العقبة، 1 / ذي الحجة / 1338هـ، ص 98.

(2) س ش العقبة، 2 / جمادى الأولى / 1339هـ، ص 109.

(3) الدكتور جلال ماجد المجذوب، تاريخ صيدا الاجتماعي، تقديم نقولا زيادة، د. ط المكتبة المصرية بيروت صيدا، ص 279.

(4) س ش العقبة، 1 / ربيع أول / 1342هـ، ص 129.

(5) س ش العقبة، 13 / صفر / 1343هـ، ص 192.

(6) س ش العقبة، 23 / محرم / 1343هـ، ص 188.

يشير السجل الشرعي للعقبة من خلال حالات الزواج بان المهر خلال الفترة (1335هـ-1343هـ) يتراوح ما بين 12-20 جنية إنجليزي، والمعجل غالبا ما يكون 15-18 جنية، والمؤجل 2-5 جنية إنجليزي⁽¹⁾.

أما نفقة الزوجة فيقررها أرباب الخبرة وهم أهل مجلس الإدارة والمحكمة الشرعية، وقدرت بمد من القمح (المد المعاني) واقة من السمن واقة من الزيت واقة من الكاز و أقتين من اللحم، ونصف اقة صابون، 35 تنكه ماء، وحمل من الحطب و أقتين من السكر، و50 درهم شاي، ونصف مد من العدس، وذلك في كل شهر بالإضافة إلي ريال مجيدي للمتفرقات منها ثوم بصل فلفل، وخلافة، بالإضافة بيت للسكن، ومؤانسو أو جيران وأمناء يؤنسونها وينظرون لصالحها، أما كسوتها الشرعية هي مدورة ومسفع وكرتة وسروال وسدرية وملاءة وجزمة و قبقاب في كل ستة اشهر. بالإضافة للحاف وفراش للمنام و جاطات⁽²⁾

أما بالنسبة لحالات الزواج والطلاق الطلاق فبينها السجل الشرعي وذلك في الفترة ما بين 1336هـ-1343/1917-1924م والجدول التالي يوضح ذلك:-

(1) ش العقبة، ص26، ص68، ص123، ص227

(2) س ش العقبة، 23 جمادى الآخر 1337هـ، ص 81

جدول رقم (3)

يبين حالات الزواج والطلاق والخلع من خلال سجل العقبة الشرعي

السنة	حالات الزواج	التوثيق	حالات الطلاق	التوثيق	الخلع	التوثيق
1336هـ	5	23 ذي الحجة 1336هـ، ص 615 و ص 2 1 صفر 1337هـ، ص 40. 17 ربيع الأول 1337هـ، ص 55. 14 ذي الحجة 1336هـ، ص 381. 14 ذي الحجة 1336هـ، ص 381.	1	24 ذي الحجة 1336هـ، ص 27 27	2	18 ذي الحجة 1336هـ، ص 20. 23 ذي الحجة 1336هـ، ص 27.
1337هـ	2	8 رجب 1337هـ، ص 89. 24 ذي القعدة 1337هـ، ص 110.	3	1 صفر 1337هـ، ص 40. 3 ربيع الأول 1337هـ، ص 49. 17 ربيع الأول 1337هـ، ص 55.	3	4 ربيع الأول 1337هـ، ص 53. 20 ربيع الآخر 1337هـ، ص 28. 13 جمادى الآخر 1337هـ، ص 75.
1338هـ	-	-	2	28 ربيع الأول 1338هـ، ص 112. 9 جمادى الأولى 1338هـ، ص 122.	2	10 رجب 1338هـ، ص 147. 25 ذي الحجة 1338هـ، ص 195.
1339هـ	-	-	-	-	1	10 ربيع الثاني 1339هـ، ص 201.
1340هـ	1	16 رجب 1340هـ، ص 227	1	15 ربيع الثاني 1340هـ، ص 225.	1	16 رجب 1340هـ، ص 227.
1341هـ	-	-	2	1 ربيع الأول 1341هـ، ص 245. 7 جمادى الأولى 1341هـ، ص 254.	-	-
1342هـ	-	-	-	-	2	24 محرم 1342هـ، ص 299. 24 ذي القعدة 1342هـ، ص 364.
1343هـ	1	14 جمادى الأولى 1343هـ، ص 411.	1	5 شعبان 1343هـ، ص 416.	2	14 صفر 1343هـ، ص 383. 23 ربيع الثاني 1343هـ، ص 404.

ومن خلال الإحصائية السابقة، يتبين أن عدد حالات الزواج خلال فترة 1336هـ - 1343هـ، هي 9 حالات زواج و 9 حالات طلاق أيضاً، وحالات الخلع 13 حالة خلع، فتكون نسبة حالات الزواج إلى حالات الطلاق والخلع هي نسبة 9 إلى 22، مما يدل أن نسبة الطلاق والخلع كبيرة بالنسبة لحالات الزواج ربما يعود ذلك إلى عدم استقرار الحياة الزوجية بسبب وجود عناصر مختلفة العادات والتقاليد تبعاً لاختلاف المناطق.

11.1 مستوى المعيشة:

من خلال بعض الحجج التي ورد فيها مقدار النفقات، يظهر مستوى المعيشة لدى الفرد، فقد ورد أن أحد الأزواج فرض لزوجته نفقة عن كل يوم ستة قروش، وفرض لبنته الصغيرة قرشين في كل يوم⁽¹⁾، مما يعني أنه يكفي للفرد الواحد في اليوم الواحد ما يعادل من قرشين إلى ستة قروش.

أما مستوى الدخل الشهري فيتضح من رواتب بعض الموظفين بالوظائف الحكومية ويتسلمون مرتباً شهرياً، ومن ذلك أن عبيد بن صالح الكباريتي رجل عسكري معاشه ستة وعشرين ريال مجيدي في الشهر⁽²⁾، ومن الأمثلة أيضاً أن وكيل القاضي في المحكمة الشرعية كان يتقاضى مرتباً 880 قرشاً، وكاتب المحكمة يتقاضى 400 قرش، أما المحضر فيتقاضى 350 قرشاً، كما كان مرتب القاضي يساوي 1093 قرش و 13 بارة، ثم زاد مرتبه ليصل إلى 1200 قرش⁽³⁾.

(1) س ش العقبة ، 1 / ربيع أول / 1341هـ، ص 129 .

(2) س ش العقبة ، 29 / رمضان / 1341هـ، ص 141 .

(3) س ش العقبة ، (جدول واردات المحكمة الشرعية بثغر العقبة لسنة 1338هـ) دون حجة دون صفحة .

الأدوات والأثاث المنزلي في العقبة:

من خلال مطالعتنا لوثائق محكمة العقبة الشرعية وبخاصة حجج حصر التركات والنفقة والبيع والشراء فقد ظفرنا بالأدوات والأثاث المستخدم في منازل سكان العقبة.

جدول رقم (4)

جدول يبين أهم محتويات البيوتات في العقبة من خلال سجلها الشرعي

السلعة	ثمنها	التوثيق
خرج		29 / صفر / 1341 ح 162 ص 128
مفرشة / سجادة		1 / ربيع أول / 1341 ح 163 ص 129
مخدات		1 / ربيع أول / 1341 ح 163 ص 129
طاولة		1 / ربيع أول / 1341 ح 163 ص 129
شبرية	ريالين مجيدي	2 / ربيع أول / 1341 ح 165 ص 130
بارودة	3 ريالات مجيدي	2 / ربيع أول / 1341 ح 165 ص 130
شملة / بساط		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
شقة شعر		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
هاوند نحاس أصفر		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
صينية نحاس صغيرة		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
صينية نحاس أبيض		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
دلة قهوة نحاس أصفر		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
قمريه		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
كانون طين		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
طاسة نحاس أبيض		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
صحارة خشب	24 قرش	8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
مغراف		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
مساند		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
كرسي خشب		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
قدر نحاس كبير		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
قلاية حديد		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
صحن		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
كوز ماء		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
فنطاس ماء		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
زير ماء		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131

السلعة	ثمنها	التوثيق
حلة نحاس كبيرة		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
غطاء حلة نحاس		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
سفرة خشب		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
خشب عبدان		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
أبواب خشب		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
صاج		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
سكين		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
مخدة قطن		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
طوايل للجلوس		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
لحاف		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
مصفاة حديد		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
صندوق خشب		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
صابون نابلسي		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
قطعة شيت ذراعين		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
منخل سلك		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
مقطف / زنبيل		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
فاس بعصاتها		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
طشت نحاس كبير		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
طشت نحاس أبيض		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
إبريق لغسيل اليدين		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
صحون شنيكو		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
ميزان كيل بكفاته		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
كفكيرة شنيكو		8 / ربيع أول / 1341 ح 166 ص 131
أكياس أرز		1 / شعبان / 1341 ح 171 ص 136
شاي أسود		1 / شعبان / 1341 ح 171 ص 136
فروة كبيرة		1 / شعبان / 1341 ح 171 ص 136
عليق للجمال		1 / شوال / 1341 ح 173 ص 138
بساط صوف كبير	40 ريال	5 / شوال 1341 ح 177 ص 142
بساط صغير	15 ريال	5 / شوال 1341 ح 177 ص 142
بندقية إنكليزية	6 ريالات	1 / شعبان / 1341 ح 171 ص 136
بندقية ألمانية		1 / شعبان / 1341 ح 171 ص 136
بندقية عثمانية	40 ريال ونصف	1 / شعبان / 1341 ح 171 ص 136
كراسي خيزران	5 ريالات	1 / شعبان / 1341 ح 171 ص 136
طرابيزة صغيرة		5 / شوال / 1341 ح 177 ص 142

السلعة	ثمنها	التوثيق
تنباك	نصف رطل = 1 / الحجة / 1341 ح 182 ص 147	
كاسات		1 / الحجة / 1341 ح 182 ص 147
بن		10 / جمادى الثانية / 1342 ح 191 ص 156
دخان		10 / جمادى الثانية / 1342 ح 191 ص 156
كبر أصفر	3 جنيهات	27 / جمادى الثانية / 1342 ح 197 ص 162
حطب من قرنق النخل		17 / محرم / 1343 ح 211 ص 187
فحم		17 / محرم / 1343 ح 211 ص 187
فانوس	55 قرش	8 / ربيع ثاني / 1337 ح 177 ص 33
فناجيل شاي		8 / ربيع ثاني / 1337 ح 177 ص 33
فناجيل قهوة		8 / ربيع ثاني / 1337 ح 177 ص 33
ساطور	33 قرش	8 / ربيع ثاني / 1337 ح 177 ص 33
زيادي		8 / ربيع ثاني / 1337 ح 177 ص 33
قراضة نحاس	45 قرش	8 / ربيع ثاني / 1337 ح 177 ص 33
ثوب أزرق	31 قرش	8 / ربيع ثاني / 1337 ح 177 ص 33
سلة تمر		8 / ربيع ثاني / 1337 ح 177 ص 33

12.1 الملابس:

لقد أوردت سجلات المحاكم إشارات تتعلق بلباس الرجال والنساء في تلك الفترة، ومن ذلك أن المرأة كانت ترتدي الثياب والقمصان والعباية والشايات والسداري واللباسات، ويتوسطها حزام من الصوف، وحذاء في قدميها يسمى (مدعس) ⁽¹⁾. كما ارتدت المرأة حجاباً للرأس موشحاً بالفضة، والذي يبلغ ثمنه مجيدي ونصف ⁽²⁾. ومن ألوان الثياب التي لبستها المرأة الثوب الأزرق والأسود، وأغلاها ثمناً الأخضر الذي يقدر بـ 81 قرشاً، ولبست المرأة الشال الكشميري ⁽³⁾. ومن ملابس المرأة: الملاية وهي عباءة سوداء فضفاضة تغطي الجسم بكامله،

(1) س ش العقبة ، 5 / شوال / 1341 هـ، ص 142 ؛ س ش العقبة ، 1 / شعبان / 1341 هـ، ص 136 .

(2) س ش العقبة ، 8 / شعبان / 1343 هـ، ص 13 .

(3) س ش العقبة ، 8 / ربيع ثاني / 1337 هـ، ص 33 .

والكاب وهو عبارة عن جلباب قصير فتوح من الأمام ويغلق بأزرّة، والملاكوف وهي تنورة فضفاضة، والطرحة وهي غطاء الرأس من القماش الأبيض وكبيرة نسبياً حيث تغطي الرأس وتلف على الرقبة، القبقاب وهو من الأحذية المنتشرة في العقبة ويصنع من الجلد والخشب⁽¹⁾.

أما لباس الرجال فقد ورد في الوثائق الشرعية أنهم كانوا يرتدون العباءة التي تسمى أحياناً (الخلعة) ، ويبلغ ثمنها خمسين قرشاً مصرياً⁽²⁾، والقمباز والقميص والسروال والجلابية⁽³⁾، وكذلك لبس الرجل العقال الذي يقال له (عقال سلك)⁽⁴⁾، والفروة التي تلبس في فصل الشتاء⁽⁵⁾.

وقد ذكرت وثائق محكمة العقبة الشرعية أن المرأة كانت تتزين بالحلي ، ومن ذلك لبس الخلخال الذي يكون في الغالب من الفضة وقيمته جنيهان⁽⁶⁾، والخاتم الذي لم يقتصر لبسه على النساء فقط ، بل كان محمد بن إبراهيم الشامي يرتدي خاتماً ثمنه ريال مجيدي ، كما ورد أن إحدى النساء كانت ترتدي جوز أساور من الفضة ، وقلباً ثمنه نصف ريال مجيدي، وتزينت المرأة ببعض العملات مثل (الريال المدفعي)⁽⁷⁾. والأقراط في الأذان، والكردان وهو عقد يلبس في الرقبة وغالباً ما يصنع في مصر⁽⁸⁾.

(1) المنزللاوي، التراث الشعبي في العقبة، ص 49-53.

(2) س ش العقبة ، 9 / ربيع ثاني / 1343هـ، ص 3 .

(3) المنزللاوي، التراث الشعبي في العقبة، ص 53-55.

(4) س ش العقبة ، 26 / صفر / 1341هـ، ص 128 .

(5) س ش العقبة ، 5 / شوال / 1341هـ، ص 142 .

(6) س ش العقبة ، 1 / ربيع أول / 1341هـ، ص 129 .

(7) س ش العقبة ، 8 / شعبان / 1343هـ، ص 13 .

(8) عبدالله لمنزلاوي ياسين، التراث الشعبي في العقبة، 1993م، ص 57. (سيشار إليه تالياً، المنزللاوي، التراث الشعبي في العقبة).

الفصل الثاني الحياة الاقتصادية

1.2 الزراعة:

من خلال مطالعتنا لوثائق محكمة العقبة الشرعية ومجموعة الأنظمة والقوانين الصادر في العهد العثماني وفي ظل الحكومة العربية نستطيع أن نصنف الأراضي في قضاء العقبة إلى عدة أصناف.

1- أصناف الأراضي:

أ- أراضي الملك:

وهي الأراضي التي تعود ملكيتها للأهالي، ولهم حق التصرف المطلق بها بيعاً وشراءً ورهنًا ووقفًا، وتقع هذه الأراضي ضمن حدود بلدة العقبة، وقد شملت الأراضي التي أقيمت عليها المنازل والأكواخ والأراضي التي زرعت بأشجار النخيل والتي عرفت باسم الحفائر (1).

ب- الأراضي المتروكة:

هي الأراضي المخصصة للمصالح العامة كالطرق والمراعي والبيادر والمقابر.

ج- الأراضي الأميرية:

هي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة قانوناً، ويملك الأهالي حق التصرف فيها من حيث زراعتها واستغلالها، وتقوم الدولة بتحصيل الضرائب والأعشار من مستغليها.

(1) س ش العقبة، 18 شوال/ 1336هـ، ص5؛ س ش العقبة 16 شوال/ 1336هـ، ص7؛ الدستور، م1، ص15-16، المر، دعبس، احكام الاراضي المنفصله عن السلطه العثمانيه، مطبعة بيت المقدس، القدس 1923 م (سيشار إليه المر احكام المنفصله قانون الأراضي، ص10، 40-41، عطا الله يوسف إبراهيم، مجموعة قوانين الأراضي، مخطوط مصور في مركز الوثائق المخطوطات، ص3، (سيشار إليه عطا الله، مجموعة القوانين).

د- الأراضي المحلولة:

هي الأراضي التي أصبح عقد التصرف فيها مفسوخاً، والخزينة العامة هي القابضة على رقبة الأرض بسبب وفاة أصحابها دون ورثة شرعيين، أو أن الأرض تركت لمدة ثلاث سنوات متتالية دون عذر شرعي، وقد فوضت الحكومة العثمانية مأموري الأراضي حق تأجيرها.

هـ- الأراضي المملوكة بحق القرار:

هي الأراضي التي تم وضع اليد عليها مدة جاوزت عشر سنوات، وقد أُصطلح على هذه المدة (مدة مرور الزمن)، إذ جاء في المادة الثامنة والسبعين من قانون الأراضي: إذا كان الإنسان يزرع أرضاً أميرية أو موقوفة ويتصرف بها عشر سنين بدون منازع يكون حق القرار ثابتاً له سواء بيده سند أو لم يوجد، وبموجبه يصبح الفلاح مكتسباً حق التصرف في الأرض وتنتقل الأراضي لورثته وإذا لم يوجد وآرث تعد محلولة.

و- أراضي المشاع:

هي الأرض الأميرية التي تكون ملكيتها جماعية، أي للعائلة أو العشيرة أو لأهل القرية، وكان أصحاب الأراضي يتصرفون بها بموجب سندات تصرف، وهذا النظام سبب الاختلاف المستمر على الأرض، لاعتقاده بأن قطعة الأرض ليست له.

ز- الأراضي الموات:

هي الأراضي التي لم تكن في تصرف أحد، وتبعد عن العمران كالجبال والقفار والمراعي، ويمكن للأهالي أن ينتفعوا بها بإذن مأموري الأراضي العثماني على إحياء هذه الأراضي، فمن أحيا أرضاً مواتاً بإذن السلطان أو بإذن وكيله فهي ملك له⁽¹⁾. فعلى سبيل المثال أحيا الشيخ محمد حسن الخوجا أرضاً بجوار العقبة وأعطيت لها من قبل الحكومة العثمانية سنة 1320هـ/ 1902م⁽²⁾، وتشير حجة

(1) الدستور، ج1، ص61.

(2) س ش العقبة، 5/ رجب/ 1338هـ، ص143.

شرعية أخرى إلى أن أرض علي بن عبدالفتاح العفيفي هي "أرضه وملك له لا معارض له فيها آلت إليه بإعمار أرض الموت"⁽¹⁾.

ح- الأراضي الوقف:

هي الأراضي الموقوفة وفقاً صحيحاً من قبل أصحابها، سواء أكانت للمنفعة المحصورة لأعقاب الذراري التي يطلق عليها (الوقف الذري)، أم التي تخصص لمنافع الخير العامة ويطلق عليها الوقف الخيري، وهي المتعلقة بالجوامع والمساجد والمقامات وأبناء السبيل.

وفي عام 1323هـ / 1905م، قامت الدولة العثمانية بتقسيم بعض الأراضي على الأهالي، ومن الأدلة على ذلك ما يلي:

1- فقد حصل أحمد بن ماضي البكور على أرض طولها 55 متراً وعرضها 30 متراً وهذه الأرض آلت له من الحكومة العثمانية حيث قُسمت الأراضي على الأهالي، وكانت حدودها وضع أحجار فيها⁽²⁾.

2- حصل أحمد بن عبد السلام على أرض طولها 100 متر وعرضها 60 متر من الحكومة العثمانية⁽³⁾.

3- حصل الشيخ جابر بن محمد سلامة من أهالي العقبة سنة 1329هـ / 1911م على أرض طولها 70 متراً وعرضها 60 متراً من الحكومة العثمانية⁽⁴⁾.

2- تسجيل الأراضي:

أصدرت الدولة العثمانية قانوناً للأراضي (نظام الطابو) سنة 1275هـ / 1858م وخولت بموجبه مأموري المال ومديري الأقضية لتعويض وإحالة الأراضي الأميرية لطالبيها، ووعدت هؤلاء الموظفين بحكمهم أصحاباً للأرض، وقد حُد رسم الفراغ بـ 5% من قيمة الأرض بالإضافة لثلاثة قروش ثمن سند الطابو وقرش

(1) س ش العقبة، 5 / محرم / 1338هـ / ص 111.

(2) س ش العقبة، 28 / سفر / 1343هـ، ص 395.

(3) س ش العقبة، 13 / رجب / 1343هـ، ص 413.

(4) س ش العقبة، 4 / ذي القعدة / 1341هـ، ص 289.

لكتابته⁽¹⁾. أن تسجيل الأراضي يتم بموجب صك أو سند إثبات حق في الأرض، وقد أثبت ذياب عبد الرحمن البسيوني بصك سنة 1313هـ / 1895م ما صيغته "إنه لما كان في يوم الجمعة المباركة 22 يوم خلت من شهر رمضان المبارك 1313هـ / 1895م من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، حضر الرجل العاقل البالغ، وهو بغاية الصحة التامة، وكامل الأوصاف الشرعية سلامة بن سالم العوني من قبيلة العمران التابعين للعقبة، أنه قد باع إلى الشيخ عبد الرحمن من أهالي العقبة حفيرته المسماة ستة الخرج والنخلات الصفر بما فيها الهيشة الكائنة بقلعة العقبة بمبلغ قدره 18 ريال مجيدي، وقبض الثمن سلامه المذكور من عبد الرحمن، ولعبد الرحمن مطلق الحرية بيعها وشرائها خلاف أربع نخلات خارجات البيع والشراء إلى أربابهم، وحدود الهيشة السفر مقاس خمسة خطاوي على داير أربعة ارباع خارجها وحدود حفيرة ست الخرج من جهة القبلة وحدودها من جهة الشرق والشمال الحفاير الظهير من جهة الغرب حفيرة براوي وحصاة السويلمين، وقد حرزنا هذه الحجة بمشتري البادي ذكره عبد الرحمن بسيوني لأجل عدم معارضته في المستقبل عليه الشهود والموظفين أدناه وامرناهم بذلك إنه سبحانه وتعالى خير الشاهدين البائع سلامة بن سالم العوني 22 رمضان 1313هـ / {1895م}"⁽²⁾.

لقد تميزت أراضي العقبة بصلاحها للزراعة لوفرة التربة الطينية والغرينية المنبعثة من مياه سيول الأودية المجاورة لهذه القرى⁽³⁾ وكان لوفرة المياه والآبار العذبة أثر كبير في نهضة الزراعة.

(1) الدستور، ج1، ص51-56.

(2) س ش العقبة ، 2 ذي الحجة 1338هـ، ص190.

(3) صدقي احمد المومني، انماط الاستقرار البشري في محافظة معان في الاردن، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة، 1982م، ص100(سيشار له المؤمني ،انماط الاستقرار البشري) .

من الذين أشاروا إلى وجود الزراعة في العقبة رفعت شوقي مدير بوسة تلغراف العقبة سنة 1320هـ / 1902م بقوله.. إن العقبة كثيرة المحاصيل النباتية⁽¹⁾.

يشير نعوم شقير إلى أن العقبة تتمتع بآبار عذبة الماء وتربة خصبة مهيأة لزراعة بعض الخضروات⁽²⁾. مثل الذره والزيتون والنبيلة والقطن، لأن التربة خصبة والماء كثير.

وأكد الرحالة محمد لبيب البتوني الذي زار العقبة عام 1327هـ / 1909م أن ماءها حلو، وتكثر فيها زراعة النخيل، ويزرع في أرضها الخضروات⁽³⁾، ومن الآبار العذبة الموجودة فيها، بئر من الجهة الجنوبية من ساحة قلعتها يبلغ عمقه عشرين متراً، كما يوجد بئر عين الهوارة الموجود في شمال شرق وادي اليتيم على بعد 11 كيلو متر، وماؤها غزير⁽⁴⁾، وبئر آخر يعرف باسم بئر الأسد الذي حفره محمد الأسد الحموي مدير جمارك العقبة سنة 1340هـ / 1921م⁽⁵⁾، وعين القطار⁽⁶⁾ تقع جنوب غرب رم على بعد 12 كيلو متر، وهي تحمل نفس اسم القرية المقامة حولها، والماء فيها غزير وتجف أحياناً إذا كان موسم المطر شحيحاً⁽⁷⁾، فزراعتها قليلة ما عدا المناطق الغربية منها حيث تكثر السيول المائية المتجمعة قرب الأودية فقد بنى

(1) جريدة البشير، بيروت، ع 1530 3 آذار 1902م، ص 3.

(2) نعوم، تاريخ سيناء، ص 193.

(3) محمد لبيب البتوني، الرحلة الحجازية، ط 3، مكتبة المعارف، الطائف (د. ت). ص 47 (سيشار إليه تالياً: البتوني، الرحلة الحجازية).

(4) المركز الجغرافي، خارطة معان، قياس 250,000.

(5) المنزلاوي، إدارة العقبة وبلدياتها ص 43.

(6) المركز الجغرافي، خارطة المملكة الأردنية الهاشمية السياسية، قياس 250,000.

(7) محمد وآخرون، دراسة في جيومورفولوجيا جنوب الأردن، ص 186.

الحويطات عدد من القرى حول هذه الأودية التي ينبع فيها ثلاث آبار، وهي الصادقة وابن رصيص ودالفة⁽¹⁾.

3- المحاصيل الزراعية:

ومن المحاصيل الزراعية التي كانت تزرع في العقبة:

أ- الحبوب: أهمها:

1. القمح والشعير حيث يزرع في المناطق القريبة من العقبة ببيع كيلو الحنطة من 15-20 قرشا حسب نوعها .

2. الشعير من المزروعات التي اهتم أهالي العقبة بزراعتها، فكانوا يستأجرون أراضٍ للبدو يزرعونها بالقمح والشعير⁽²⁾ .

ب- الخضروات انتشرت زراعة الخضراوات في قضاء العقبة ولكن على نطاق محدود، نظرا لقلّة الأمطار من جهة وضعف التربة من جهة أخرى، وكانت هذه الخضراوات تعتمد على مياه الآبار، ومن الخضراوات التي كانت تزرع في القضاء وورد لها ذكر في المصادر: البامية، والملوخية والبادنجان، البندورة.

وقد استخدم أهالي العقبة الدوايب السواقي لضخ الماء للمزروعات، حيث أستخدمت الحمير في إدارتها، وأول من أدخلها اسماعيل ياسين ومطر عبد السلام لفتح الماء وفي كل بستان دولا ب من أجل سقي الخضروات⁽³⁾ وانتشرت الخضروات في الشمال الغربي للعقبة. حيث التربة الخصبة الغرينية⁽⁴⁾، يذكر أن أسواق العقبة باعت الخضروات في موسم الحج .

(1) بيركهاردت، يوهان، رحلات بيركهاردت في سورية الجنوبية، ترجمة أنور عرفات، المطبعة الأردنية، عمان 1969م، ج2، ص153. (سيشار إليه تالياً: بيركهاردت، رحلات).

(2) Musil, Alois, The Northern Hegaz, New York, 1926, P 87

(3) لانكستر هاردنج، اثار الاردن، ترجمة سليمان موسى، ص175. (سيشار إليه تالياً: لانكسترها ردنج، اثار الاردن).

(4) سليمان موسى، في رحلات في الاردن وفلسطين، ج154، ص124. (سيشار إليه تالياً: الموسى، رحلات في الاردن وفلسطين).

جـ - زراعة الأشجار المثمرة كالنخيل، وتعد من أبرز مظاهر الزراعة في العقبة وكانت عبارة عن غابة من النخيل⁽¹⁾. حيث أشار موزيل Musil إلى أن عدد أشجار النخيل بلغ 3500 شجرة، وبلغ سعر النخلة الواحدة سنة 1337هـ / 1918م خمس جنيهاً انجليزي⁽²⁾، وكما زرعت أشجار أخرى ولكن على نطاق ضيق مثل التين والليمون، وبعض اشجار الفاكهة، ويعتمد مقدار المحصول على مدى هطول الأمطار، وسيلان المياه في الوديان، ومن عادة أهالي العقبة وضع خيام لهم بجوار حقولهم خلال فترة الحصاد⁽³⁾.

أشار السجل الشرعي للكثير من البساتين (الحفائر) في العقبة ومنها:

- 1- حفيرة النخلاوي .
- 2- حفيرة السيد خليل .
- 3- بستان السيد عبد الرحمن، و كان قد باع بستانه الكائن في العقبة بما فيه من الأشجار والآبار، وغير ذلك، وهذا البستان آل إلى البائع المذكور بالشراء أو من حسن ياسين العقباوي⁽⁴⁾ .
- 4- حفيرة محمد السطوح، وحفيرة حوات، وحفير الهلاوي، وحفيرة خالد المنزلاوي⁽⁵⁾، وحفيرة الحفران، وحفيرة عبد اللطيف، وحفيرة الحاج شلظم، وحفيرة جوارحه، وحفيرة عبد السيد سعد،⁽⁶⁾ وحفائر الظهر، وحفيرة ست خرج، وحفيرة براوي،⁽⁷⁾ وحفائر أم الفناجيل الكبيرة، وحفيرة الفاضلية، وحفيرة أولاد عدوي، وحفيرة محمد بن حسن الفاخري، وحفيرة محمد القباتي، وحفيرة عبد الفتاح غيفي، وحفيرة أولاد خليل كبارته،

(1) نعيم، تاريخ سيناء، ص 193.

(2) س ش العقبة، 16 / سفر / 1337هـ، ص 47.

(3) Musil, The Northern Hegaz, P 87.

(4) س ش العقبة، 9 / شعبان / 1336هـ، ص 3.

(5) س ش العقبة، 16 / شوال / 1326هـ، ص 7.

(6) س ش العقبة، 24 / ذي القعدة / 337هـ، ص 110.

(7) س ش العقبة 2 / ذي الحجة / 1338هـ، ص 190.

وحفيرة سليمان⁽¹⁾. ويتبدى لي أنّ هذه المزارع لا تتوفر لأصحابها دخلاً كبيراً يحفظ لهم حقوقهم المعيشية نحو الحياة الفضلى؛ لذلك كثرت عمليات البيع والرهن التي أشار إليها السجل السابق. ومثال ذلك ما قام به السيد عبد الرحمن ماضي برهن حفيرته لسيد علي بيومي الذي أقرضه خمس جنيه إفرنجي ذهب على أن يأخذ علي بيومي ثمرها كربح لكل سنة حتى يسدد عبد الرحمن الدين، وإذا أراد أن يدفع الدين قبل استلام الثمر فليس له الحق في ذلك أي يجب دفع الدين بعد انتهاء المحصول، ويتضح من هذا أنّ عمل عبد الرحمن ماضي وزراعته طيلة السنوات ستذهب سداداً لصالح السيد علي بيومي⁽²⁾.

ومن النباتات البرية التي كانت تنتشر في مناطق قضاء العقبة نبات السمح، وينبت بكثرة في مختلف مناطق القضاء، وكان الأهالي قتاتون منه في حالة نقص القمح والشعير.

ومن العوامل التي ساهمت في ضعف الزراعة⁽³⁾:

1- عدم توافر الأمن والاستقرار، ففي الكثير من الحالات تتعرض أرزاق الفلاحين وتجارتهم لسلب من قبل البدو، فتعرضت أموال عبد الحفيظ الضابط المقيم بالعقبة لسلب من قبل غدير بن قاسم من عشيرة العصابين، فالأمان هو عماد تطور الاقتصاد⁽⁴⁾ فالزراعة كانت تنتشر في الأماكن التي يمكن حمايتها من اعتداءات البدو⁽⁵⁾، وقد تعرضت بعض الأراضي في قضاء العقبة من اعتداءات ووضع يد من قبل أشخاص غير مالكيها، فعالي سبيل المثال: اشتكى محمد بن صالح الكباريتي على محمود حوات

(1) س ش العقبة 6 / ذي القعدة / 1341 هـ، ص 290

(2) س ش العقبة، 9 / شعبان / 1336 هـ، ص 2.

(3) البشير نقلا عن جريدة بيروت، ع 3، 1530 اذار 1902، ص 4.

(4) س ش العقبة، 13 / جمادى الثاني / 1342، ص 315.

(5) روهف سعد أبو جابر، دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، ص 8 9

السطوحى بأنه وضع يَدَهُ على الأرض التي امتلكها منذ (1327هـ) بموجب البيانات⁽¹⁾.

- 2- عدم وجود الطرق المعبدة والأمنة اللازمة لنقل المحاصيل الزراعية .
- 3- مصادرة الجنود للمحاصيل الزراعية وقت الحرب، والتي كان الأهالي يخزنونها لسد حاجاتهم في السنة⁽²⁾.
- 4- تذبذب كميات الامطار يؤدي إلى تعرض الأرض للجفاف .
- 5- اعتمادهم على الاساليب البدائية .
- 6- كثرة الضرائب المفروضة على الفلاحين كضريبة الميري، وضريبة الأعشار⁽³⁾، وتعرض المزروعات لآفات الزراعية، مثل تعرضها للجراد.

2.2 التجارة:

نظراً لموقع العقبة التجاري الهام على ساحل البحر الأحمر فقد ساهم هذا الموقع في تقدّم التجارة في العقبة، فهي نقطة اتصال بين قارتي آسيا وإفريقيا، ومغرب العالم العربي والإسلامي، ومشرقه فهي بوابة الشام، ومدخل الحجاز ومصر⁽⁴⁾. فكان لموقعها على مشارف الديار المقدسة في الحجاز أثرٌ في نمو التجارة واستقرار الحجاج الشاميين والمصريين فيها مدة أربعة أيام سنوياً، مما مكن تجار العقبة من بيع منتجاتهم وبضاعتهم إما بالمال أو بالمقايضة بمنتجات الشام ومصر كالملابس الحريرية والبُن والأسلحة والحناء⁽⁵⁾. وتحسنت التجارة بعد مد

(1) س ش العقبة 3 / جمادى الاول / 1337، ص70.

(2) السوارية، عمان وجوارها، ص318.

(3) الطرزي، الموسوعة الاردنية، دار الكرمل، عمان، 1989م، ج1، ص304. (سيشار إليه تالياً: الطرزي، الموسوعة الاردنية).

(4) صالح درادكه، لمحات من تاريخ ايلة (العقبة) في العصور الإسلامية، مجلة الدراسات التاريخية، ع6، 15 ايار 1984م، جامعة دمشق، ص69.

(5) George August Vallin, Travels in Arbia 1845-1848, 1979. 3. p.12

سكة حديد الحجاز في العقبة خلال مطلع القرن العشرين مما ساعد زيادة الاستقرار، والاستيطان في المنطقة، فأصبحت ملأى بالذين يتعاطون الزراعة (1).

وكان للعقبة علاقات تجارية قوية مع المناطق المجاورة لها حيث تشكل العقبة حلقت وصل مع الحجاز وبلاد الشام ومصر، فكان لها علاقات تجارية متميزة مع مصر حيث كانت تستورد منها الذرة، والارز، والدقيق، والفل، والسكر، والزيت والبن (2). بالاضافة إلى القماش والقفطات (3) وارتبطت العقبة بعلاقات تجارية مع فلسطين فكانوا يشترون الجمال ويبيعونها في فلسطين (4)، ويستوردون الفحم والجمال والغنم من حقل ويبيعون الفحم للسويس (5)، ويستوردون من معان التتباك والشاي (6)، كذلك يتعاملون مع أهالي الطور والوجه فيشترون منهم ويبيعون عليهم أدوات العمارة (7) فقد اشترى القائمقام عبد الرحيم اللهميق نوره لتصليح عمارة دائرة الرسوم فكانت مجلوبة من الوجه (8) مما شاع من التجارة في هذه الفترة، تجارة الأسلحة بالرغم من محاولات الدولة العثمانية للحد منه والعمل على إيقافها، إلا أنه حصل عمليات بيع ملح البارود في مراكز الولايات.

ويتضح لنا من خلال مطالعتنا لوثائق محكمة العقبة الشرعية أن تجارتها واسعة، وكان لسكة حديد الحجاز دور في رواج تجارة تهريب الأسلحة، فاضطرت الدولة لإقامة مراكز تفتيش في المحطات الرئيسية (9)، فبين لنا السجل الشرعي بأن

(1) البشير، بيروت، 3 آذار، ع1902، 1530م، ص4.

(2) س ش العقبة، 17 ذي القعدة 1339هـ، ص214؛ س ش العقبة 27 ذي القعدة 1342هـ، ص352.

(3) س ش العقبة، 9 جماد الثاني 1342هـ، ص308.

(4) س ش العقبة، 29 رجب 1342هـ، ص326.

(5) س ش العقبة، 29 رجب 1342هـ، ص326.

(6) س ش العقبة، 1 ذي الحجة 1341هـ، ص293.

(7) س ش العقبة، 30 رجب 1343هـ، ص412.

(8) س ش العقبة، 3 رجب 1343هـ، ص432.

(9) السوارية، عمان وجوارها، ص358.

دكان محمد سطوحى حوات فيها 100 بارودة انكليزي⁽¹⁾، كما وجدت الأسلحة في البيوت، فعثر في بيت أحمد بن الشيخ سعيد الحيان من أهالي الشام المقيم بالعقبة على تسع بنادق انكليزي، وبندقية المانية، وبندقية عثمانية .

وكان هنالك كثير البضائع المهربة من المناطق المجاورة إلى العقبة وبخاصة من مصر، فمثلاً اشترى الشيخ سالم بن اهليل من عرب القلاعية عشرة صناديق فشك من عرب الرميلات وبكل صندوق ألف طلقة، واشترى منه بندقيتين انكليزية وأخرى عثمانية ام خمس سلاحى بالتهريب، ولكن نقطة التفتيش صادرت الأسلحة⁽²⁾. وكان سعر البندقية العثمانية أربعين اريال مجيدي⁽³⁾، والألمانية خمس إجنياهات إفرنجي⁽⁴⁾، وكان ثمن الشبرية مجيدتين⁽⁵⁾، وأصبحت تجارة الإبل من أوسع أنواع التجارة فكان التجار يستعملونها لنقل تجارتهم، فيشترونها أحياناً. ويستأجرونها أحياناً أخرى فكان محمد بن حوات سطوحى الواسطة بين الجمال والتجار، فهو الذي يحضر الجمال يؤجرها ويقبض أجورها من التجار ويدفعها للجمالين، فأجر إبل محمد بن احمد بن سليمان الطوري وجمالين لخميس بن موسى فكانت أجرة الجمل الواحد أربعة اجنيهات ونصف⁽⁶⁾، وكان أهالي العقبة وبدوها أثناء الثورة يؤجرون جمالهم للحكومة العربية الهاشمية⁽⁷⁾،

كما شاعت تجارة العملة، حيث كان بعض أهالي العقبة يشتغلون بشراء المجيديات التركية⁽⁸⁾.

(1) س ش العقبة، 6 شعبان 1338هـ، ص 153.

(2) س ش العقبة، 9 جماد الاول 1343هـ، ص 407.

(3) س ش العقبة، 8 ذي الحجة 1341هـ، ص 294.

(4) س ش العقبة، 12 ذي القعدة 1342هـ، ص 353.

(5) س ش العقبة 2 ربيع الاول 1341هـ، ص 147.

(6) س ش العقبة، 28 ربيع الاول 1337هـ، ص 60.

(7) س ش العقبة، 10 جماد الاول 1337هـ، ص 72.

(8) إحسان النمر، من السويس إلى العقبة عبر سيناء، ص 92.

1- الشركات التجارية:

اتسم النشاط التجاري في قضاء العقبة على المستوى الداخلي بالتوسع والتنوع مما أدى إلى ظهور الشركات التجارية، وقد حفلت وثائق محكمة العقبة الشرعية بكثير من أسمائها وأسماء مؤسسيها، وأشارت إلى النشاطات التي كانت تمارسها داخل القضاء، فمنها ما هو قائم على نظام شركة المضاربة^(*)(1) ومثال ذلك التجارة التي قامت بين عبد الرحمن الحجازي و عبد العزيز محمد عظم السليمانى حيث دفع محمد الحجازي مبلغاً قدره 40 جنيهاً انكليزياً شركه مضاربه في دكان عبد العزيز محمد فاتبعاً معاً على أن يكون النقد الربح بينهم⁽²⁾.

كما تشارك الشيخ أحمد سيف الدين بن محمد شرواني المعطوف وعبد الله بن سالم فقدم أحمد سيف الدين البضاعة من جهته وهي لوز هندي بثمن 1468 قرشاً صاعاً ونصف القرش و 8 تنكات زيت سمس ثمنها 1724 قرشاً صاعاً 8 مجاليد تمر ينبعاو ثمن 2870 قرشاً، وكيس عدس ثمنه 250 قرشاً صاعاً 29 وكيس ملح ثمنها 180 قرشاً صاعاً و 4 تنكات غاز ثمنها 640 قرشاً صاعاً بالاضافه لذلك دفع له 1283 قرشاً صاعاً مصاريف وأجرة لنقل البضائع المذكورة من ثغر الوجه لثغر العقبة ومجموع ذلك 8825 قرشاً صاعاً، على أن يكون ثمنها رأس مال لشركة المضاربة، ويبيع عبد الله ويشتري في المال، وما يحصل من الربح يكون الثلث لعبد الله سالم وثلثان لأحمد سيف الدين محمد⁽³⁾:

كما اشترى نور بن عبد الرحمن حمل تمر بماله لأحمد المغربي لبيعه شركة مضاربة بينهما .

(*) شركه المضاربه :احدى أنواع شركة العقود:وهي أن تكون رأس المال من طرف (رب المال) والسعي من الطرف الآخر (المضارب) والربح بينهما؛ (مجلة الاحكام العدليه، ص235).

(1) مجلة الأحكام العدلية، ط2، المطبعة العثمانية، القسطنطينية 1305هـ/1887م، ص235-236.

(2) س ش العقبة، 15 ذي الحجه 1336 هـ، ص 12

(3) س ش العقبة، 17/ محرم/ 1337 هـ، ص32.

وتشارك سليمان بن حسين الكباريتي وحמיד بن صالح الكباريتي فقد أعطاه سليمان 61،5 جنيه ذهب منها 50 جنيه فرنجي 11 جنيهه عثمانياً 5 ريالات مجيدي وسلمه هذا المبلغ شراكة بينهما وكانت العقود تكتب وتحفظ عندهم⁽¹⁾.

من أنواع الشركات أيضاً شركة العقد: تشارك شرف بن سعيد اليماني مع نور بن عبد الرحمن الهندي فدفع شرف مبلغ 20 جنيه على أن يبيع ويشترى بها ويكون الربح مناصفة ولا خسارة على شرف⁽²⁾، فنلاحظ أن أغلب الشركات كانت قائمة على نظام المضاربة؛ أي أن يكون رأس المال من طرف والسعي والعمل من الطرف الآخر، مع خلاف في صيغ بعض العقود كأن لا يكون على الطرف الأول خساره .

2- الاسواق والمحلات التجارية:

ومن أبرز الأدلة على ازدهار النشاط التجاري في العقبة وجود عدد من الاسواق التجارية ونذكر منها:

أ. سوق العقبة⁽³⁾.

ب. سوق الجاده⁽⁴⁾.

ج. سوق الدلالية وهو سوق لبيع الذهب⁽⁵⁾.

3- المحلات (الدكاكين) التجارية:

شهدت مدينة العقبة حركة تجارية نشطة على المستوى الداخلي، فقد نشطت عملية تبادل السلع المستوردة حيث أدى هذا الوضع إلى قدوم عدد من التجار العرب من المناطق المجاورة، وبخاصة من الحجاز والشام ومصر حيث وجدوها سوقاً رائجة فقاموا بإنشاء العديد من المحلات التجارية ومن هذه المحلات:

(1) س ش العقبة، 29/ جمادى الثاني/ 1342هـ، ص 323.

(2) س ش العقبة، 8/ جمادى الثاني/ 1338هـ، ص 131.

(3) س ش العقبة، 18/ محرم/ 1337هـ، ص 23.

(4) س ش العقبة، 16/ رجب/ 1337هـ، ص 96.

(5) س ش العقبة، 8/ ربيع الثاني/ 1339هـ، ص 199.

دكان عقيل بن محمد المكي⁽¹⁾ ودكان محمد حوات السطوحي⁽²⁾. ودكان عبد الله بن سالم⁽³⁾. ودكان عبد العزيز محمد عظم⁽⁴⁾.

ومن خلال حصر موجودات بعض الدكاكين استطعنا معرفة أهم حاجاتهم وضرورياتهم، ومنها دكان حسن بن محمد عمران المصري العشي كان فيها أثواب بعدة ألوان أزرق، أخضر، وأسود، وعباءات، وحلي، وشال كشميري، وفنيلا، وفناجين شاي، وسكر، وتمر، وعشة، وأخشاب، وفانوس، وتكتين، ازرارحل بأغطيته، وحوث ناشف، وقراضة نحاس، وصندوق نشأ، وساطور، وسياج، وسحارة، وشبط، وتبأك⁽⁵⁾، وأرز بلوري، ودقيق، وعدس، وقهوة⁽⁶⁾، وزيت سمسم، وتمر، ولوز هندي، وملح، وتكتات غاز⁽⁷⁾، قفطات مصري، وقفطات حرير، ودخان، وقماش⁽⁸⁾، وهاون، ودلات قهوة، وصواني، وكانون، فنطاس ماء، ومساند وعلاقة، وقذور نحاس، وصحون، وخشب، ورحاية، وزير، وصابون، ومناخل، وصاج، وكاز⁽⁹⁾ وسردين ودوايات حبر ودخان ابو الجمل وشاي اخضر⁽¹⁰⁾، من البضائع التي لها أهمية عند أهالي العقبة جزمة وقبقاب ولحاف وسروال وفراش⁽¹¹⁾.

-
- (1) س ش العقبة، 18 / محرم / 1337 هـ، ص 33.
 (2) س ش العقبة، 6 / شعبان / 1338 هـ، ص 153.
 (3) س ش العقبة، 17 / محرم / 1337 هـ، ص 32.
 (4) س ش العقبة، 15 / ذي الحجة / 1336 هـ، ص 14.
 (5) س ش العقبة، 19 / جمادى الآخر / 1337 هـ، ص 79.
 (6) س ش العقبة، 6 / شعبان / 1338 هـ، ص 153.
 (7) س ش العقبة، 19 / محرم / 1337 هـ، ص 32.
 (8) س ش العقبة، 9 / جمادى الثاني / 1342 هـ، ص 308.
 (9) س ش العقبة، 8 / ربيع الاول / 1341 هـ، ص 250.
 (10) س ش العقبة، 18 / محرم / 1337 هـ، ص 33.
 (11) س ش العقبة، 23 / جمادى الآخر / 1337 هـ، ص 81.

كما وجد أعداد من التجار المتجولين الذين يتجولون بضاعتهم في القرى ومضارب البدو فيشترون البضاعة ثم ينتقلون إلى منطقة أخرى لبيعها أو لمقايضتها.

4- أساليب العمل التجاري:

أ- البيع نقداً: وهذا يتم حين تتوافر السيولة النقدية .

ب- البيع بالدين: وهذا الأسلوب شائع بين الأهالي والتجار فكثير من حجج السجل الشرعي تشير لهذا النوع من البيع، فمثلاً اشترى السيد حسين بن السيد عقيل بن السيد محمد الشيخ المكي بضاعة من عبد القادر محمد بن حسين المدني ، وهي شاي ودخان أحمر أبو جمل، وتمر هندي وأربعة طشوت تنك وخمسة أوصال قسطير وثوبين قماش مصري وقمرية هندي لسراج وست عشرة علبة سردين، والاحشاب والخيش الموجود بالدكان بالإضافة لباقي أجار الدكان لمدة ثلاثة عشر يوماً وذلك بمبلغ ثلاثة عشر جنيه انكليزي دفع منها جنيهين والباقي دين⁽¹⁾. كما باع عبد الفضيل بن السطوح كيس أرز على غدير ابن قاسم من عشيرة العصابين ديناً⁽²⁾، وباع محمد أبو يونس شبرية على خليل بن سطوح بريالين مجيدي بالدين⁽³⁾ .

ج- البيع بالرهن: هو أن يبيع التاجر بضاعته مقابل أن يرهن له المشتري أرضه، أو إحدى ممتلكاته، ومثال ذلك ما يطلعنا به سجل المحكمة الشرعية على البيع بالرهن، حيث رهن السيد عبد الرحمن الماضي حفيrote لسيد علي بيومي حتى الوفاء بقرضة اقترضها لسيد عبد الرحمن وقيمتها خمس جنيهات فرنجي⁽⁴⁾.

(1) س ش العقبة، 18/ محرم/ 1337هـ، ص33.

(2) س ش العقبة، 26/ ذي الحجة/ 1341هـ، ص296.

(3) س ش العقبة، 2/ ربيع الاول/ 1341هـ، ص247.

(4) س ش العقبة، 9/ شعبان/ 1336هـ، ص2.

د- البيع بالمقايضة: هو تبديل سلعة بسلعة أخرى، وانتشر هذا النوع من البيع، حيث كان بعض التجار يشتري البضاعة، ويبيعها على من يحتاجها بالنقد أو يأخذ مكانها بضاعة أخرى لسد حاجة أخرى. فمثلاً باع التاجر أحمد المغربي المقيم بالعقبة ثمرأ في وادي موسى مقابل قمح (1).

وعلى الرغم من النشاط الذي شهدته الحركة التجارية في قضاء العقبة إلا أن هناك بعض المعوقات التي واجهت التجارة منها:

1- عدم توافر الأمن: من مقومات نجاح أي عمل توفر الأمن، فالتجارة في قضاء العقبة عانت من مشكلة ضعف الأمن ففي الكثير من الأحيان كانت تتعرض تجارة أهالي العقبة لسلب؛ مما يسبب خسارة للتجارة، ويجعلهم في خوف عند ممارستهما التجارة. حيث فأشار سجل العقبة الشرعي إلى الكثير من سطو بعض القبائل على البضائع الواردة إلى العقبة، فعلى سبيل المثال شكوى خليل عبد الحفيظ الضابط حيث ادعى على خصمي غدير بن قاسم من عشيرة العصابين ونص الشكوى: بأني كنت مقيماً بالعقبة وسافرت إلى الوجهة، واشتريت غنماً للتجارة وأحضرتها معي للعقبة برفقة تاجر من أهالي العقبة، لما وصلنا إلى الحقل عارضنا غدير المذكور ونهب جميع الأغنام التي معنا، وقال لنا الذي يريد غنمه فليسلمني ما أطلبه من الدراهم إلا غنامكم منهوبة فقلت ماذا تريد مني فقال أعطني 35 ريال مجيدي، واستلم غنمك وكان انذاك لم يوجد معي دراهم تسلفت له المبلغ من حميد بن صالح الكباريتي كان موجوداً عندهم تاجر وسلمني غنمي بعد أن أخذ منها راسين غنم منها راس مالهم عشرين ريال مجيدي خلاف مصاريف فاطلب من الحاكم الشرعي تحصيل حقوقي من غدير (2) "ويبين السجل الشرعي أن صالح بن سليمان العثامين كان له تجارة مواشي مع تاجر تعرضت لاعتداءات من بدو في وادي عربة فهبوا (فازعين) لاسترجاعها حيث يقول"

(1) س ش العقبة، 8/ جمادى الثاني/ 1338هـ، ص 131.

(2) س ش العقبة، 13/ جمادى الثاني/ 1342هـ، ص 315.

كنا فازعين على عدو أخذوا مواشي لأهالي العقبة فتوجهنا للعدو والتقينا به وتضاربنا معه بالسلاح الناري إلى أن قتلوا منا رجل وهو علي بن محمد ابو العز ، وقتلوا جمال والتقينا معهم في حرب وضرب إلى غروب الشمس وفرغ منا الرصاص فهاجمونا وسلبونا⁽¹⁾، نلاحظ من هاتين الصورتين أن الاعتداءات على تجاره تسبب مصدر قلق لأصحابها، فتعرضهم أحياناً للموت وتعرض بضاعتهم للنفاء .

2- عدم توفر السيولة النقدية بين أهالي القضاء: كان التعامل يجري في الأغلب مقايضة بانتظار مواسم الغلات والأمثلة السابقة في أنواع البيع تثبت ذلك .

3- اعتماد التجارة على وسائل النقل التقليدية كالجمال والبغال والحمير، وكان التجار يحتاجون لجلب السلع والبضائع من مصر أو فلسطين إلى مجهود كبير بسبب بعد المسافة والاعتماد على الحيوانات.

4- تعرضت تجارة المنطقة لركود أثناء الحروب، وذلك في الحرب العالمية الاولى عام 1333هـ/ 1914م والثورة العربية الكبرى عام 1335هـ/ 1916م، واستمر توقفها بين عامي 1337هـ/ 1918م لعام 1339هـ/ 1920م بسبب عدم استقرار الأوضاع الداخلية⁽²⁾ انتعشت التجارة فيها من جديد فأصبحت العقبة مركزاً لجلب البضائع وتوزيعها وصارت تاتيها البواخر محملة باكياس الأرز والسكر والبن والطحين⁽³⁾، وبسبب الغزوات الوهابية سنة 1341هـ/ 1922م و 1343هـ/ 1924م تراجعت التجارة في منطقة الدراسة بسبب القلق وعدم الأمن للأهالي والبدو⁽⁴⁾ .

(1) س ش العقبة، 12/ ذي القعدة/ 1342هـ، ص 353.

(2) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ، ص 197.

(3) إحسان النمر، من السويس إلى العقبة عبر سيناء، ص 50.

(4) The Arab Bullefin Band3,p.220 وانظر القبلة، مكة، ع 3، 777 نيسان 1924م.

3.2 الثروة الحيوانية:

أشارت الوثائق الشرعية إلى اهتمام أهالي القضاء بتربية المواشي، ويمكن التعرف على ذلك من خلال حصر تركات المتوفين والمعاملات الجارية في البيع والشراء لمختلف أنواع المواشي، وقد ظهر الاهتمام بهذه الثروة في مختلف أنحاء القضاء، فقد اهتمت القبائل البدوية في القضاء بتربية الجمال لحاجتها إليها في التنقل والترحال، ووردت إشارات إلى اهتمام سكان القضاء بتربية الأغنام، ولم تقتصر تربية الأغنام على القبائل البدوية المقيمة في القضاء بل اهتم سكان مدينة العقبة بتربيتها، وقد اهتم سكان القضاء بتربية الجمال والأغنام للاستفادة من منتوجاتها الغذائي كالحلح والحليب ومشتقاته. واستخدمت والجمال في نقل البضائع التجارية، وفي الركوب، والتنقل، وهي وسيلة أساسية في حراثة الأرض (1) وكانت تربية الأغنام شائعة في قضاء العقبة فكان سكان العقبة يستفيدون من منتجاتها كالحليب واللحم على سبيل المثال، كان محمد بن علي القباني يملك 65 رأساً من الغنم (2)، وأحياناً يتشارك اثنان أو أكثر في الأغنام للاستفادة منها، فمثلاً يتشارك الحاج حسن بن صالح الكباريتي مع مطر بن احمد عبد السلام في تجارة الأغنام (3)، ومن الحيوانات التي اعتمد عليها أهل العقبة الحمير وفائدتها تكمن بالأعمال الزراعية، وخاصة حراثة الأرض ودرس البيادر ونقل الماء من العيون والآبار لمكان سكنهم فعلى سبيل المثال اشترى حميد بن أحمد بن يونس حماراً من عبد الله بن ناصر بمبلغ تسعة جنيهاً فرنجي ذهب (4) كما كانت الحمير تعمل على إدارة الدواليب لضخ الماء في كل بستان ودولاب من أجل سقي الخضروات وأشجار الفاكهة (5).

(1) رؤوف سعد أبو جابر، التحويلات الاقتصادية في شرقي الاردن في القرن التاسع عشر، ص 101.

(2) س ش العقبة، 8/ جمادى الثاني/ 1342هـ، ص 305.

(3) س ش العقبة، 24/ جمادى الثاني/ 1342هـ، ص 320.

(4) س ش العقبة، 22/ رجب/ 1343هـ، ص 414.

(5) هاردينج، آثار الأردن، ص 175.

4.2 الحرف والمهن:

للقوف على أوجه النشاط الاقتصادي في قضاء العقبة خلال فترة الدراسة لا بد من التعرض للصناعات ولحرف والمهن التي نشأة في القضاء، وقد ساهمت هذه الحرف في تلبية حاجات الناس، وأصحاب المهن غالباً ما يتوارثونها جيلاً بعد جيل حتى يغلب اسم الصنعة على الاسم الأصلي فيشتهر به، فمثلاً عائلة الخياط اشتهر بها حسن بن علي المدني الخياط ⁽¹⁾ كذلك عائلة الطحان اشتهر بها علي بن محمد عوفي الطحان ⁽²⁾.

1- البناؤون: وجدت هذه الحرفة تلبية لطبيعة المراحل والتطور العمراني في العقبة، فقد ساهم البناؤون في تعمير وترميم القلعة والمدرسة والبرك والدوائر الحكومية فمثلاً اشترى عبد الله بن محمد رجب بن أحمد المفتش بجمرك العقبة الأرض البيضاء من بيومي بن علي الصعيدي العقباوي الواقعة في حفيرة أم الدراويش بالنخل الكائن عليها.

2- الأدلاء السائحون: وهي من أهم المهن التي مارسها بعض أهالي العقبة لما تحتويه هذه الأماكن من آثار قديمة تاريخية إضافة لوجود البحر فيها لقد كان هؤلاء الأدلاء يرافقون السياح في كافة المناطق الذين يذهبون إليها ، مقابل مبلغ من المال ⁽³⁾. هذه الحرفة مازالت تمارس عند بعض أهالي العقبة إلى اليوم، ويسمى الشخص الذي يقوم بذلك (الدليل السياحي).

3- البيطرة: زاول بعض أهالي العقبة مهنة البيطرة التي تولت علاج الحيوانات المريضة، فقد كان الحاج محمد صالح الكباريتي يداوي جملة الأجرى وكان أحياناً يطليه بالزيت ⁽⁴⁾.

(1) س ش العقبة ، 23/ محرم / 1337 هـ، ص 37.

(2) س ش العقبة ، 19/ جمادى الاولى / 1337 هـ، ص 69.

(3) الطراونة ، تاريخ منطقة البلقاء، ص 174-175.

(4) س ش العقبة ، 24/ صفر / 1323 هـ، ص 390.

4- الرعي: حرفة سائدة في قضاء العقبة كون القضاء يعتمد على رعي الماشية كالإبل والأغنام فهذا مرضي بن سلامة من عشيرة العمران يعمل راعياً باجر ثلاثين ريال مجيدي (1).

5- التجديد مهمة العاملين في هذه المهنة تجديد مستلزمات الفراش، وبعض لوازم غرف الجلوس العربية، كانت معظم حشوات الفراش من الصوف، أو القطن وكانت عملية التجديد تتم داخل البيوت، يستخدم المنجد قطعة طويلة من الخشب تشبه القوس في وسطه وتر كبير للتجديد، والهدف منها صيانة مستلزمات الفراش، وما زالت هذه المهنة موجودة فهذا عبد السلام محمد المصري كان منجداً في العقبة (2).

6- الخبازون: صدر نظام الخبازين في سنة 1287هـ / 1870م، وقد اشترط النظام على أي شخص يرغب في فتح فرن موافقة الجهات المعنية وبخاصة البلديات التي كانت تشترط عليه أن يهتم بالأمور الصحية والنظافة، وكما اشترطت على أصحاب الأفران عدم إغلاق أفرانهم لمدة يومين متتاليين دون عذر مشروع، وكانت مراقبة أسعار الخبز ووزنه من الاهتمامات المناطة بالبلديات، وأصدرت قراراً إلى كافة العاملين في إنتاج الخبز بأن يعتنوا بنظافته، بحيث لا يُباع إلا الخبز النظيف (3). ويطالعنا سجل المحكمه الشرعيه باحكام نفذت، وطبقت على بعض الخبازة المخالفين للتعليمات، فيذكر سجل المحكمه أن محمد شعبان الفران حُكم عليه بالتعزير والتطويق في وسط البلد، وجلدوه تسع وثلاثين جلدة، هو وخادمه لأنه عجن عجينة بماء ملوث نزل فيه فأر (4).

7- الحدادة: كما وجدت مهنة الحدادة فحلت المحراث الحديدية التي توضع أعواد الحراثة المعمولة من الخشب فكان أثرها في الأرض افضل من عود الخشب، كما صنعوا المناجل والسكاكين والملاقط وأواني حفظ الماء والبراميل،

(1) س ش العقبة، 8/ جمادى الثاني / 1342، ص 305.

(2) س ش العقبة، 3/ ربيع الثاني /، ص 198.

(3) الدستور، ج 2، ص 433-470.

(4) س ش العقبة، 12/ ذي القعدة / 1337هـ، ص 106.

والشباري، والخناجر، ومن الأدوات التي يحتاجها الحداد التي بينها سجل محكمة العقبة من خلال حصر تركة خليل بن أحمد السمكري وهي تنك ، مقص، ملقط وكاوية، ومبرد ، وشاكوش ورقاقتين خشب ومطراش وبيكار ومطرقة وزرادية وصيخ سميك ومنفاخ ، ورش رصاص ودنكل⁽¹⁾.

8- الصيادون: كانت المهنة التقليدية لاغلب أهالي العقبة هي صيد السمك حتى اشتهرت بأكلة الصيادية التي تعتمد بشكل أساسي على السمك والأرز⁽²⁾، وفي أشهر الحج كانت الصيادية تخضع للمناقصة حيث ذكرت القبلة ان رسوم صيادية السمك في العقبة وقفت على طالبها حسن محمد العشي بمبلغ الف قرش لمدة خمسة أشهر ابتداء من غرة شعبان الى آخر ذي الحجة⁽³⁾ وما زالت هذه الأكلة مشهورة في مدينة العقبة ومفضلة إلى يومنا هذا.

5.2 الأوزان والمكاييل والمقاييس:

لقد أشارت وثائق محكمة العقبة الشرعية إلى وحدات الكيل والوزن والمقاييس التي كانت شائعة في قضاء العقبة، وهي⁽⁴⁾:

أ- وحدات الوزن: ومن الأوزان التي شاع رواجها في قضاء العقبة:

1- الأقة⁽⁵⁾: وهي وحدة وزن عثمانية راجت في قضاء العقبة، وكانت وتعادل (2828, 1كغم)⁽⁶⁾.

2- الأوقية⁽⁷⁾: وهي وحدة وزن اعتمدها الناس في قضاء العقبة في فترة الدراسة وتساوي 250 غم أي من 12/1 من الرطل⁽¹⁾.

(1) س ش العقبة ، 26/ جمادى الاول/ 1340هـ، ص225.

(2) النمر، من السويس إلى العقبة عبر سيناء ، ص93.

(3) القبلة، العدد 185، 20/ شعبان 1936، ص3.

(4) السواريه، عمان وجوارها، ص380.

(5) س ش العقبة، 20/ ذي الحجة/ 1336هـ، ص22.

(6) هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية، ص19.

(7) س ش العقبة، 20/ ذي الحجة/ 1336هـ، ص22.

3- الرطل⁽²⁾: ويساوي 12 أوقية⁽³⁾.

4- القنطار: وحدة وزن رئيسة كانت تستخدم في قضاء العقبة بشكل واسع ويسمى أحياناً بالقبان ، ويساوي 100 رطل واستخدم في وزن الزبيب والفحم.

ب- المكايل: ومن المكايل المستخدمة في قضاء العقبة:

1- الأردب⁽⁴⁾: وهو مكيال مصري شاع استخدامه في قضاء العقبة، وكان مخصصاً لكيال الحبوب بأنواعها المختلفة، ويزن الأردب قرابة (132 كغم)⁽⁵⁾.

2- الصّاع: ويعادل رطلين ومن أجزاء الصّاع: الربعية، والثلثية، ومن مضاعفاته: المد⁽⁶⁾: يعادل صاعين، العلبة: تعادل 6 صاعات، والعشراوية: تعادل 20 صاعاً، والفردة: تعادل 24 صاعاً.

3- الحمل⁽⁷⁾: والذي يختلف باختلاف حيوانات الأثقال فحمل الجمل يختلف عن حمل الحمار كما أن وزن حمل يختلف من مادة إلى أخرى فحمل الحنطة يختلف عن حمل الشعير أو الذرة، فحمل الحنطة يعادل (48) صاعاً.

4- القطمة⁽⁸⁾: وهي من المكايل التي شاع استخدامها في قضاء العقبة وقد اختلف وزنها بحسب المادة المعبئة فقطمة السكر أو الأرز تزن (50 كغم).

(1) السوارية، عمان وجوارها، ص380.

(2) س ش العقبة، 1/ ذي الحجة/ 1342هـ، ص292.

(3) السوارية، عمان وجوارها، ص380.

(4) س ش العقبة، 7/ ذي القعدة/ 1339هـ، ص214.

(5) هنتس، المكايل والأوزان الإسلامية، ص58.

(6) س ش العقبة، 3/ جمادى الثاني/ 1337هـ، ص81، وانظر Jaussen, Coutumes des Arabes, p 257.

(7) س ش العقبة، 3/ جمادى الثاني/ 1337، ص81.

(8) س ش العقبة، 6/ شعبان/ 1338هـ، ص153.

- ج- المقاييس: من المقاييس التي استخدمها الأهالي في قضاء العقبة ما يلي:
- 1- الفدان: والذي يستخدم في حساب مساحة الأرض ويعادل ما يحرقه الزوج من فدان البقر في يوم كامل ويساوي (4200 م²)⁽²⁾.
 - 2- الدونم: ويعادل رسمياً (972، 918 م²) ويستخدم في قياس مساحة الأرض.
 - 3- الذراع الحديدي: يستخدم في قياس الأقمشة ويعادل 58،187 سم.
 - 4- الذراع المعماري⁽³⁾: يستخدم في قياس الأراضي والمباني ويعادل (75 سم)⁽⁴⁾.
 - 5- المتر⁽⁵⁾: ويساوي 100 سم، ويستخدم في قياس مساحات الأراضي.

6.2 النقود:

نظراً لما يتمتع به قضاء العقبة من موقع تجاري هام على ساحل البحر الأحمر، وكونه يقع على طريق الحج المصري فقد راج في فترة الدراسة تداول عدد النقود العثمانية والأجنبية:

أ- النقود العثمانية:

وتقسم إلى ثلاثة أقسام:

1- النقود النحاسية والنيكل: ومنها:

-
- (1) هنتس، المكايل والأوزان الإسلامية وما يقابلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، الجامعة الأردنية عمان 1970م، ص58؛ الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص 222، 224 (سيشار له هنتس، المكايل والأوزان الإسلامية).
 - (2) هنتس، المكايل والأوزان، ص58.
 - (3) س ش العقبة، 4/ شعبان/ 1337هـ، ص 102.
 - (4) هنتس، المكايل والأوزان الإسلامية؛ ص90، س ش العقبة، 8/ جماد الآخر/ 1337 هـ، ص 74.
 - (5) س ش العقبة، 16/ رجب/ 1339هـ، ص 96.

أ- النقود العثمانية:

وتقسم إلى ثلاثة أقسام:

1- النقود النحاسية والنيكل: ومنها:

أ- البارة⁽¹⁾، وهي اصغر وحدة نقد عثمانية ضربت من معدن النيكل سنة 1260هـ/1843م، ومن فئاتها خمس بارات، وعشر بارات، والعشرين بارة، وأربعين بارة وتعادل قرشاً صاعاً.

ب- المتليك: ضرب في عهد السلطان محمود الثاني (1223-1255 هـ/1808-1838م)، وكانت قيمته 12 بارة⁽²⁾.

ج- البشلك: وهي كلمة عثمانية مكونة من مقطعين؛ بيش تعني خمسة، ولك تدل على النسبة، ومعنى المقطعين ذو الخمسة⁽³⁾، وحدة نقد ضربت من النحاس الأحمر وقيمتها تتراوح ما بين 3 قروش وخمس بارات إلى 3 قروش و10 بارات.

2- النقود الفضية: ومنها:

أ- القرش أو الغرش: فوجد قرش صاغ وقرش رائج، فالقرش الصاغ: وهو القيمة الرسمية للقرش ويساوي أربعين بارة⁽⁴⁾، أما القرش الرائج⁽⁵⁾ فهو الذي يستخدم في المعاملات التجارية وقيمه أقل من قيمة القرش الصاغ⁽⁶⁾.

(1) س ش العقبة ، 12/ محرم/ 1337هـ، ص35؛ س ش العقبة ، 15 محرم 1337

هـ، ص31، انظر الطراونة ، تاريخ الكرك الحديث ، ص120.

(2) الطراونة، تاريخ الكرك ، ص120.

(3) سامي ، قاموس التركي ، ص294؛ انظر الطراونة ، تاريخ الكرك ، ص121.

(4) الطراونة ، تاريخ الكرك ، ص121؛ س ش العقبة ، 15 محرم 1337هـ، ص31

(5) س ش العقبة 13 / ذي القعدة/ 1342هـ، ص356.

(6) الطراونة ، تاريخ الكرك ، ص121.

ب - الريال المجيدي⁽¹⁾: وهو من أكثر النقود العثمانية رواجاً في قضاء العقبة، وقد ضرب في عهد السلطان عبد المجيد سنة 1260هـ / 1844م، ومن أجزائه ربع مجيدي، ونصف مجيدي، وسعر صرفه الرسمي (20) قرشاً⁽²⁾.

ج - التليق: وهي كلمه عثمانيه مكونه من مقطعين (آلي) وتعني سته، (ولق) للدلالة على النسبة، ومعنى المقطعين ذو الستة قروش⁽³⁾، وقد ضرب في عهد السلطان محمود الثاني، ومن أجزائه ربع التليق ونصف التليق، وبلغت قيمته في القضاء ستة قروش وعشر بارات⁽⁴⁾.

3- النقود الذهبية: ومنها:

أ- الليرة العثمانية أو المجيدية، وهي من أكثر النقود الذهبية تداولاً في قضاء العقبة في فترة الدراسة، وقد ضربت في عهد السلطان عبدالمجيد سنة 1265هـ / 1848م، وأصبحت بموجب القرار الذي اتخذته الدول سنة 1298هـ / 1880م، وحدة القياس النقدي، بدلاً من القرش. ومن أجزائها نصف الليرة، وربع الليرة، ومن مضاعفاتها الليرتان والنصف، وخمس الليرات، وكانت قيمتها الرسمية 100 قرش صاغ⁽⁵⁾.

ب- النقود المصرية:

راج في قضاء العقبة تداول النقود المصرية بحكم موقعها بالقرب من مصر ومنها: الجنية الورق المصري⁽⁶⁾، ولم يتوافر لدينا معلومات عن سعر صرفها في

(1) س ش العقبة، 24 / محرم / 1337هـ، ص 37.

(2) الطراونة، تاريخ الكرك، ص 122.

(3) شمس الدين سامي، قاموس تركي، اقدم مطبعه سي، در سعادت 1318هـ،

ص 53 (سيشار إليه تالياً: سامي، قاموس التركي)

(4) الطراونة، تاريخ الكرك، ص 121.

(5) سعيد حمادة، النظام النقدي والمصرفي في سوريا، المطبعة الأمريكية، بيروت، 1935، ص 23.

(6) س ش العقبة، 6 / شعبان / 1338هـ، ص 154.

قضاء العقبة، في حين اختلف سعر صرفها في المناطق المجاورة للعقبة فمثلاً كانت في غزة تساوي ثماني ريالاً مجيدي، وفي القدس تسعة ريالاً مجيدي (1).
ج- النقود الأجنبية:

نظراً لموقع العقبة التجاري على ساحل البحر الأحمر، وقربها من قناة السويس فقد طالعنا وثائق محكمة العقبة الشرعية بإشارات عديدة حول أنواع العملات الأجنبية المتداولة في القضاء. ومنها: الليرة الفرنسية وسعر صرفها في قضاء العقبة 113 قرشاً (2)، كما تم مداولة الليرة الإنجليزي وتطلق عليه وثائق محكمة العقبة الجنيه الفرنسي وسعر صرفها 143 قرشاً (3)، ومن النقود الأجنبية التي شاع تداولها في قضاء العقبة الروبية الهندية (4).
د- النقود الحجازية:

وهي النقود التي ضربتها الحكومة العربية الهاشمية في قضاء العقبة، وهي النقود النحاسية الهلله وقرش هلال (5)، والنقود الفضية والريال الهاشمي ووجد نقود ذهبية كالدينار (6).

2. 7. الأسعار:

يمكن الوقوف على أسعار المواد والسلع في قضاء العقبة في فترة الدراسة من خلال حصر التركات وعقود البيع والشراء، وللوقوف على الأسعار في العقبة فقد تم وضع جداول على النحو التالي:

-
- | | |
|-----|--|
| (1) | س ش العقبة، 27/ جمادى الثاني / 1342هـ، ص 322. |
| (2) | س ش العقبة، ج 12، 12/ ذي الحجة / 1336هـ، ص 10. |
| (3) | س ش العقبة، 21/ صفر / 1337هـ، ص 47. |
| (4) | س ش العقبة، 20/ ذي الحجة / 1336هـ، ص 22. |
| (5) | س ش العقبة، 30/ ذي الحجة / 1336هـ، ص 16. |
| (6) | الدباس، قضاء معان، ص 232. |

جدول رقم (5)

قائمة بأسعار الأواني والآثاث في العقبة

الصف	السنة	السعر	المصدر
قدر نحاس	1337	20 قرش	س ش العقبة ، ص 38
حلتان كبار بغطياتهما	1337 هـ	221 قرش	س ش العقبة، ص 65
ساطور	1337 هـ	33 قرش	س ش العقبة ، ص 65
فناجين شاي	1337 هـ	320 قرش	س ش العقبة، ص 65
قراضة نحاس	1337 هـ	45 قرش	س ش العقبة، ص 65
زبادي وصحون	1337 هـ	112 قرش	س ش العقبة، ص 65
فانوس	1337 هـ	55 قرش	س ش العقبة، ص 55
كراسي خيزران، ع 2	1341 هـ	100 قرش	س ش العقبة، ص 293
طرابيزه ، ع 1	1341 هـ	11 قرش	س ش العقبة ، ص 293

دول رقم (6)

قائمة بأسعار المواد الغذائية

الصف	العدد	السنة	السعر	المصدر
صندوق نشا	1	1337 هـ	211 قرش	س ش العقبة ، ص 65
كسلات تمر	6 سلات	1337 هـ	3156 قرش	س ش العقبة، ص 78
سكر ناعم - اقه (314)	314 اقه	1337 هـ	2512 قرش	س ش العقبة ، ص 78
سعر الاقه 8 قروش				
ارز	كيس 1	1337 هـ	220 قرش	س ش العقبة، ص 150
سكر	اقه 1	1338 هـ	13 قرش	س ش العقبة، ص 157
شاي	صندوق 1	1341 هـ	800 قرش	س ش العقبة ، ص 257

جدول رقم (7)
قائمة تبين أسعار الملابس

المنف	العدء	السنة	السعر	المصدر
عباية حلبى	1	1337هـ	61 قرش	س ش العقبة، ص 65
شال كشمىرى	1	1337 هـ	61 قرش	س ش العقبة، ص 65
ثوب اخضر	1	1337 ،	241 قرش	س ش العقبة، ص 65
ثوب اسود	1	1337هـ	81 قرش	س ش العقبة، ص 65
ثوب	1	1337هـ	60 قرش	س ش العقبة، ص 65
ثوب ازرق	1	1337 هـ	31 قرش	س ش العقبة، ص 65
صاكو	1	1337هـ	140 قرش	س ش العقبة، ص 88
كنءره	1	1337 هـ	100 قرش	س ش العقبة، ص 88

جدول رقم (8)
قائمة بأسعار السلع المتفرقة

المنف	العدء	السنة	السعر	المصدر
باروءة المانىة	1	1337 هـ	240 قرش	س ش العقبة، ص 106
ءخان	صندوق	1337 هـ		
ءمل	1	1341هـ	1300 قرش	س ش العقبة، ص 268
بندقىة عثمانىة	1	1341 هـ	800 قرش	س ش العقبة، ص 280
بندقىهانكلزىة	1	1341 هـ	240 قرش	س ش العقبة، ص 280
رأس الغنم	1	1342 هـ	32 قرش	س ش العقبة، ص 306
الكبش	1	1341 هـ	240 قرش	س ش العقبة، ص 306

8.2 الضرائب:

اتسم النظام المالى فى الدولة العثمانىة بكثرة الضرائب المفروضة على الأهالى، وعرف مأمورى التءصىل (تءصىلءارىة) ومرافقئهم من الضبطىة تجاوزتهم وتعسفهم، حتى إذا رفضت الأهالى دفع الضرائب تخرج قوه عسكرىة لإءبارهم على الدفع، وتءبرهم على دفع أضعاف الضرائب ⁽¹⁾، فمئلاً عندما طلبت

(1) السوارىة، عمان وجوارها، ص 367-368.

الحكومة ضرائب سنتين سلفاً أرسلت جنودها لجمعها، رفض الشيخ عوده أبو تايه، فرماه جنديان برصاص فاخطأه فمسكهما وقتلها⁽¹⁾، ولكن لعدم وجود أي إمكانيات لجباية الضرائب المرتفعة في هذه المنطقة مع عدم توافر أعداد كبيرة من الشباب الذين يمكن تجنيدهم للاشتراك في حروب الدولة العثمانية، مما جعل الأتراك يهملون المنطقة فأدى ذلك لإنعدام الأمن والنظام فأصبحت المنطقة في شبه عزلة فاشتدت الاستقلالية عند العشائر التي تشعر أن لها الحق في تقاضي الخاوة⁽²⁾.

ومن الضرائب التي فرضت على سكان المنطقة:

1- العشرة: هي ضريبة أخذت عن أرض العشر مقدارها شرعاً 1 من عشرة عن محصول الأراضي العشرية التي تسقى بماء المطر، أو سقياً أو نصف واحد من عشرة من محصول الأراضي العشرية التي تسقى بالدلو، والدلاب كان العشر يمثل المورد الأكبر في خزينة الدولة وجبايته يتم إما بدفع العشر مباشرة (بالأمانة) أي يدفع صاحب الأرض العشر كونها زكاة المزروعات والأشجار، أو عن طريق المزايدة، فكانت الدولة تعلن بيع الحاصلات العشرية في المزايدة ومن يرسو عليه العطاء تميل عليه القرية أو القصبية الموجودة فيها. إذا كان الثمن لا يناسبها تضم القرى القضاء تحت اسم طوب تطرحه للمزايدة مرة أخرى فتحيله على من يرسو عليه العطاء وتخصص له ضبطينية لتكون تحت امرته⁽³⁾.

2- المسققات: ضريبة فرضت على أصحاب الأملاك بنسبة تتراوح ما بين 4 إلى 10/100 وتؤخذ 5 بالألف 005% عن بيوت السكن التي لا يتجاوز قيمتها 20 ألف قرش و8 ألف عن بيوت السكن التي تزيد قيمتها عن 20 ألف قرش⁽⁴⁾.

(1) فردريك بيك، تاريخ شرق الاردن وقبائلها، ص 324.

(2) رؤوف ابو جابر، التحويلات الاقتصادية في شرق الاردن؛ دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، ص 96.

(3) الدستور، ج 2، ص 41؛ السوارية، عمان وجوارها، ص 372.

(4) كرد علي، خطط الشام ج 4، ص 299؛ الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص 206 و 210.

3- ضريبة المواشي: هي ضريبة تجبى من الأغنام والإبل بنسبة 13/4 قرش عن كل رأس وأعطيت الحيوانات المساهمة في إنتاج المحاصيل الزراعية مثل الخيول والبغال والحمير⁽¹⁾.

4- ضريبة البديل العسكرية: تجبى من الذميين أو غير الراغبين في الخدمة العسكرية مقابل إعفائهم من الخدمة العسكرية تتراوح قيمة الضريبة ما بين 30/28 قرشاً عن كل شخص سنوياً وفرضت على الجميع سنة 1326هـ/ 1908م⁽²⁾.

5- ضريبة الطواري: ضريبة تجمع عند الأزمات المالية والطواري⁽³⁾.

6- ضريبة الويركو: ضريبة تفرض على الأراضي والعقارات والأفراد منها:

أ- ضريبة ويركو التمتع تؤخذ من كل شخص له تمتع أي ربح من التجار وأصحاب الحرف والصنائع وأصحاب المهن الذين ليس لهم محلات مخصوصة، تراوحت نسبته بين 30 إلى 40 بالآلاف من مجموع الربح السنوي، ثم ارتفعت إلى 50 بالف يتم تقديم الأملاك وتمتعات التجار المخمنين أصحاب الخبرة الذين يتم تعيينهم 2 من الحكومة و 2 من البلدية.

ب- ويركو الأملاك: تؤخذ هذه الضريبة حسب قيمة الأرض والمسقفات وتستوفى عند فراغ الأملاك ويكون رسم اليركو حسب القيمة المخمنة⁽⁴⁾، وضريبة الأملاك تبدل كل 5 سنوات .

ج- ضريبة المعارف: ضريبة فرضتها الدولة وتساهم في إنشاء المدارس وصيانتها ودفع مرتبات المعلمين⁽⁵⁾.

(1) الدباس، قضاء معان، ص 227.

(2) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص 206 و 209؛ السوارية، عمان وجوارها، ص 377.

(3) كرد علي خطط الشام، ج 5، ص 86 - 88.

(4) السوارية، عمان وجوارها، ص 375.

(5) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص 210.

ضريبة الطرق : كان نظام الطرق ينص على أن يعمل الذكور من سن 16 إلى 64 لمدة 20 يوماً كل 5 سنوات في شق الطرق واصلاحها أو يستأجر عاملاً مكانه، ثم أصبحت الضريبة تُجبي نقداً في شهر آب من كل سنة (1).

في العهد الفيصلي كان الوضع السياسي والأمني غير مستقر وتولى جباية الضرائب عدد من الجنود العرب، وواجهوا بسبب هذا الوضع عدة صعوبات أهمها:
أ- امتناع الأهالي عن الدفع.

ب- عدم حصول الجنود على مرتباتهم لفترات طويلة كان له أثر في تقاعسهم عن أداء واجبهم.
ج- وتغلب المتنفذين (2).

في عهد المملكة الحجازية 1339-1343هـ / 1920-1924م، استمرت في فرض الضرائب ففرضت حكومة المملكة الحجازية ضريبة الملح وضريبة الطب البيطري ورسوماً على الطوابع البريدية والمكالمات الهاتفية والبرقية، وضرائب على الشاحنات التي تنقل البضائع والسلع الغذائية، وضريبة الحراج والمحاكم وميناء العقبة والمقامات والمواقع الأثرية (3)، ومن الرسوم رسوم التنظيمات 26 قرشاً دراجة شهرياً وذلك سنة 1342هـ - 1923م (4).

(1) الدستور، ج2، ص264؛ السوارية، عمان وجوارها، ص277.

(2) سليمان موسى، في رحلات في الأردن وفلسطين ص167؛ محمد توفيق سنو، مجموعة القوانين والانظمة، 1919-1931م، المطبعة الوطنية عمان 1933م، ص315 (سيشار له سنو مجموعة القوانين والانظمة).

(3) الدباس، قضاء معان، ص229.

(4) س ش العقبة، 13/ ذي القعدة/ 1342هـ، ص356.

الفصل الثالث

الأوضاع الإدارية

1.3 التبعية الإدارية للعقبة:

أ- تبعية العقبة الإدارية لمصر:

يعد الساحل الشمالي الشرقي للبحر الأحمر وخليج العقبة من الأجزاء التابعة لإقليم الحجاز تاريخياً أما من حيث التبعية السياسية فقد أصبح الحجاز ولاية عثمانية منذ سنة 923هـ / 1517م عندما أرسل الشريف بركات أبنة أبو نمي إلى مصر وسلم مفاتيح الكعبة إلى السلطان سليم الأول⁽¹⁾.

وعليه فإن العقبة ومجموعة الموانئ الشمالية: الوجه وضبا والمويلح كانت ضمن ولاية الحجاز التي أسندت إدارتها إلى الأشراف فعلياً مع التبعية الاسمية للسلطان العثماني، وبقي الحال على ما كان عليه بالنسبة لمنطقة العقبة، وسائر المناطق الشمالية حتى سنة 1218هـ / 1830م، عندما استولى الوهابيين على منطقة الحجاز⁽²⁾، ولم يكن بمقدور السلطان محمود الثاني (1223-1255هـ / 1808-1839م) صد هجمات الوهابيين، كما أن ولاية الدولة العثمانية في العراق وبلاد الشام غير قادرين على القيام بهذه المهمة، فأوعز السلطان العثماني إلى والي مصر محمد علي باشا أن يتولى هذا الأمر الذي سعى جاهداً إلى القضاء على نفوذ الوهابيين،

(1) إسماعيل حقي أوزون جارشلي، أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، ترجمة عن اللغة التركية خليل علي مراد، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1985م، ص 31؛ عارف عبدالغني، تاريخ أمراء مكة المكرمة، دار البشائر، دمشق، 1992م، ص 659؛ نجاح محمد، تاريخ شبه الجزيرة العربية، جامعة دمشق، 1995م، ص 62-63.

(2) عبدالرحمن الرفاعي، عصر محمد علي، ط 5، دار المعارف، القاهرة، 1989م، ص 124؛ صالح محمد العمرو "النزاع التركي - المصري على شمال الحجاز وسيناء وتدخل الحكومة البريطانية (1884-1906م)" مجلة الدارة، ع 1، 1979م، ص 9 (سيشار إليه تالياً: العمرو "النزاع التركي - المصري").

وإخضاع إقليم الحجاز⁽¹⁾، وبدلاً من أن تعاد إليه السيادة العثمانية ضم محمد علي الموائئ الشمالية من الحجاز إلى مصر⁽²⁾، وبدأت تحدثه نفسه بإقامة إمبراطورية على أنقاض الدولة العثمانية، والذي تجلّى بغزو بلاد الشام وتوغلت قواته في الأناضول حتى 1247هـ / 1831م، فاستولى على بلاد الشام وتوغلت قواته في الأناضول حتى وصلت إلى كوتاهية سنة 1249هـ / 1833م، وكان باستطاعة إبراهيم باشا أن يستولي على العاصمة العثمانية بعد أن أصبحت الطريق أمام جيوشه مفتوحة، لولا وقوف الدول الأوروبية، وبخاصة بريطانيا والنمسا في وجهه وإجباره في سنة 1256هـ / 1840م على الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلها بما في ذلك منطقة الحجاز، على الرغم من أن محمد علي سحب قواته من المدن الحجازية، إلا أنه أبقى على الحاميات المصرية في موائئ البحر الأحمر الشمالية: الوجه والمويلح وضبا والعقبة⁽³⁾، هذه الموائئ لم يكن لها أية أهمية تجارية أو استراتيجية، ولكنها تقع على طريق قافلة الحج المصري، وفي الغالب أنه لولا هذه الميزة لما فكر محمد علي بإبقائها تحت حكمه، ولم تبد الدولة العثمانية اكتراثاً لهذا الوضع إذ أنه كان يساعد على تأمين الحج المصري المتوجه إلى الديار المقدسة، إلا أن احتلال بريطانيا لمصر سنة 1300هـ / 1882م، خلق مخاوف لدى الدولة العثمانية من أن تصبح هذه المنطقة من أملاك الدولة المصرية وبالتالي يتمكن الإنجليز من السيطرة على مناطق بالقرب من الأماكن المقدسة، الأمر الذي يهدد هبة الدولة العثمانية وينزع عنها صفة القداسة، لكونها الحامية الشرعية للحرمين الشريفين، فبدأت المحاولات الجادة والتي كانت تأخذ شكل المحادثات مع الخديوي والإنجليز وأحياناً بإرسال القوات العسكرية والموظفين الإداريين حتى استقر الأمر سنة 1810هـ /

(1) محمد فؤاد شكري، مصر في مطلع التاسع عشر، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، 1958م؛ صالح أحمد صالح الترك، حكم محمد علي في الحجاز (1234-1256هـ / 1819-1840م)، رسالة ماجستير - جامعة آل البيت، 2001م، ص 30-38 (سيشار إليه تالياً: الترك، حكم محمد علي).

(2) الترك، حكم محمد علي، ص 41-44.

(3) العمرو "النزاع التركي - المصري"، ص 8.

1892م، على انسحاب المصريين من ضبا والمويلح بعد أن شكل معبر قناة السويس ممراً مائياً لقوافل الحج، وفقدت هذه الموانئ أهميتها بالنسبة لمرور المحمل المصري، فقد انتهى ضرورة بقاء هذه الأماكن تحت الإدارة المصرية، إلا أن المصريين تذكروا في الانسحاب من العقبة وأمام إصرار العثمانيين عن ذلك تم الانسحاب على أن تكون سيناء تابعة لمصر وليس حدود العريش والسويس، كما كانت الخرائط القديمة توضح ذلك وبخاصة اتفاقية لندن سنة 1256هـ / 1840م⁽¹⁾.

ب- تبعية العقبة لولاية الحجاز:

أسفرت الجهود التي بذلها الإصلاحيون في الدولة العثمانية عن إصدار نظام تشكيل الولايات سنة 1281هـ / 1864م على أساس جديد مأخوذ عن التنظيم الإداري الفرنسي مع تعديلات طفيفة تراعي أحوال وخصوصية الولايات العثمانية من حيث البنية لأعراف وأديان الشعوب الخاضعة للحكم العثماني، وكذلك الأقاليم الجغرافية ووسائل الاتصال⁽²⁾، وبموجب هذا القانون قسمت الدولة إلى ولايات، ويتبع كل ولاية عدة ألوية أو سناجق، ويتبع اللواء عدة أقضية أو قائمقاميات، ويتبع القضاء مجموعة من النواحي، والنواحي تتكون من عدة قرى ومزارع⁽³⁾، بحيث تتدرج الصلاحيات والمسؤوليات لكل وحدة إدارية في إطار من التنظيم يمكن الدولة من مراقبة عملها والنظر في شؤونها.

وكذلك شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر اهتمام الدولة العثمانية بتطبيق التنظيمات واصطناع فلسفة جديدة في الحكم والإدارة قامت على سياسة تشديد قبضة الدولة على ولاياتها وتوثيق أوامر تبعيتها للحكومة المركزية في استئجابول والأخذ بسياسة الإصلاح والتجديد لتحقيق هذه السياسة، وتمشياً مع هذه

(1) العمرو "النزاع التركي - المصري"، ص 13.

(2) Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey Oxford University Press, 1961, PP 381-384; Davison, Roderic, H, Reform in the Ottoman Empire 1856-1876, New Jersey, 1963, p146.

(3) الدستور، نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة خليل افندي الحوراني، 2م، المطبعة الأدبية، بيروت، 1883م، م 1، ص 2-4 (سيشار له تاليا: الدستور).

السياسة أولت الدولة العثمانية العقبة أهمية خاصة بعد إعادتها للتبعية العثمانية سنة 1892م، وتحولت من مجرد قرية كانت خلال تبعيتها للإدارة المصرية ومحطة على طريق قافلة الحج⁽¹⁾، إلى مركز قضاء إليه في الوثائق العثمانية باسم قضاء العقبة والحق بلواء المدينة المنورة التابع لولاية الحجاز، وتظهر لنا سالنامة دولت عليه عثمانية سنة 1315هـ/ 1897م أن قضاء العقبة كان أحد أربعة أفضية تتبع للواء المدينة المنورة التابع لولاية الحجاز، والأفضية الثلاثة الأخرى هي: قضاء ينبع البحر، وقضاء الوجه وقضاء سوارقية⁽²⁾، وتشير سالنامة دولت عليه عثمانية سنة 1317هـ/ 1899م أن لواء المدينة المنورة يضم ثلاثة أفضية هي: قضاء ينبع البحر، وقضاء الوجه، وقضاء العقبة⁽³⁾، وتذكر سالنامة دولت عليه عثمانية سنة 1322هـ/ 1904م أن لواء المدينة المنورة التابع لولاية الحجاز ضم أربعة أفضية هي: قضاء الوجه، وقضاء ينبع البحر، وقضاء سوارقية، وقضاء العقبة⁽⁴⁾، إلا أنه في سنة 1326هـ/ 1908م، طرأت تعديلات على الوضع الإداري للواء المدينة المنورة، حيث تراجعت العقبة من قضاء إلى ناحية تتبع لقضاء الوجه، فموجب سالنامة دولة عليه عثمانية سنة 1326هـ/ 1908م تألف لواء المدينة من ثلاثة

(1) أشارت سالنامة ولاية الحجاز بأن قرية العقبة تتبع لإدارة مصر، وتشكل نهاية حدود مصر مع الحجاز، سالنامة ولاية الحجاز سنة 1305هـ/ 1887م، دفعة 3، مطبعة الحجاز 1305هـ/ 1887، ص 135-137؛ سالنامة ولاية الحجاز سنة 1306هـ/ 1888م، دفعة 4، مطبعة الحجاز 1306هـ/ 1888م، ص 135؛ سالنامة ولاية الحجاز سنة 1309هـ/ 1891م، دفعة 5، مطبعة الحجاز 1309هـ/ 1891م، ص 138.

(2) سالنامة دولت عليه عثمانية سنة 1314هـ/ 1896م، ص 340-346؛ سالنامة دولت عليه عثمانية سنة 1315هـ/ 1897م، ص 340؛ ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1960م، ص 241؛ صابر، مؤمن إسماعيل، جدة خلال 1286-1326هـ/ 1869-1908م، مرام للطباعة الإلكترونية، 1418هـ، ص 19، (هامش).

(3) سالنامة دولت عليه عثمانية سنة 1317هـ/ 1899م، ص 376.

(4) سالنامة دولت عليه عثمانية سنة 1322هـ/ 1904م، ص 556.

أقضية هي: قضاء ينبع البحر الذي يتبعه ناحية امالج، وقضاء الوجه الذي أصبح من الصنف الأول وتبعه ثلاث نواحي هي: ضبا، والعلا، والعقبة، وقضاء سوارقية الذي خلا من النواحي⁽¹⁾، ويبدو أن الدولة العثمانية قد تراجعت عن قرارها القاضي جعل العقبة ناحية تتبع قضاء الوجه، حيث تشير سالنامة دولت عليية عثمانية سنة 1328 مالية/ 1912م أن لواء المدينة المنورة يشمل أقضية ينبع والوجه ورابع وسوارقية والعقبة⁽²⁾، واستمر قضاء العقبة يتبع إدارياً للواء المدينة المنورة حتى سنة 1336 هـ/ 1917م⁽³⁾.

نلاحظ مما تقدم أن قضاء العقبة استمر يتبع إدارياً للواء المدينة المنورة طوال الفترة ما بين سنتي 1310-1336 هـ/ 1892-1917م، ولا صحة لما أشار إليه مراسل جريدة البشير الذي زار العقبة سنة 1320 هـ/ 1902م من أن قضاء العقبة سلخ عن لواء المدينة المنورة التابع لولاية الحجاز، والحق بلواء الكرك التابع لولاية سورية⁽⁴⁾.

2.3 مشكلة العقبة

العقبة من مناطق شمال الحجاز التي اتبعت للدولة العثمانية منذ عام 923 هـ/ 1517م، حينما أعلن الشريف بركات شريف الحجاز خضوعه لدولة العثمانية عند تسليمه مفاتيح الكعبة للسلطان سليم الأول الذي أصبح حامي الحرمين الشريفين وأصبحت الحجاز تابعة اسمياً للدولة العثمانية⁽⁵⁾.

(1) سالنامة دولت عليية عثمانية سنة 1326 هـ/ 1908م، ص 692-696.

(2) سالنامة دولت عليية عثمانية سنة 1328 مالية / 1912م، ص 636.

(3) سالنامة دولت عليية عثمانية سنة 1333-1334 مالية/ 1916-1917م، ص 598.

(4) جريدة البشير، بيروت - ع 15630، 3 آذار 1902م، ص 3.

(5) صالح محمد العمرو، النزاع التركي المصري على شمال الحجاز و سيناء وتدخل الحكومة البريطانية (1884-1906)م مجلة الدار في السعودية والرياض، الاصدار الاول، الرياض، العدد الاول، ص 7 - 8، 1979م. (سيشارله العمرو، النزاع التركي المصري)

ولكن استيلاء الوهابيين على الحجاز 1217-1226هـ / 1802-1811م، دفع السلطان محمود الثاني 1223-1255هـ / 1808-1839م يلجأ إلى استخدام القوة كونه حامي الحرمين الشريفين ويعلق أهمية كبرى على حيازة الأماكن المقدسة وباعتباره خليفة للمسلمين⁽¹⁾.

فارسل والي مصر محمد علي الذي لم يكن أمامه سواه لأن ولاية العراق والشام فشلوا في صد الخطر السعودي على أراضيهم، والدولة العثمانية تعاني من مشاكلها الداخلية والخارجية لهذا لم يكن أمامها سوى محمد علي الذي أثبت جدارته في تثبيت أقدامه في مصر . واستطاع محمد علي خلال خمس سنوات 1811 - 1815م، أن يستولي على الحجاز وأجزاء كبيرة من الجزيرة العربية ووجه جهوده للقضاء على الدولة العثمانية فاستولى على الشام بقيادة ابنه إبراهيم في نصيبين (1255هـ / 1839م)، وخاصة لأنه يدرك مدى ضعف الدولة العثمانية وكان باستطاعت الجيش أن يستولي على العاصمة العثمانية لولا تدخل الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا والنمسا في وجه محمد علي وإجباره على الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلها بما في ذلك الحجاز وذلك سنة (1256هـ / 1840م) ، (معاهدة لندن) .

سحب محمد علي جيوشه من المدن الحجازية الكبيرة ولكنه أبقى على الحاميات المصرية في موانئ الوجه والمويلح وضباء العقبة (هي مدن حجازية لم يكن لها أهمية استراتيجية سوا إنها تقع على طريق الحج المصري لذلك أبقاها محمد علي تحت حكمه وأرسل الجنود لها لحماية حاجهم المارين حتى عام (1305هـ / 1887م) وانشأ فيها الضبطيات نقط الحراسة.

أما موقف العثمانيين فقد أدركوا أن استيلاء المصريين على هذه الموانئ هو عمل غير شرعي بموجب اتفاقية لندن (1840م)، ولكنهم لم يثروا ذلك لعدم أهميته حتى في مراسيم تنصيبهم خديوات مصر⁽²⁾ ففي فرمان تثبيت محمد

(1) برو، العرب والترك، ص 48 .

(2) برو، العرب والترك، الدارة، ص 28.

علي علي مصر بتاريخ (2/ربيع الاول عام 1257هـ - أول حزيران 1841 م)، يرافقه خريطة توضيحية لحدود مصر معتبرا حد.

مصر الشرقي من العريش إلى السويس⁽¹⁾ وهذه الخريطة لم يوقف لها على اثر فيذكر أن محمد علي احرقها عندما استلمها سخطا على الدولة العثمانية التي حرمتها من المكاسب التي احرزها من الدولة العثمانية . كما أن الدولة العثمانية تمتلك نسخة من هذه الخريطة وقد وافق الصدر الأعظم أن يسلمها للحكومة البريطانية لكنه غير رأيه وانكر وجودها بناءً على أمر من السلطان عبد الحميد لأنه اكتشف أن هذه الخريطة تتعارض مع فقرات من اتفاقية لاحقة وهي اتفاقية قناة السويس فاخفاها لأنها تضر بالدعوة التركية بدلاً من أن تفيدها⁽²⁾ لم تعترف مصر بهذه الخريطة وهذا الخط وجعلته من رفح على نحو 28 ميلاً من العريش إلى جنوب قلعة الوجه على اعتبار إنها كانت تديرها قبل فرمان (1257هـ/ 1841م) فهذا مكنها من تأمين طريق الحج البري المصري بينها وبين الحجاز . فاستمرت العقبة وباقي القلاع الحجازية تتبع إدارياً لقلم الرز نامة المالية المصرية فالعقبة ونخل كانتا تحت ناظر واحد برتبة يوز باشي وفي كل قلعة نفر من العساكر غير النظامية من متخلفي العساكر المقيمين في القلاع، وقبل تسليم القلاع جعلت الحربية المصرية القلاع الحجازية كلها قومندانية. واحدة مركزها العقبة وولى عليها آل بكباشي سعد أفندي رفعت وذلك (1306هـ/ 1888 م)⁽³⁾.

لقد كان لفتح قناة السويس باجتياز فرنسي أهمية خاصة للمنطقة فجعل الدولة العثمانية تحاول أحكام قبضتها على الحجاز وأماكن أخرى كعسير واليمن كذلك وفر على الدولة الإحراج لدفع الرسوم لبلد يعتبرونه جزءاً من إمبراطوريتها ، كما أدى إلى استغناء الحجاج المصريين عن المرور في هذه الأماكن، فمن البديهي أن تعود لأصحابها الشرعيين فلم يعد هناك مبرراً لاحتفاظ مصر بهذه القلاع الحجازية كما

(1) نعوم شقير ، تاريخ سيناء القديم و الحديث و جغرافيتها ، تقديم محمد ابراهيم ابو سليم ،

دار الجيل ببيروت ، ص 588 (سيشار له شقير، تاريخ سيناء القديم والحديث)

(2) العمرو ، النزاع التركي المصري البريطانية ، ص 76

(3) نعوم شقير ، تاريخ سيناء ، ص 562.

كان لاحتلال إنجلترا⁽¹⁾ اثر كبير في المطالبة لهذه القلاع من الحكومة المصرية لكي لا تعتبرها الحكومة البريطانية من أملاك مصر فتتمسك بها فتصبح بذلك قريبة من الأماكن المقدسة. ف اتخذت الدولة العثمانية من مذكرة عثمان نوري باشا عام (1302هـ/1884م) (والي الحجاز) مبرراً لاسترداد القلاع الحجازية وتعتبر هذه المذكرة بأن المصريين يحاولون تمركزهم في هذه الأماكن عن طريق بناء القلاع في بلدة الوجه آخر هذه الموانئ من ناحية الجنوب .

فأكد أن المصريين ليس لهم الحق في إدارة هذه الأماكن، وأنهم إنما تركوا من يديرون هذه الأماكن، لأنها تشكل نقطة وصل في طريق حجاجهم إلى الأماكن المقدسة وواضح أن حدود ولاية الحجاز في السابق تمتد حتى خليج العقبة وختم والي الحجاز مذكرته باقتراح وجوب تعيين حدود الحجاز بشكل لا يسمح لأي دولة أجنبية قد تحتل مصر في المستقبل بأن تدعي الحق في التدخل في شؤون الحجاز . فكان لهذه الأسباب أثرها في استرداد الوجه بعد اتفاق بين الباب العالي والخديوي بإرسال قوى عثمانية صغيرة من الحجاز لاسترداد الوجه عام (1305هـ/1887م).

فانسحبت الحامية المصرية تاركة للعثمانيين سيادة هذا المكان⁽²⁾. أما باقي القلاع الحجازية فقد بدأت تطالب بها الدولة العثمانية وخاصة بعد محاولات الصهاينة المبكرة في الاستيطان في شرق خليج العقبة وفلسطين وسيناء فقد جاء اليهودي فريد مان بنحو عشرين شخصاً من يهود ألمانيا وروسيا ومعهم مهندس يهودي من اسكتلندا وانزلهم على ساحل خليج العقبة⁽³⁾ .

(1) العمرو، النزاع التركي المصري ، ص 10

(2) نعم شقير ، تاريخ سيناء ، ص 589 ؛ الدارة ، النزاع التركي المصري ، ص 9 ، ص 10.

(3) احمد متولي ، مشكلة طابا بين الماضي والحاضر ، د . ط ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة . ص 16 (سيشار له متولي مشكلة طابا) .

واشترى أرضاً في جهة المويلح مع أن قوانين الدولة لا تسمح ببيع أرض للأجانب في شبة جزيرة العرب،⁽¹⁾ وبسبب خشية السلطان عبد الحميد من استقرار اليهود في جزء من ممتلكاته، قام بالمطالبة بتسليم مواني المويلح وضبا العقبة من مصر وخاصة بعد أن أخبره والي الحجاز أنه حصل على معلومات من قائمقام الوجه تفيد بأن المصريين يقومون بتقوية حصونهم في مواني المويلح وضبا العقبة، فأرسل السلطان برقية في فبراير (شباط) (1309هـ / 1892م) عند توليه خديوي مصر آنذاك أن كل ما ذكره الفرمان هو أن أراضٍ الخديوي المصري تشتمل على حدودها القديمة وما ضم إليها من أراضٍ، فالفرمان يقصد مصر وما ضم إليها من أراضي وهي السودان وإريتريا التي قد تنازل السلطان عنها فلم يحصل أن ضمت مناطق شمال الحجاز لمصر⁽²⁾، لقد أثار ذلك إنجلترا وخاصة أن الدولة العثمانية أدخلت طرفاً آخر يزعم إنجلترا وروسيا يجعلهما ترضخا لمطالب الدولة العثمانية فقد فتح السلطان عبد الحميد الثاني امتياز خط سكة حديد بغداد للألمان عام (1309هـ / 1891م)⁽³⁾ ففي هذا تهديد لإنجلترا في نفوذها في الخليج العربي والهند⁽⁴⁾ لم تسحب القوات المصرية المصرية جنودها من العقبة لأنها كانت ترى وجوب الدخول في مفاوضات للوصول لحل لمشكلتها أن إبقاء الخديوي على ميناء العقبة لم يرجع لأهميته بالنسبة للموانئ الأخرى وإنما ليساعد على تعيين الحدود بين الأتراك والمصريين ولأن هذا الميناء هو أقصى الموانئ التي يطالب بها الأتراك من ناحية الشمال⁽⁵⁾، فتذكر سالمنامه ولاية الحجاز أنها تتبع لمصر سنة 1310 هـ / 1891م⁽⁶⁾.

(1) أحمد متولي ، مشكلة طابا ، ص 16.

(2) يوسف غواغة ، ايلة (العقبة) ، البحر الأحمر وأهميتها التاريخية والاستراتيجية ، دار هشام للنشر 1984 م ، ص 100 (سيشار له غواغة ايلة (العقبة)).

(3) الدارة ، النزاع التركي المصري ، ص 12 .

(4) برو ، العرب و الترك ، ص 50 .

(5) الدارة ، النزاع التركي المصري ، ص 16 .

(6) سالمنامة ، ولاية الحجاز ، 1309 هـ / 1891 م ، ص 138.

لقد تأخر المصريون بتسليم العقبة حتى إصدار فرمان توليه الخديوي عباس حلمي باشا في 17 شعبان 1309هـ/ 26 اذار 1892م ، أكد فيه السلطان عبد الحميد على ما جاء في الفرمان الذي صدر لمحمد علي باشا عام 1257هـ/ 1841م أي يؤكد على إخراج سيناء من حد مصر واعتبر الحد من رفح حتى السويس ويخرج العقبة والمويلح وضبا والوجه من مصر (1).

احتجت إنجلترا ومصر على هذا الفرمان ولم يتم توليه عباس حلمي إلا بعد أن اصدرت الدولة العثمانية برقية على لسان الصدر الأعظم جواد باشا بتاريخ 810 رمضان 1309هـ/ نيسان 1892م، وهي معدلة للفرمان حيث جعلت سيناء كما كانت عليه في عهد محمد علي باشا وتكون ادارتها بيد الخديويه المصريه ونصت البرقية على عودة منطقة العقبة - الوجه الى ولاية الحجاز والسبب تغير قافلة الحج المصري من البر الى البحر ولأنها لم ترد في خريطة سنة 1257هـ/ 1841م . هنا حرصت إنجلترا التي تود تأمين حدود مصر الشرقية تحسباً للاخطار المرتقبة في المستقبل على قناة السويس وتطمع في إقامة الاستحكامات المتبعة في طابا وما حولها ضماناً لمصالحها، فأصدر اللورد كرومر معتمداً إنجلترا في مصر مذكره في تاريخ 15 رمضان 1309هـ/ 13 نيسان 1892م، يؤكد فيها أنه لا يمكن تغير شيء من الفرمانات المقرر بين الدولة العثمانية ومصر الا برضى إنجلترا وأن شبه جزيرة سيناء من العريش الى خليج العقبة تبقى ادارتها بيد مصر واما قلعة العقبة شرقي هذا الخط فتكون تابعه لولاية الحجاز .

لقد أطلعت إنجلترا الدول الكبرى عليها فرنسا وروسيا ورافقت المذكرة هذه فرمان السلطان وبرقية السلطان الاعظم جواد باشا حين توليه عباس باشا ورفعت نسخة منها للباب العالي. لم تجب الدولة العثمانية سلباً او ايجاباً (2).

فهي ربما ان قبلت ذلك تعتبر بزخوخها للاطماع الاوروبية وان رفضت تخشى الضغوط الأجنبية.

(1) نعوم شقير ، تاريخ سيناء ، ص 585 ؛ احمد متولي ، مشكلة طابا، ص 55 .

(2) نعوم شقير ، تاريخ سيناء ، ص 589 ؛ احمد متولي ، مشكلة طابا ، ص 55.

بالرغم من حصول الدولة العثمانية على شمال الحجاز إلا أنها شعرت بالتعدي على سيادتها من دولة تابعة لها - مصر - أو من دولة استعمارية - إنجلترا - تحتل إحدى الولايات الهامة للدولة العثمانية فأخذت كلا الدولتين احتياطاتها لضمان مصالحها بعد 1309هـ / 1892م. فأنشئت الدولة العثمانية قائمقامية في بئر السبع 1317هـ / 1899م بين غزة والبحر الميت لتمديد الدولة العثمانية إلى منطقة قريبة من مصر حيث الاحتلال الإنجليزي⁽¹⁾.

كما منحت الدولة العثمانية امتياز خط سكة حديد بغداد لشركة ألمانية عام 1309 / 1891هـ / وبدأ العمل به عام 1320هـ / 1902م⁽²⁾، وردت إنجلترا بعقد معاهدة مع الشيخ مبارك الصباح بتاريخ 1317هـ / 23 يناير (كانون الثاني) 1899م، التي تقضي بعدم تأجير الشيخ أية قطعة أرض أو مدينة لدولة أجنبية، دون علم إنجلترا وان لا يقبلوا موظفين أجانب في الكويت وبهذه المعاهدة رفعت سيادة الدولة العثمانية عن الكويت ومنع التغلغل الألماني إلى العراق وعرقلة خط سكة حديد بغداد الذي كان مقررا نهايته في الكويت⁽³⁾.

وكما أن خط سكة حديد بغداد أدى إلى أزمة الكويت فان خط سكة حديد الحجاز الذي فتحته الدولة العثمانية لألمانيا فكان سببا في ظهور مشكلة العقبة فالدولة العثمانية تسعى أن تبقى خليج العقبة والسواحل الشرقية للبحر الأحمر في منأى عن الصراعات الدولية في 1306هـ / تشرين الأول 1888م باتفاق مع الدول الأوروبية من حرية المرور والملاحة فأصبح خليجا مغلقا ليست له أي صفة دولية⁽⁴⁾.

(1) اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني حياته واحداث عهده، ط 1، دار الوثائق، الكويت 1986م، ص 67 سيشار له اورخان، السلطان عبد الحميد الثاني).

(2) محمد حرب، السلطان عبد الحميد الثاني اخر السلاطين العثمانيين الكبار، 1258 - 1336 هـ / 1842م - 1918م ط 2، دار العلم، دمشق، ص 225 (سيشار له محمد حرب، السلطان عبد الحميد الثاني)

(3) متولي، مشكلة طابا، ص 159؛ توفيق برو، العرب والترك، ص 51.

(4) حسان حلاق موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897م - 1909م، ط 3، الدار الجامعية، ص 62 (سيشار له حلاق موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية)

فبعد إعطاء امتياز خط سكة حديد الحجاز الذي بدأ به عام 1319هـ/ 1901 م، جعل خليج العقبة ميناءً دولياً يستقبل سفن الشرق الأقصى ومن ثم تنقل السلع بوساطة الخط الحديدي عند طابا إلى الموانئ الشامية على البحر المتوسط لذا بدأت تنادي بتعديل خط الحدود ليبدأ من العريش - السويس بدلاً من رفح - العقبة فلقد وضع السلطان عبد الحميد ذلك في مذكراته بقوله: (لقد أثبت الخط الحديدي الحجازي أن بلادنا لم تفقد قابليتها للتطور وأنه علينا إحباط محاولات إنجلترا المتكررة لعرقلة أي عمل يقوم لخدمة بلادنا وامتنا سيتم إن شاء الله مد هذا الخط وسنستغني عن قناة السويس وسنتمكن من تأمين المواصلات المدنية والعسكرية بكل أمان واطمئنان⁽¹⁾ فيتضح أن الهدف هو الوصول إلى قناة السويس عن طريق مد خط حديد لحدود مصر الشرقية.

أما إنجلترا فحريصة على السيطرة على سيناء والساحل الغربي لخليج العقبة لأبعاد أي قوة عن قناة السويس ومراقبة خليج العقبة واحتلال طاب ومنع وصول سكة حديد الحجاز التي ستقام بخبرة المانية بالإضافة لمنع أي توسع لمدينة العقبة ومينائها الذي يمكن أن يحصل ميناء دولية.

في ظل هذه الأجواء المتوترة أرادت إنجلترا اتخاذ مبرراً لها لإثارة المشكلة فبدأت من حادثة المرشرش.

أ- حادثة المرشرش:

كانت بريطانيا تريد مبرراً فوجدت في مسألة الأمن في سيناء ضالتها فارسلت الكولونيل براملي الإنجليزي ليزودها بمعلومات عن قرية نخل وعن الأمن وأعطته قوة صغيرة لتكون تحت إمرته، ثم تم تعيين الكولونيل براملي مفتشاً لسيناء فبدأ بإنشاء نقاط حراسة في سيناء بحجة تعقب بعض الفارين وقام ببعض الإصلاحات منها إنشاء داراً للحكومة وقلاعاً وإقامة سد في العريش، وتنظيم فصيلة الهجانة وإصلاح أمر الماء وزراعة الأشجار.

(1) احمد متولي ، مشكلة طابا ، ص 53؛ السلطان عبد الحميد ، مذكراتي السياسية 1891 -

1908م ص 109.

فوصلت الأخبار للباب العالي بإقامة الإنجليز معسكراً للجنود في سيناء فطلبت الدولة العثمانية رجوع الجنود الإنجليز، ولم يكتف السلطان بذلك بل أمر ببناء معسكر للجنود في منطقتي الجرافي والقسيمة بالقرب من العقبة فقام صدقي أفندي قائد العقبة بسرعة إنشاء هذين المعسكرين (1).

قامت إنجلترا بوضع خفر من البوليس في المرشرش بعدما انتقلوا من نقب العقبة بسبب عدم وجود الماء فيه ، لم تسمح القوات العثمانية بإنشاء أي منشأ على الإطلاق (2)، فرجع براملي إلى السويس وطلب تزويده بالعساكر. ولوازم إنشاء مراكز الحراسة ، ولكن رشدي باشا قمندان العقبة سبق وحل بالمرشرش واقام فيها مراكز حراسة خلال خمس أيام ، ويقال إنها من ماله الخاص، وبعد ذلك أخذها من الجيش الهمايوني وحل قسم آخر بطابا (3).

فأراد السلطان العثماني بذلك تأمين خطر إنجلترا على الخط سكة حديد الحجاز بغرض تعديل على الحدود المصرية العثمانية في شبة جزيرة سيناء ليكون الخط من العريش إلى السويس على أن يترك القسم الجنوبي من شبة سيناء لمصر اعتباراً من خط يمتد من جنوب طابا إلى جنوب السويس ، فالدولة العثمانية لا تريد ان تكون سواحل الميناء بيد إدارتين مختلفتين مصرية وعثمانية (4).

ب- حادثة طابا:

بعد حلول جيش العثماني بطابا ، أرسلت إنجلترا بلوكا من العساكر النظامية مع الابرالي سعد بك رفعت قمندان * شبة جزيرة سيناء على الباخرة نور البحر

(1) احمد متولي ، مشكلة طابا ، ص 157.

(2) نعوم شقير ، تاريخ سيناء ، الدارة ، النزاع التركي و المصري ، ص 20 ؛ احمد متولي ، مشكلة طابا ، ص 72

(3) نعوم شقير ، تاريخ سيناء ، ص 590 ؛ احمد متولي ، مشكلة طابا ، ص 78.

(4) توفيق برو ، العرب والترك

* فمندان: هي كلمة تركية تعني: حاكم عسكري (شمس الدين سامي، المعجم التركي التراثي، قاموس تركي بالحروف العربية، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1890، ص 1113.

لشغل وادي طابا. فبعد أن علم رشدي باشا بذلك قام بإخبار القصر السلطاني فأرسل البكباشي صدقي أفندي على رأس فرقة فرسان إلى طابا وإذا احتاج سيرسل له قوة من قوات المرشرش (1).

إن الحوار الذي ذكره نعوم شقير بين سعد بك رفعت مع البكباشي صدقي أفندي حول حقهم في طابا فقال له: "طابا في حد العقبة وجزء منها فلا أسمح لأجد من النزول فيها فرد عليه سعد بك إن طابا في حد سيناء و الدليل أنني أقمت فيها بعد إخلاء العقبة 1309هـ / 1892م، وحفرت فيها البئر" ودل على ذلك (2).

وأثناء ذلك حضر براملي من نخل وذهب مع سعد بك والبكباشي قوفندان السفينة إلى رشدي باشا فقرا عليهم التلغراف الصادر من الصدر الأعظم فريد باشا بتاريخ (27 ذي القعدة 1323 هـ - 22 يناير (كانون الثاني) 1906 م -) "بأن طابا تدخل تحت الإدارة العليا ولا يحق للجنود المصريين النزول ومنعهم بكل وسيلة ممكنة وإخراجهم منها (3).

وهنا رد براملي بقوله سأضع خمسين جندياً مصرياً الذين جاءوا على متن السفينة نور البحر في المرشرش وطابا بموجب أمر حاكم مصر ركز براملي على إن المناطق التي تم إعادة تبقيتها لولاية الحجاز التي تمتد تحت منطقة الوجه فيتضح لنا من كلام براملي بأن العقبة مشكلة ولم تحل أساساً .

تصدى الجنود الأتراك بتصويب النيران حولهم فتجنبوا سفك الدماء فعادوا إلى الباخرة ونزلوا جزيرة فرعون فالحال هو قوة مصرية لديها تعليمات بالتواجد في طابا وقوة عثمانية شغلها ورفضت أي إنزال مصري فيها (4).

فصدر الأمر في 22 ذو الحجة 1323هـ / 17 شباط 1906م للكابتن فيس هورنبي قمندان الطراد ديانا في السويس بتوجه إلى جزيرة فرعون للمحافظة على العساكر النازلة فيها ومنع العساكر التركية من التوغل في سيناء فوصل بتاريخ 18

(1) نعوم شقير ، تاريخ سيناء ، ص 590 ؛ احمد متولي مشكلة طابا ، ص 80 - 84 .

(2) نعوم شقير تاريخ سيناء ص 590 .

(3) احمد متولي ، مشكلة طابا ، ص 84 .

(4) احمد متولي ، مشكلة طابا ، ص 84 - 85 .

شباط من نفس السنة ، ويرافق هذه السفينة نعوم بك شقير مندوب من قبل المخابرات المصرية الذي لعب دوراً في توضيح الصورة لرشدي باشا بأن الإصلاحات التي قام بها لابرامل يهدف بها ترقية البلاد الاقتصادية وأن كل ما تريده مصر هو تعيين خط فاصل بين سيناء وسوريا ، كما أن إنجلترا مصرة على اخلائكم لطابا (1).

رد رشدي باشا بتدعيم المناطق الهامة الواقعة بين المرشرش وطابا لمنع نزول العساكر من السفينة الى البر حيث قدر عدد الجنود على الباخرة ب(700) جندي بينما جنود الدولة العثمانية حوالي (3000) جندي (2)، ودارت بين الطرفين مفاوضات طلب فيها يوسف سامح أفندي كاتب التحريرات بوزارة الحربية المصري من رشدي باشا سحب قواته من طابا لكي تسحب مصر قواتها من جزيرة فرعون ويعود الطراد ديانا ونور البحر، ولكن رشدي باشا أصر على إن طابا تتبع للعقبة ويجب البقاء فيها لحين إرسال لجنة للتحديد الحدود (3).

نتيجة لذلك أرسلت الدولة العثمانية مندوبين وهما: احمد مظفر بك، ومحمد فهمي بك مدير المخابرات، حضرا المندوبان من الاستانه لمصر والتقى مختار باشا الغازي المعتمد العثمان مصر وبعد أسبوع انتقلوا للعقبة ، اعتبر الإنجليز نزولهم عند مختار باشا علامة فشل لأنه من المتشددین في أخذ الأراضي التي حصلت عليها الدولة العثمانية و تأمين غيرها .

أما مندوبو مصر منهم الامبرالاي اوين بك مدير المخابرات واللواء إسماعيل بك وكيل الحربية والأميرالاي سعد بك رفعت قمفدان سيناء ولكن لم يجتمعا مع مندوبي مصر فرجعا قبل تعيينا الحدود وتقصي الحقائق .

احتجت إنجلترا على تصرف مختار باشا المعتمد التركي في مصر ونقلت المباحثات الى استنبول فقابل سفيراً إنجلترا فيها (4).

(1) نعوم شقير ، تاريخ سيناء، ص 591-193.

(2) احمد متولي ، مشكلة طابا ، ص 101 .

(3) احمد متولي ، مشكلة طابا ، ص 117.

(4) نعوم شقير ، ص 594؛ احمد متولي ، مشكلة طابا ، ص 116.

فردت الحكومة العثمانية بتعزيز القوات الموجودة في العقبة فأرسلت لواء ونصف لواء من المشاة بتاريخ 16 محرم 1324هـ / 12 آذار 1906م، وأكد أن المبعوثين التركيين ليس لهما أي سلطة مستقلة وأنهما أرسلتا لمعاونتهم هناك أما تقريرهم ويؤكد على وقوع طابا في الأراضي التركية بتاريخ 3 صفر 1324هـ / 2 نيسان 1906⁽¹⁾.

أصدر أحمد مختار باشا سنة 1324هـ / 1906م تقريراً لبطرس غالي باشا عن المشكلة برمتها يذكر فيها:

- 1- لا يحق لمصر أن تنشئ نقاط حراسة على الحدود الشرقية بين العريش والعقبة لأن أدارتها تركت لمصر بصفة مؤقتة .
 - 2- إن مصر من الأجزاء المهمة للدولة العثمانية .
 - 3- يؤكد على حدود مصر من العريش إلى السويس ليكون غرب الخط لمصر والشرقي للدولة العثمانية .
 - 4- ليس للخديوي الحق في إنشاء علاقات مع أي دولة أجنبية⁽²⁾.
- بعد هذا التقرير تابحت رئيسي الوزراء مصطفى فهمي باشا ووزير الخارجية بطرس غالي باشا واللورد كرومر قدماً للخديوي تقريراً ينص على وجوب حفظ حقوق مصر في سيناء⁽³⁾.
- نتيجة ذلك اقترحت الدولة العثمانية على مصر اقتراحين :
- مد خط من رفح إلى السويس ومن السويس إلى نقب العقبة فيكون شرقية للدولة العثمانية وغرب الخط لمصر .
- قسمت شبة جزيرة سيناء قسمين بخط مستقيم من رفح - رأس محمد هذان الاقتراحان يمكننا الدولة العثمانية من قناة السويس فيسيطر على خليج العقبة من الجانبين⁽⁴⁾.

(1) احمد متولي ، مشكلة طابا ، ص 128 - 130 .

(2) احمد متولي ، مشكلة طابا ، ص 133

(3) احمد متولي ، مشكلة طابا ، ص 142 .

(4) نعوم شقير ، تاريخ سيناء ، ص 594 .

أرسل الأتراك نفراً من العساكر لإصلاح رفح فازالوا عمودي الحدود من مكانهما في 17 صفر 1324هـ/ 12 نيسان 1906 واقتلعوا 11 عموداً من عمد التلغراف بين بئر رفح وطريق بئر رفح وجعل مكانها عمداً تركيا.

عندما علمت مصر بذلك أمرت الطراد منيرفا الإنجليزي الموجود في بور سعيد بالسفر إلى رفح لتحقيق من الخبر وارسل نعوم بك شقير لتحقيق من الخبر مع قمبردان الطراد ديموث معتمد الدولة البريطانية، وإذا كان الخبر صحيحاً عليهم الاحتجاج وتسليمه إلى ضابط العساكر التركية في رفح، وأخذ نعوم بك أربعة من الرجال العارفين بميناء رفح (1).

تأكد نعوم بك بأن العمدة تغيرت عن طريق رجال من قبيلة الرميلات الموجودين هناك، وكان الضابط التركي في رفح مفيد بك الذي أكد على عدم وجود اعمدة وحدود ولكن بسؤال نعوم شقير للرميلات وتأكيدهم بأن العمدة هي حد بين مصر والشام حتى إن الخديوي المصري زارها 1316هـ/ 1898م ونقش تاريخ زيارته على العمود الذي لجهة العريش ولكن العساكر التركية إزالته بتاريخ 17 صفر 1324هـ/ 12 نيسان 1906م (2).

رد مفيد بك بأن العساكر لا تقوى على تغييرها إلا بأجر من السلطات العليا فنصحهم عندئذ نعوم بك بأن القوم قد عقدوا النية على تنفيذ مطالبهم وترك القديم على قدمه بالرضا أو القوة ، فان كنتم قادرين على الثبات على موقفكم فافعلوا وإلا فأنصحكم أن تجدوا حلاً لهذه المشكلة بما يضمن المحافظة على كرامتكم، والحل أن تعود العساكر من طابا والعقبة إلى أماكنها وتعين نخبة من الأتراك المصريين لتعين الحدود وبعد ذلك رجع إلى مصر (3).

ونتيجة لإصرار الدولة العثمانية على موقفها أرسلت إنجلترا إنذاراً نهائياً إلى الدولة العثمانية قدمه سفيرها في استنبول السرنيقولاس اوكتور وكان إنذارهم يتضمن:

(1) نعوم شقير ، تاريخ سيناء ، ص 594.

(2) نعوم شقير ، تاريخ سيناء ، ص 599.

(3) نعوم شقير ، تاريخ سيناء ، ص 602 .

1- إخلاء طابا .

2- عودة العساكر من رفح إلى حدهم وإعادة عمودي الحدود في رفح إلى

مكانهما وإلا ستضطر الدولة البريطانية إلى استخدام القوة ومدة الإنذار

عشرة أيام يبدأ من 9 ربيع أول 1324هـ / 3 مايو (أيار) 1906 م .

فما كان أمام الدولة العثمانية إلا الاستجابة وخاصة بعد أن اتخذت إنجلترا

احتياطاتها لتنفيذ الإنذار فعملت على:

أ- زيادة قوات جيش الاحتلال في مصر بناء على طلب اللورد كرومر من وزارة

الخارجية البريطاني (1).

ب- كسبت الموقف العالمي وذلك باستعداد فرنسا وروسيا بالوقوف معها (2).

ج- أرسلت الدولة الموقعة على المعاهدة القسطنطينية سنة 1888م (فرنسا

وروسيا) قوة بحرية إلى المياه المصرية بقيادة الأدميرال سير هورت

لمبتون لأن هذه المعاهدة تستدعي تضامن اثنين من ممثلي الدول الموقعة على

هذه المعاهدة (3).

وقبل ان تنتضي الأيام العشرة للإنذار جاء رد الصدر الأعظم توفيق باشا

ربيع الأول 1324هـ / في مايو (أيار) 1906م بانسحاب القوات العثمانية من طابا

وبقي تنفيذ البند الآخر من الإنذار هو تعيين لجنة لتعين الحدود من رفح شمالا إلى

العقبة جنوبا لذلك أرسلت إنجلترا تؤكد فيها على تحديد خط الحدود من رفح إلى

العقبة بتاريخ 18 ربيع الأول 1324هـ / 12 مايو (أيار) 1906م .

استجابت الدولة العثمانية لهذا الطلب وقررت الموافقة على تشكيل لجنة

مختلطة من المصريين والعثمانيين لرسم خط الحدود من رفح إلى العقبة (4). وقد

تكونت اللجنة العثمانية من:

1- الأميرالأي أحمد مظفر بك

(1) احمد متولي ، مشكلة طابا، ص 186 .

(2) نعم شقير ، تاريخ سيناء ، ص 602 ؛ احمد متولي ، مشكلة طابا ، ص 184 - 185 .

(3) احمد متولي ، مشكلة طابا ، ص 191 .

(4) نعم ، تاريخ سيناء ، ص 602 .

2- البكباشي محمد فهمي بك

3- الصاغ أركان حرب محمد اسعد بك ياور رشدي باشا

4- ضابط تركي برتبة ملازم

5- سليم بك اسعد سكرتيرا وبعض العساكر⁽¹⁾.

استثنى رشدي باشا من اللجنة بعد البرقية التي صدرت من الجيش إلى رشدي باشا⁽²⁾ بتاريخ 21 ربيع الاول 1324هـ / 15 مايو (ايار) 1906م جاء فيها تكليف ضابطي أركان حرب مع اللجنة المصرية وذلك يعود إلى موقف رشدي باشا المتشدد اتجاه موقفه من الحدود .
أما اللجنة المصرية فتتكون من:

اللواء إبراهيم فتحى باشا و الامير الاي اوين بك و نعوم بك سكرتيراً وكليج وويد، وهما مهند سان انجليز يان ويوسف بك سامح مترجم تركي في حربية مصر و المستر افنس كاتب انجليزي في ادارة المخابرات المصرية.
في 3 ربيع الاخر 1324هـ / وفي 27 مايو (ايار) 1906م، ذهبوا للعقبة وبدأت المفاوضات، اتفقت اللجنتان بتاريخ 13 شعبان 1324 / 13 اكتوبر 1906م، على تحديد الحدود بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبة جزيرة سيناء على مايلي :

1- أن يبدأ خط الحدود من المرشرش التي تبعد ثلاث وثلاثة ارباع الميل من قلعة العقبة بخط شبة مستقيم إلى رفح على البحر الابيض المتوسط. .

2- لا يؤذن العساكر الشاهانية والجندرية بالمرور غربي هذا الخط وهم مسلحون .

3- جميع القبائل القاطنة في كلا الجانبين لهما حق الانتفاع بالمياه، وكما كانوا سابقاً.

(1) نعوم ، تاريخ سيناء ، ص 605 .

(2) احمد متولي ، مشكلة طابا ، ص 277.

- 4- على الدولتين المصرية والعثمانية المحافظة على هذه الاعمدة الحدودية (1).
- وهكذا تنازلت الدولة العثمانية عن مطالبتها التي تكررت بخصوص حد مصر الشرقي الممتد من رفح الى السويس بعد برقية التهديد البريطانية التي صرحت فيها بحدود مصر من رفح حتى خليج العقبة أي طوال 14 سنة، وقد ظلت العقبة في حدود ولاية الحجاز وطابا بحدود مصر.
- بقيت العقبة تتبع للحجاز إلى أن تشكلت الحكومة العربية الهاشمية في دمشق فاتبعت العقبة لها وذلك بين سنتي (1337-1339هـ/1918-1920م)، حيث أتبعته إلى لواء الكرك التابعة للحكومة العربية الهاشمية إلى أن سقطت الحكومة الفيصلية في 8 ذو القعدة 1338هـ/24 تموز 1920م (2).
- فبعد سقوط الحكومة الفيصلية قررت الحكومة الحجازية ربطها بكل شؤونها الإدارية بالعاصمة في 9 محرم 1341هـ/أيلول 1922م، وبقيت كذلك حتى ضمها الى شرق الاردن بتاريخ 28 شوال 1343هـ/22 آيار 1925م (3).
- ربما يتسائل سائل كيف تضم أرض عربية حجازية التبعية، مستقلة إلى أرض واقعة تحت الانتداب؟ فلا بد للمجيب أن يوضح الضغوط التي أدت إلى هذا الضم .
- لقد كان لبريطانيا الدور الاكبر في سلخ العقبة عن الحجاز وضمها الى شرق الاردن كونها المنتدبة عليها وذلك لاهمية المنطقة استراتيجياً وتتمكن من مساعدة إسرائيل ودعمها بمنفذ لتسهيل مواصلاتها البحرية مع الخارج في المستقبل، فاخذت تقنع الأمير عبدالله أمير شرق الأردن بالفكرة فاقنع الأمير والده الملك الحسين بن
-
- (1) نعوم شقير ، تاريخ سيناء ، ص 612 ؛ يوسف غوانمه ، ايلة (العقبة والبحر الاحمر) ، ص 106 .
- (2) عزمي عبد محمد ابو عليان ، التقسيمات الادارية في الاردن ، 1921-1952 م ، ط 1 ، دائرة المطبوعات و النشر ، 1999 ، ص34 سيشار له عزمي التقسيمات الاداريه في الاردن
- (3) وهيم ، مملكة الحجاز ، ص 248؛ الشرق العربي، عدد 109، 15 تموز 1925م، 24 ذو الحجة 1343هـ.

علي عند زيارته للعقبة فتم التنازل للأمير عن العقبة ومعان ولكنها بشرط ان يحكمها الامير نيابة عن والده مع بقاء تبعيتها للحجاز وكان ذلك 11 شعبان 1342 هـ/ 18 اذار 1924م، فتم الحاق العقبة بولاية معان وعين للإدارتين القائد غالب باشا الشعلان (من الاردن) واعتبرا موظفاً من موظفي الحكومة الهاشمية يتبع رسمياً للمركز⁽¹⁾.

فليس هذا ما تطمح له اجلترا اذا نشطت في العمل على ضم العقبة ومعان لشرق الاردن لتحكمها بشكل فعلي فاستغلت الوضع بين نجد والحجاز لتحقيق مآربها.

فبعد سقوط الطائف بيد القوات النجدية في 26 صفر 1343 هـ/ 26 ايلول 1924م، شكل أعيان جدة ومكة لجنة طالبوا الشريف الملك الحسين بن علي بالتنازل عن الملك لابنه علي وذلك لوقف القتل والفوضى وخاصة بعد فناء الجيش فوافق الملك حسين على التنازل لابنه علي بعد إصرارهم على ذلك حقناً لدماء العرب واحتفاظاً بكرامة الأراضي المقدسة الإسلامية .

وانتقل من الحجاز الى العقبة المكان الذي رغب الإقامة فيه ⁽²⁾، التي وصلها بتاريخ 30 ربيع الاول 1343 هـ/ 29 تشرين الاول 1924م، فقام بالتنسيق مع الأمير عبدالله في شرق الاردن بجمع المتطوعين من الأردن وسوريا وفلسطين وشكلوا فرقة (النصر)، وقادها ضابط سوري اسمه تحسين الفقير الذي تولى فيما بعد وزارة الحربية وقائداً للجيش وذلك للدفاع عن المدين المحاصرة وعدد هذه الفرقة (300) مقاتل و(100) من عرب الشمر ، كذلك أتبعت هذه القوة بقوة اخرى حتى بلغ عددهم حوالي (1800) مقاتل و(1500) من البدو⁽³⁾.

(1) منيب الماضي و سليمان و موسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ، ص 248 سيشار له الماضي، تاريخ الاردن في القرن العشرين).

(2) الأمير شاعر بن زيد (1885-1934 سيرته ومسيرته من خلال الوثائق اعداد محمد

يونس العبادي) ط 1 ، 1996، عمان ، منشورات وزارة الثقافة ، ص 162.

(3) وهيم ، مملكة الحجاز، 376.

وعندما احتلت القوات النجدية مكة فبدأت تفكر بمهاجمة العقبة لوقف امدادات الشريف وابنه الأمير عبد الله للملك علي (1).

قد وجدت انجلترا فرصتها مع انها تدعي الحياد في القضية النجدية الحجازية ولكن ليس على مصالحها وخاصة أن شرق الأردن تحت انتدابها فبدأت تعمل على:

1- اقنعت عبد العزيز آل سعود بوقف قواته المتجة إلى العقبة وبأنها ستقنع الأشراف بوقف الامدادات والضغط على الشريف حسين بمغادرة العقبة التي أصبحت مركزاً لمساعدة الملك علي بالحجاز .

2- أرسلت للأمير عبد الله أن يقنع والده بمغادرة العقبة حسماً للنزاع والحفاظ على استقرار المنطقة ووعدت الأمير عبد الله بمساعدته في حمايتها اذا ضمت الى شرق الاردن (2).

3- كما استخدمت اسلوب الضغط على الملك علي لاقصى حد ممكن (3).

4- وبدأت محادثاتهما مع رئيس الوزراء الأردني علي رضا الركابي فوافق على ضم المنطقة العقبة ومعان مؤكداً على اهمية العقبة لشرق الأردن (4).

5- احتج الأمير فيصل في بغداد ، فردت عليه انجلترا بأن معان والعقبة عاجزتان عن الدفاع عن نفسيهما دون حماية انجليزية .

6- بدأت ضغوطهم على الأمير عبد الله ليقنع أخاه الملك علي ولكن الأمير عبد الله متردد في بحث الموضوع مع اخيه، إذ كيف يضع أرضاً مستقلة تحت الانتداب .

7- فقد وجهت إنذاراً للملك حسين بن علي لمغادرة العقبة .

(1) وهيم، مملكة الحجاز ، ص249.

(2) وهيم، مملكة الحجاز، ص 353.

(3) وهيم، مملكة الحجاز، ص250.

(4) وهيم، مملكة الحجاز، ص249.

ونتيجة لهذه الظروف المجتمعة ظروف الحجاز وضغط انجلترا وافق الملك علي والأمير عبد الله على عقد اتفاقية تنص على الضم وذلك في جدة بتاريخ 13 ذو القعدة 1343هـ / 5 حزيران 1925م فتنص الاتفاقية على:

- 1- التصريح بسلامة الشرق العربي وشرق الأردن.
- 2- إن لا يجري التسليم إلا بعد تشريف جلالته (الشريف حسين) بجدة.
- 3- إن لا يجري التسليم إلا بعد صدور الأوامر لموظفي ولاية معان.
- 4- عدم التعرض لناقلات الحجاز الحربية مطلقاً .
- 5- السماح للحكومة الحجازية بنقل جندها ومعداتنا إلى أي محل تريد قبل التسليم وبعده

والآن وبعد هذا الاتفاق بدأت فعلياً في تطبيق الإنذار الذي أرسلته للشريف حسين بتاريخ 1343هـ / 28 اذار 1925م، تذكر فيه تهديد عبد العزيز آل سعود لشريف حسين في مهاجمة العقبة قاعدة دعم الحجاز والان بريطانيا مسؤوله ومنتدبه على حماية شرق الأردن، فهي لا تسمح ببقاء الوضع الراهن بين الحجاز ونجد على ما هو عليه بخصوص المنطقتين العقبة ومعان وتسرع على تبعيتها لشرق الاردن لتسيطر بشكل فعلي عليهما، وأكدت في الإنذار على مغادرة الشريف خلال ثلاثة اسابيع من تاريخ الإنذار⁽¹⁾.

لم يستجب الشريف ونفى الاعتراف بهذا الانذار ورفض الخروج من العقبة واتهم انجلترا بعدم الوفاء بوعودها وبمساعدها لابن سعود في حرب الحجاز حتى انه اشترط بخروجه الغاء الانتداب وزادت انجلترا في ضغوطها بارسال بارجا للعقبة لتضطره للخروج واستعانت بالأمير عبد الله ليقنع والده بالخروج ، وأخيراً اضطررا للموافقة ونفي الى قبرص بتاريخ 26 ذو القعدة 1343هـ / 18 حزيران 1925م.

(1) منيب الماضي وسليمان موسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ، ص 250 ؛ وهيم ،

مملكة الحجاز ، ص 350 و 355

وبتاريخ 2 ذو الحجة 1343هـ/ 24 حزيران 1925م أصدر الأمير عبد الله الإرادة التالية " نظراً لتنسيب صاحب الجلالة الهاشمية علي بن الحسين المعظم ملك الحجاز المقدسة ايده الله وأدام نصره، ضم منطقة معان والعقبة الى امارتنا فتقضي إصدار إرادتنا اليكم اعلماً بذلك مع الشكر لجلالته الملوكية الهاشمية منا ومن شعبنا ومن حكومتنا (1).

وجرت مراسيم الضم ورفع علم شرق الأردن واعتبرا في 3 ذو الحجة 1343هـ/ 25 حزيران 1925م التاريخ الرسمي لضم (2).

وعلى اثر ذلك صدرت الإرادة الاميرية بابدال العنوان الملكي في معان باسم الحاكم الاداري، والعنوان المالي " المحاسب".

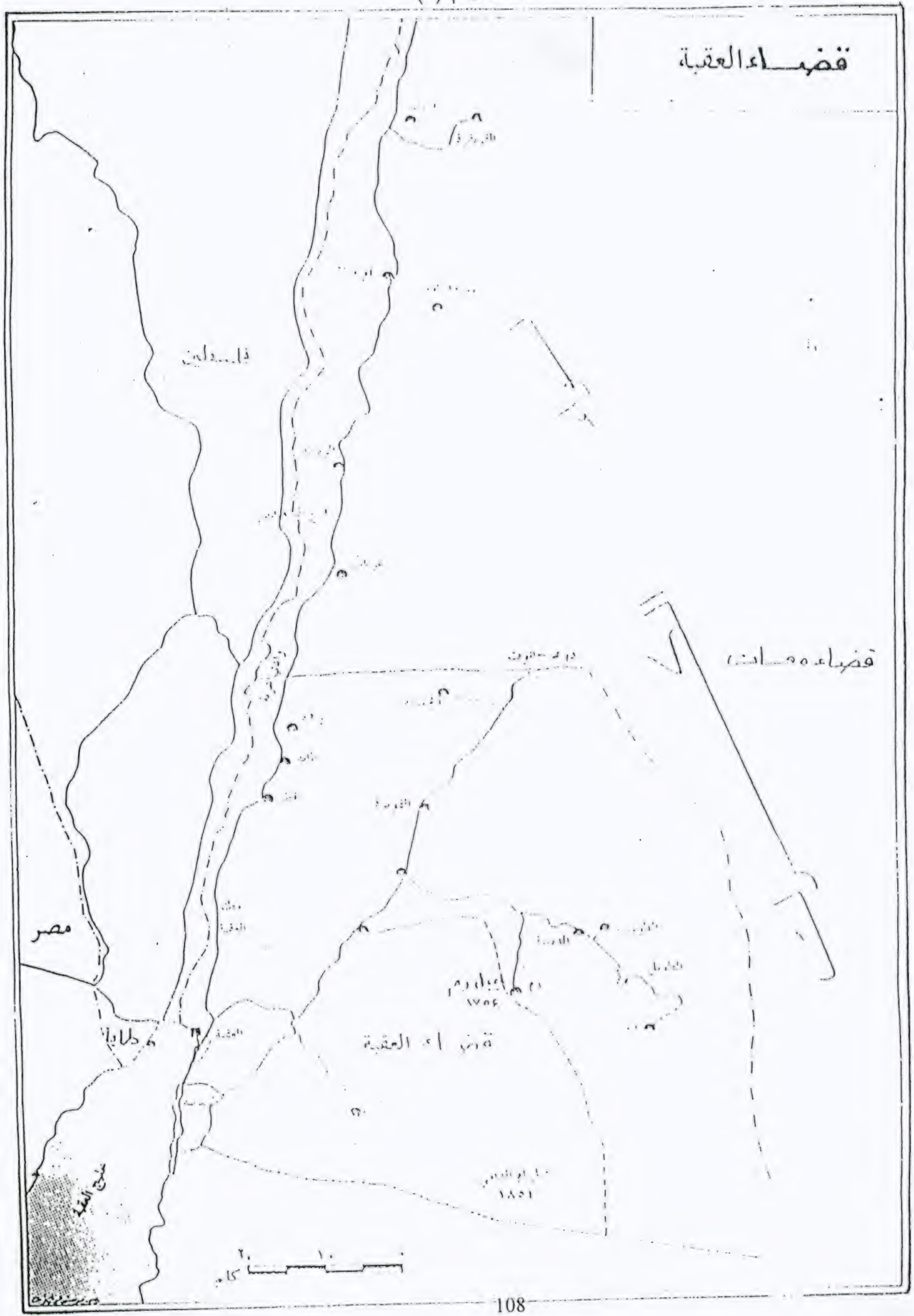
عين السيد نجيب الحمود حاكم اداري على العقبة وعين غالب باشا الشعلان حاكم إداري على معان (3).

(1) وهيم ، مملكة الحجاز ، ص 353 و 354 .

(2) منيب الماضي وسليمان موسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ، ص 250 ؛ محمد

عدنان البخيت معان وجوارها دراسات تاريخية ، ع 12، دمشق 1983م، ص 64.

(3) عزمي ابو عليان ، التقسيماتى الادارية، ص 39.



3.3 الجهاز الإداري:

1- دائرة الداخلية في العقبة:

أ- القائم مقام: يعني الشخص الذي ينوب عن شخص آخر⁽¹⁾، فأصبح القائم مقام على درجات:

1- قائم مقام الدرجة الأولى، كقائم مكة وجدة أي في المدن الرئيسية، ويلقب بصاحب الكمال⁽²⁾.

2- قائم مقام الملحقات، أي قائم مقام المدن الثانوية⁽³⁾ ويلقب بصاحب النباهة⁽⁴⁾، ويخاطب أيضاً بعمدة الأمجاد والأكارم الفخام عزتلوا، أو قدوة لأفاضل الأكارم فضيلتلوا، أو الشهم الهمام صاحب المعزة والمجد⁽⁵⁾.

وقد اشترط في تعيين القائم مقام:

1- معرفته للقراءة والكتابة.

2- ملائمة لطبيعة المنطقة.

أما وظائف القائم مقام فقد حددها نظام إدارة الولايات 1287هـ / سنة 1870م، بـ:

1- إدارة الامور المدنية المالية والعسكرية.

2- حفظ الامن.

3- تنفيذ جميع الاوامر التي ترد الية من المتصرف أو الوالي.

4- تحصيل اموال الدولة وارسالها الى مركز اللواء.

5- انتخاب مديري النواحي ضمن حدود القضاء.

6- يتراأس مجلس ادارة القضاء⁽⁶⁾.

(1) الطراونة ، ص 85 .

(2) وهيم، مملكة الحجاز ، ص 106.

(3) الطراونة ، تاريخ منطقة البلقاء معان والكرك ص 85

(4) س ش العقبة 9 شوال 1336 هـ ص 1

(5) الطراونه، تاريخ منطقة البلقاء ، 86.

(6) الطراونة ، تاريخ منطقة البلقاء، ص 85.

ويسهم مع القائمقام في الإدارة كل من وكيله ، ومدير التحريات ، ومجلس الإدارة الذي يتكون من خمسة اشخاص فأكثر ويضم القاضي ومدير المحاسبة ومدير التحريات ومفتي الحنفية ووكيل شيخ السادة زلمجلس كتاب مرتبطين به ويعقد مرتين في الاسبوع⁽¹⁾.

أما مدير تحرير القائمقام فهو نجيب أفندي بن الشيخ امين اليافي وذلك سنة 1340هـ / 1340هـ⁽²⁾.

أما راتب القائمقام فهو حسب درجته فالراتب السنوي للدرجة الاولى (273) ليرة، والدرجة الثانية (192) ليرة، والثالثة (135) ليرة⁽³⁾.
القائمقامين الذين حكموا العقبة:

تذكر الإشارات أن العقبة صنفت إلى قضاء في البداية والحق بمتصرفية المدينة المنورة وكلها لم تذكر اسم قائمقام.

كما تذكر مجلة الدارة عام 1321هـ / 1903م، إن في العقبة إدارة وحامية تحت رئاسة قائمقام ولم تذكر اسمة⁽⁴⁾.

ويورد متولي في كتابة مشكلة طابا بأسماء الموظفين الإداريين والعسكريين نقلاً عن كتاب قائد العقبة رشدي باشا (مشكلة العقبة) وذلك سنة 1324هـ / 1906م ولم يذكر قائمقام من ضمنهم⁽⁵⁾.
ومن الذين شغلوا هذه الوظيفة:

1- شكور شكري بيك قائمقام العقبة سنة 1328هـ / 1910م⁽⁶⁾

2- السيد مسلم العطار قائمقام العقبة عام 1334هـ / 1915م، وأثناء قصف البوارج الإنجليزية للعقبة⁽¹⁾.

(1) وهيم، مملكة الحجاز، ص 107.

(2) س ش العقبة 15 ربيع الثاني 1340 هـ، ص 225.

(3) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ص 86.

(4) العمرو، النزاع التركي المصري، ص 19.

(5) متولي، مشكلة طابا، ص 262.

(6) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ط2، ج1، قسم 2، 1985، ص 499.

3- إبراهيم بيك أبو الهدى في الفترة من 2 رجب 1337هـ / 3 نيسان 1919م - 10 رمضان 1337هـ / 9 حزيران 1919م⁽²⁾.

4- الشيخ ودود لقد كان قائم مقام للعقبة قبل إبراهيم بيك فقد استلم إبراهيم بك منه⁽³⁾.

5- الشيخ شريف غانم بن عبدالله، عند زيارة احسان النمر للعقبة 24 ايلول كان الشريف غانم وهو قائم مقام الملقب بأمير العقبة وتوابعها وكلها مالبث ان تغير بعد النزاع مع قائد العقبة ومأمور المدخر فيها احمد نجيب النمر حول المدخرات الموجودة في المستودع الخاص بالعسكريين وليس الإداريين، فأمر قائد العقبة أحمد نجيب بعدم إعطائه المدخرات إلا بأمر من الأمير فيصل، فأرسل القائم مقام جنوده للهجوم على المستودع ونقبوا جدرانه وبيعت المدخرات في السوق . واستمرت الشكايات بينهم الى ان عزل الشريف غانم⁽⁴⁾.

6- الشيخ مصطفى محمد الحموي فقد تم تعيينه سنة 1337هـ⁽⁵⁾.

7- الشريف عقاب بن حمزة العفر: ابن عم الشريف غانم فأراد هذا الانتقام لابن عمه فهاجم قائد موقع العقبة البواكير ولكن جنود أحمد نجيب النمر انقذوه من الهلاك فأرسل ثوبه الدامي شاكيا لجلالة الملك حسين ففر الشريف عقاب إلى عمان.

(1) عبد الله المنزلاوي، ادارة العقبة، وبلدياتها منذ العهد العثماني ، ط 1 ، مؤسسة الرياض الخضراء عمان 1993 ، ص 33 سيشار له المنزلاوي ادارة العقبة وبلدياتها).

(2) جريدة العاصمة، دمشق، م ج 1 ، العدد 14 ، الخميس 2 رجب 1337هـ / 3 نيسان 1919م ، ص 2؛ العاصمة م ج 1 عدد 33 ، الخميس 10 رمضان 1337 / 9 حزيران 1919م ، ص 5

(3) القبلة ، عدد 158 14 جماد الاول 1336هـ ، ص 2.

(4) احسان النمر ، من السويس الى العقبة عبر سيناء ، ص 53 (سيشار له النمر من السويس والعقبة)

(5) القبلة ، 8 ربيع الاول 1337هـ عدد 238 ، ص 3.

8- قائمقام عبد الرحيم اللهيقي: بدأت فترته 20 محرم 1340هـ / 23 ايلول 1921م⁽¹⁾ كما يذكر إحسان النمر في رحلته للعقبه وبقي نحو ثلاث سنوات قائمقام للعقبه فنقل بعدها الى قائمقاميه معان⁽²⁾، وهو اول من اقام داراً لقائمقاميه في العقبه مكونه من ثلاث غرف ومحلاً للأدب وجدار يفصل بين الغرف وتلبس الجدران بالرسوم داخلها وخارجها⁽³⁾.

9- الشريف بن محمد الشاكري: ويشير السجل الشرعي إلى أن الشريف بن محمد الشاكري كان قائمقام للعقبه سنة 1341هـ / 1923م⁽⁴⁾

10- الشريف نجيب قائمقام العقبة في الفترة 1341هـ - 1342هـ⁽⁵⁾، كما يشير السجل الشرعي إلى أن قائمقام نجيب كان سنة 1341هـ / 1923م قائمقام العقبة.

وكلاء القائمقامين في العقبة:

- 1- محمد عزت علي رضا وذلك سنة 1324هـ / 1902م⁽⁶⁾.
- 2- إبراهيم افندي وكيل قائمقام سنة 1336هـ / 1917م⁽⁷⁾.
- 3- أحمد خور رشيد، وكان وكيل قائمقام في سنة 1343هـ / 1924م.
- 4- أحمد نجيب النمر وجاء بعد عبد الرحيم اللهيقي.
- 5- محمد الاسد الحموي، وكان مديراً للجمرك، ووكيلاً لقائمقام بعد أحمد نجيب النمر⁽¹⁾.

(1) س ش العقبة ، 15 ربيع الثاني 1340هـ، ص 225.

(2) س ش العقبة ، 18 ربيع الثاني 1341هـ ، ص 250.

(3) س ش العقبة 180 ربيع الثاني 1341هـ ، ص 250.

(4) س ش العقبة ، 7 ذي القعدة 1342هـ، ص 352.

(5) عبد الله منزلأوي ادارة العقبة، ص 33.

(6) س ش العقبة ، 9 رمضان، 134هـ، 227.

(7) س ش العقبة، 22 محرم 1343هـ، ص 373؛ احسان النمر؛ من السوييس الى العقبة، ص 89.

2- الدائره الماليه:

بموجب نظام الولايات العمومية سنة 1287هـ / 1870م ، تم تشكيل محاسب في كل لواء يعاونه وكيل المحاسب والباشكاتب والكتاب ومأمور التحصيل والتحصيلداريه، ومهمة الكاتب هي: الامور الحسابية فهو مرتبط في محاسب اللواء المرتبط بالدفتردار⁽²⁾. كما أن الدستور نص على أن القائمقام ومدير المال مسؤولان بإدارة أموال القضاء فيكون لديهم دفتر يسمى بصوره ميزانية القضاء يبين من الإيرادات وفي الجهة الأخرى المصاريف ويكون أمين الصندوق لديه هذه الأقوال ويشترط فيه القراءه والكتابه⁽³⁾.

ويمثل هذه الهيئة في القضاء مدير المال، أمين الصندوق، الكاتب، مأمور التحصيل والجباة⁽⁴⁾.

لم تختلف الصورة بعد استقلال الحجاز فقد كان يتم إعطاء اختبار لمن يريد التوظيف في الدائره الماليه وكان يتم في جده ، ويتم دفع الكفالة بعد قبولهم في الوظيفة⁽⁵⁾. كما كان يتم كفالتهم من احد الاشخاص في القضاء وأهلها المعروفين⁽⁶⁾. مهمة هذه الدائرة إدارة أموال القضاء الماليه، والإشراف على صندوق مال القضاء المختص بإيرادات القضاء ونفقاته⁽⁷⁾. ومن الاشخاص الذين شغلوا هذه الوظيفة:

1- السيد متى جميل مدير أموال العقبة 1337هـ / 1918م⁽⁸⁾.

(1) س ش العقبة، 22 محرم 1343هـ، ص373؛ احسان النمر؛ من السويس الى العقبة، ص 89.

(2) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ، ص89.

(3) الدستور، ج2، ص6.

(4) الطراونة ، تاريخ منطقة البلقاء، ص89.

(5) وهيم، مملكة الحجاز، ص108؛ س ش العقبة، 10 جماد الاول 1343هـ، ص409.

(6) س ش العقبة، 27 صفر 1343هـ، ص383.

(7) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص89.

(8) القبلة، 8 ربيع الاول 1337هـ، عدد238، ص3.

2- محمد مطير بن حامد العيسبي مأمور أموال العقبة 1341هـ / 1922م⁽¹⁾.

3- عبدالله أفندي عارف مدير أموال العقبة 1343هـ / 1924م⁽²⁾.

4- الشيخ توفيق بن محمد بيجان من اهالي نابلس وذلك في 27 صفر 1343هـ / 27 ايلول 1924م⁽³⁾.

3- دائرة الرسوم والجمارك:

للجمارك والرسوم دائرة خاصه بها في جدة وتسمى دائرة الرسوم والجمارك⁽⁴⁾ ومن موظفي هذه الدائره:

أ- مدير أو مأمور الجمرك.

ب- أمين الصندوق⁽⁵⁾.

ج- مبصر الجمرك.

د- مفتش الجمرك⁽⁶⁾.

وتكون رواتبهم من جمرك المحل الموجودين فيه وأمين الصندوق هو الذي يقبضهم معاشاتهم بموجب سند موقع⁽⁷⁾.

وممن شغل هذه الوظيفة في دائرة الرسوم والجمارك:

1- محمد السد بن الشيخ أحمد الحموي وذلك سنة 1336هـ / 1917م، وكان مديراً للجمرك⁽⁸⁾.

2- عبد الله بن محمد رجب مفتشاً للجمرك 1337هـ / 1918م⁽¹⁾.

(1) س ش العقبة، 14 ذي الحجة 1341، ص 295.

(2) س ش العقبة، 27 محرم 1343هـ، ص 375.

(3) س ش العقبة، 27 صفر 1343هـ، ص 383.

(4) وهيم، مملكة الحجاز، ص 102 و 109.

(5) لدستور، ج 2.

(6) س ش العقبة، ص 30 و 108.

(7) الدستور، ج 2، ص 489.

(8) س ش العقبة، 29 محرم 1336، ص 1؛ س ش العقبة، 1 رجب 1340،

- 3- أحمد بن عبد الكريم مبصر دائرة الجمرک سنة 1337هـ / 1918م.⁽²⁾
 4- أحمد خورشید مدیر رسوم العقبة 1339هـ / 1920م.⁽³⁾ الذي أصبح فيما بعد
 وکیلاً للقائمقام في العقبة⁽⁴⁾.

5- اسماعیل بن موسی کاتب دائرة الرسوم 1341هـ / 1923م.⁽⁵⁾.

4- دائرة البرق والبريد:

مهمة هذه الدائرة الاشراف على ادارة البرق والبريد في القضاء من حيث مراقبة ماكنات البرق وصيانة الخطوط والمحافظة عليها وتأمين الرسائل إلى الجهات المرسله إليها وتحصيل الرسوم من أصحاب العلاقة⁽⁶⁾ ، لقد بقيت مهمتهم كما هي بعد الحكم العثماني أي منذ عام 1335هـ / 1916م.⁽⁷⁾ ومن موظفي هذه الدائرة:

مدیر البرق والبريد أو المأمور وسعاة البريد وجاويش التلغراف الذي كانت مهمته تصليح الاعطال وحفظ الخطوط وحراستها.

الشروط الواجب توافرها موظف التلغراف:

- 1- أن يكون عمرة 18 - 30.
 - 2- أن يعرف القراءة والكتابة والحساب
 - 3- أن يقدم شهادة من قبل شخصين معتبرين يشهدا له بالاستقامة .
- ومن موظفي دائرة البريد والبرق في العقبة:
- 1- رفعت شوکت افندي مدير تلغراف العقبة⁽⁸⁾.

(1) س ش العقبة، 14 محرم 1337، ص30.

(2) س ش العقبة، 24 محرم 1337، ص108.

(3) س ش العقبة، 17 ذي القعدة 1339هـ، ص216.

(4) س ش العقبة، 22 محرم 1343هـ، ص373.

(5) س ش العقبة، 29 ربيع الثاني 1341هـ، ص253.

(6) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء

(7) زيد الدباس، قضاء معان، ص102 (سيشار له الدباس قضاء معان).

(8) جريدة البشير، بيروت ، 3 اذار 1902، عدد 1530، ص3.

- 2- الشيخ جمال كتوعه مدير البرق والبريد (1).
- 3- احمد حسن افندي مامور تلغراف وبوسته (2).
- 4- حباس المحتسب شغل وظيفة وكيل البرق في العقبة 1336هـ / 1917م. (3).
- 5- خليل عبد القادر كوردي 1337هـ / 1918م. (4).
- 6- الحاج حسن كان موزع للبرق والبريد في العقبة 1337هـ / 1918م (5).
- 7- مصطفى لامع مامور البرق والبريد 1338هـ / 1919م (6).
- 8- زكريا بن عبد الله المكي مامور البرق والبريد 1340هـ / 1921م (7).
- 9 محمد الاسد كان بيده دائرة البريد اضافته للجمارك 1340هـ / 1921م (8).
- 10 - محمد بن عبد الغفور عبد الرحيم العستاني كان مامور لمخابرة الربرق وللبهواني في العقبة 1341هـ / 1922م (9).
- 11 - علي بن محمد الاسكندراني مامور محرك المانوا للبرق الهوائي 1341هـ / 1922م (10).
- ايشير إحسان النمر إلى أن اسماعيل الكردي كان مدير البريد 1340 / 1921م (1) ويبدو انه كان مامور للبريد بعد زكريا المكي لأن زكريا بتاريخ 12

(1) القبلة، 8 ربيع الاول 1337هـ، عدد 238، ص 3.

(2) سالنامه، دولت عليية عثمانية 1333 و 1334 سنه مالية، ص 810 و 812.

(3) س ش العقبة، 9 شوال 1336، ص 1

(4) س ش العقبة، 2 شعبان 1337هـ، ص 98.

(5) س ش العقبة، 2 شعبان 1337هـ، ص 98.

(6) س ش العقبة، 19 صفر 1338، ص 256

(7) س ش العقبة، 12 محرم 1340،

(8) الدباس، قضاء معان، ص 78

(9) س ش العقبة، 14 ذي الحجة 1341، ص 295.

(10) س ش العقبة 14 ذي الحجة 1341هـ، ص 295.

محرم لم يكن مامورا للبريد⁽²⁾ الشيخ عبد الرحيم الهميق قائمقام العقبة لعام 1340 هو الذي امر ببناء دائرة للاسلكي، فقد كان محل إقامته بدائرة الرسوم فأمر بزيادتها لعمل قائمقاميه في العقبة وكذلك امر ببناء دائرة للاسلكي ايضا⁽³⁾. ومن موظفي التلغراف: الجاويش حسام الدين، الجاويش عبدالله، جاويش مضفر⁽⁴⁾.

4.3 القضاء الشرعي:

تعد سجلات المحاكم الشرعية من أوسع المصادر حديثاً عن الجهاز القضائي، وذلك لأن السجل الشرعي جزء من ذلك الجهاز، فنجد في ثناياه معلومات عن مهام المحكمة الشرعية، والسلم الوظيفي الذي يترأسه القاضي الشرعي، ومن الموظفين الكاتب والمأذون والدلال وغير ذلك، كما تقدم السجلات معلومات عن القضايا التي تتولى المحكمة النظر فيها، من مثل الزواج والطلاق والمخالعة والنفقة والمهور والنزاعات والوكالات وتوزيع التركات والوصايات، وحتى القرارات التي تصدر من الجهات الرسمية تكون مدرجة في ثنايا السجلات.

تبدأ الحجج الشرعية بمقدمة تبين مكانة المحكمة الشرعية، وقد وردت هذه المقدمة في الغالب كما يلي: (بمجلس الشرع الشريف الأنور ومحفل الدين المنيف الأزهر المعقود بالمحكمة الشرعية بثغر العقبة أحد ثغور البلاد العربية الهاشمية أدامها رب البرية)⁽⁵⁾، وهذه المقدمة مشابهة لما كانت عليه زمن العثمانيين، إلا أنها تظهر تبعية قضاء العقبة للحكومة العربية التي قامت على أثر الثورة العربية الكبرى، وفي أحيان أخرى تكون المقدمة كالآتي: (بمجلس الشريعة الغراء بالمحكمة الشرعية الكائنة بقضاء العقبة التابعة لحكومة الدولة العربية نصرها رب

(1) احسان النمر، من السويس الى العقبة عبر سيناء، ص 89.

(2) س ش العقبة، 12 محرم 1340، ص 217.

(3) س ش العقبة، 10 جماد الاول 1343هـ، ص 409.

(4) متولي، مشكلة طابا، ص 268.

(5) س ش العقبة، 15 / ذو الحجة / 1336هـ ص 7.

البرية لدى مولانا حاكم الشرع الشريف الواضع ختمه في أدناه محمد كامل شيحة وفقه الله لما فيه رضاه بجاه سيد رسله وأنبيائه (1).

ومن الأمور التي تتولى المحكمة النظر فيها ؛ كتابة الوكالات بين الأطراف، ومن ثم الاحتفاظ بنسخة لدى المحكمة ، ومن ذلك أن إحدى النساء وكلت عن نفسها وأنابت مناب شخصها عمها في جميع الدعاوى والمطالبات وكافة الحقوق والمخاصمات مع أي شخص كان في أي حق كان وفي أي محكمة كانت(2)، ومن الوكالات أن يوكل أحد الأشخاص من ينوب عنه في تسلم أرباحه من الشراكة ، فقد وكل نور بن عبد الرحمن الهندي المقيم بالعقبة صالح بن حسن [القلوجي] في قبض واستلام ما هو له في ذمة أحمد العكي من طريق الشراكة المنعقدة بينهما(3).

كذلك تنظر المحكمة في قضايا الطلاق والمخالعات ، ومن ذلك أن قاضي الشرع أطلق حكمه في إحدى القضايا بقوله (فبمقتضى ذلك صارت زوجته المذكورة نورة بائمة من زوجها المذكور بينونة كبرى لا تحل له حتى تتكح زوجاً غيره) (4)، كذلك من أمثلة المخالعات أو ما يسمى (شراء المرأة عصمتها) ؛ أن عزيزة بنت جابر خالعت زوجها سعيد بن سالم مقابل إسقاط متأخر صداقها وهو عشر جنيهاً إنكليزي ، وإسقاط ما لها من مصرف عدة ونفقة ، وإسقاط عموم ما تستحق ، فأجاب الزوج أنني قد قبلت الثمن المذكور وخلعت امرأتي عزيزة (5).

كما تنظر المحكمة في قضايا القتل سواء العمد أو الخطأ(6)، ومثال ذلك أن (المذكور قتل أخي عمداً لا خطأ) (7). ومن القضايا التي ترد في السجلات

(1) س ش العقبة ، 30 / رجب / 1336 هـ ص 1 .

(2) س ش العقبة ، 23 / ذو الحجة / 1336 هـ ص 7 .

(3) س ش العقبة ، 7 / رجب / 1338 هـ ص 79 .

(4) س ش العقبة ، 18 / ذو الحجة / 1336 هـ ص 10 .

(5) س ش العقبة ، 25 / الحجة / 1338 هـ ص 104 .

(6) س ش العقبة ، 12 / القعدة / 1337 هـ ص 60 .

(7) س ش العقبة ، 13 / القعدة / 1337 هـ ص 60 .

الشرعية؛ قضايا السرقات ، فقد ورد في إحداها (سمعنا بأن بيت إبراهيم بن علي سُرِق) (1).

وتنظر المحكمة أيضاً في قضايا الأراضي التي غالباً ما يكون عليها نزاع، ومثال ذلك أن أحد المدعين قال (والحفيرة المذكورة لها حدود أربعة الحد القبلي حفيرة الروافعة والحد الشمالي حفيرة منصور عبد السلام والحد الشرقي حفيرة الحاج عباس ياسين والحد الغربي البحر) (2)، وقد جعلتها المحكمة لسالم وجماعة الرشيدة ، وأما الدلاونة فهم خارجون منها لا يستحقون شيئاً من الحفيرة . وفي أحيان يتم اثبات بيع الأراضي أمام المحكمة بوجود المفرغ والمفرغ له والشهود والمعرفين ، فقد باع الشيخ محمد الخوجة حفيرته على [نهادي] بن عباس بن ياسين (3).

كانت المحكمة الشرعية تنظر في قضايا البدو والعربان المجاورين للعقبة، ومن ذلك أن حمود بن سويلم من قبيلة الترابين من أهالي غزة خالغ زوجته من القبيلة نفسها وذلك أمام قاضي محكمة العقبة (4).

تقوم المحكمة بطلب شاهدين اثنين أو أكثر من قبل المدعي لاثبات صحة ما يقول، بحيث يكونا على معرفة بالمدعي (5)، وإذا عجز عن إقامة الشهود وذلك حين يقول لا شاهد لي، عندها يطلب القاضي من المدعي عليه تحليف المدعي اليمين (6). وإذا طعن المدعي عليه بعدالة الشهود يطلب القاضي تركيتهم وذلك بأن يرسل إلى الجهة العارفة بالشهود أو التي يعملون فيها ، فقد ورد ما يلي على لسان القاضي: (يقتضي تركية الشاهدين عبد الله بن حواس وعبد الله بن علي سراً

(1) س ش العقبة ، 5 / رجب / 1338 هـ ص 77 .

(2) س ش العقبة ، 7 / القعدة / 1338 هـ ص 89 .

(3) س ش العقبة ، 12 / القعدة / 1338 هـ ص 90 .

(4) س ش العقبة ، 13 / جمادى الآخرة / 1337 هـ ص 38 .

(5) س ش العقبة ، 2 / القعدة / 1336 هـ ص 5 .

(6) س ش العقبة ، 21 / الحجة / 1336 هـ ص 7 .

وعلناً⁽¹⁾، حيث أرسل ورقة مستورة إلى الشيخ سليمان بن فهد كبير العقيلات والشيخ عبد العزيز الجباري من العقيلات، فعادت مختومة ومذيلة بإمضائهما بأن الشاهدين عدلان ومقبولا الشهادة⁽²⁾، وكذلك ورد أن المدعى عليه عبد العزيز بن محمد طعن في شهادة كل من زكي الشامي ومصطفى العيداوي، فصار تزكيتهما سراً وعلناً من قبل قائد الشرطة في العقبة ووكيل الشرطة فيها لأن الشاهدين ينتسبان إلى تلك الدائرة⁽³⁾.

كذلك من الشهادات التي يقوم بها شاهد عدل؛ شهادة إثبات الشهور القمرية، فقد ورد ما يلي (ثم حضر للشهادة وادائها لاثبات هلال شعبان ليلة الخميس صالح غسال المكي قائلاً أشهد بالله أنني رأيت هلال شعبان ليلة الخميس) (4).

وقد يتم عقد المحاكمات خارج المحكمة الشرعية وذلك إذا وجد عذر وفي هذه الحالة يأذن القاضي إلى نائب عنه يكون في الغالب كاتب المحكمة، فقد ورد في إحدى الحجج ما يلي: (بعد تحقق العذر الشرعي وبالإلتماس توجهت أنا أحمد بن محمد عابد المدني المأذون لي من قبل الشرع الأنور لإجراء الخصوص الآتي ذكره في محله ورفعته فتوجهت إلى الدار المعروفة بسكنى مصطفى بن حسن الضابط مهاني الكائنة بالعقبة وعقدت فيها مجلساً شرعياً) (5).

ومن الملحوظات التي ترد أن الحجج الشرعية تختتم بالتاريخ الهجري فقط دون ذكر للتاريخ الميلادي، ثم يتم إمضاء القاضي والكاتب، ويرافق ذلك وجود أختام للمدعي والمدعى عليه والشهود⁽⁶⁾.

(1) س ش العقبة، 18 / الحجة / 1336 هـ ص 8.

(2) س ش العقبة، 18 / الحجة / 1336 هـ ص 8.

(3) س ش العقبة، 13 / محرم / 1337 هـ ص 14.

(4) س ش العقبة، 30 / شعبان / 1337 هـ ص 58.

(5) س ش العقبة، 23 / الحجة / 1336 هـ ص 7.

(6) س ش العقبة، 20 / ربيع آخر / 1337 هـ ص 34.

ومن موظفي القضاء الشرعي:

أ- القاضي:

يلقب أحياناً ب(حاكم الشرع الشريف) كما جاء في بعض الحجج⁽¹⁾، و يسمى أيضاً (الحاكم الشرعي)⁽²⁾.

ومن القضاة الذين حكموا العقبة :-

1- محمد كامل شيحة قاضي العقبة في الفترة 29 محرم 1336هـ - 2 ذي القعدة 1336هـ⁽³⁾

2- عبد الرحمن بن سليمان الددة تمتد فترته 12 ذي الحجة 1336هـ - 20 ربيع الآخر 1337هـ⁽⁴⁾

3- احمد مسعود الدباغ تمتد فترته 5 رجب 1338هـ - 14 رجب 1339هـ⁽⁵⁾

4- القاضي عمر بن صديق جان قاضي العقبة في الفترة 3 ذي القعدة 1339هـ - 12 رمضان 1340هـ⁽⁶⁾.

5- القاضي محمد كما يفهم من توقيعه على سجل محكمة العقبة الذي تمتد فترته 19 محرم 1341 - 2 ربيع الاول 1341هـ⁽⁷⁾

6- القاضي عثمان عبد الحفيظ الواضح من تدقيقه على السجل وتمتد فترته

(1) س ش العقبة ، 23 / الحجة / 1336هـ ص 7 .

(2) س ش العقبة ، 14 / رجب / 1338هـ ص 82 .

(3) س ش العقبة ، 29 محرم 1336هـ، ص 1، س ش العقبة ، 2 ذي القعدة 1336هـ، ص 10

(4) س ش العقبة ، 12 ذي الحجة 1336هـ، ص 11، س ش العقبة 20 ربيع الآخر 1337هـ، ص 68

(5) س ش العقبة 5 رجب 1338هـ، ص 140، س ش العقبة 4 رجب 1339هـ، ص 206

(6) س ش العقبة 3 ذي القعدة 1339هـ، ص 214، س ش العقبة 12 رمضان 1340هـ ص 230 و ص 225

(7) س ش العقبة، 1 محرم 1341، ص 238؛ س ش العقبة، 2 ربيع الاول 1341، ص 247

2 ربيع الاول 1341 - 30 شعبان 1343 هـ (1) .

7- القاضي الشيخ قاسم فوزي القيسي الذي عينه سمو الامير بتاريخ 18 ذي القعدة 1338 (2)

ب- وكيل القاضي: وهو الشخص الذي ينوب عن القاضي ، ويقوم مقامه .
ومن الذين شغلوا هذه الوظيفة :

1- محمد جميل اسماعيل، وشغل هذه الوظيفة بعد القاضي عبدالرحمن الدده (3)

2- احمد محمد عابد المدني، وشغل هذه الوظيفة بعد النائب السابق محمد جميل اسماعيل، وبدأت فترته (19 جمادى الآخر 1337 هـ - 30 جمادى الآخر 1337 هـ) (4)

3- احمد مسعود الدباغ: عمل كنائباً للقاضي في الفتره (17 رجب 1337 هـ - 30 جمادى الآخر 1337 هـ) (5).

(1) س ش العقبة 2 ربيع الاول ، ص 248، س ش العقبة 30 شعبان 1343 هـ، ص 426

(2) العاصمه ، العدد 50 ، الخميس 18 ذي القعدة 1338 هـ / 14 ايلول 1919 ، ص 2

(3) س ش العقبة، 4 جمادى الاول 1337 هـ، ص 70 . 2.

(4) س ش العقبة، 19 جمادى الآخر 1337 هـ، ص 76 ؛ س ش العقبة، 30 جمادى الآخر 1337 هـ، ص 87

(5) س ش العقبة 17 رجب 1337 هـ، ص 90 ؛ س ش العقبة 30 جمادى الآخر 1338 هـ.

4- احمد محمود النابلسي: وهو من صانور - قضاء جنين في نابلس⁽¹⁾، وقد شغل هذه الوظيفة لمرتين الفترة الاولى تمتد (7 رمضان 1339هـ - 7 شوال 1339هـ) ⁽²⁾ والثانية بعد القاضي بعد انتهاء عمل القاضي عمر جان (12 ذي الحجة 1340هـ - 12 محرم 1341) ⁽³⁾.

جـ - الكاتب: من مهام الكاتب بالإضافة لتدوين الحجج والمحاكمات أنه يشرف على أموال التركات حين وفاة أصحابها، خاصة إذا لم يُعرف وارث للمتوفى، وذلك لعدم وجود مأمور مالي في العقبة، ومن ذلك ما ورد أن المتوفى حسن جيني قد ترك تركة هي تحت يد كاتب المحكمة الشرعية⁽⁴⁾، كما أن القاضي قد ينيب كاتب المحكمة في الكشف عن الأمكنة والمحلات التي يتوجب معاينتها لأن لها علاقة بالقضية الشرعية، ومثال ذلك؛ (ولدى الكشف عن العشة المذكورة تبين أن الفسحة التي أمامها مقدار طولها عشرة أذرع) ⁽⁵⁾، ومن مهام الكاتب أيضاً أنه كان يمضي مكان الشهود أو المدعي أو المدعى عليه، ومن ذلك أن محمد صادق كاتب محكمة العقبة أمضى عن الشاهد زكي بن محمد الشامي وعن الشاهد مصطفى الدمشقي ثم كتب (أمضيت عنهم بإذنهم) ⁽⁶⁾. كما كان الكاتب ينوب عن القاضي في حال غيابه⁽⁷⁾.

ومن الذين شغلوا منصب كاتب للمحكمة الشرعية ؛ أحمد بن محمد المدني⁽⁸⁾، والشيخ محمد صادق بن الشيخ أحمد ⁽¹⁾، ويوسف بن عثمان أمير⁽²⁾، وأحمد بن محمود⁽³⁾.

(1) احسان النمر، من السويس الى العقبة، ص 89 .

(2) س ش العقبة ، 7 رمضان 1339هـ، 207؛ س ش العقبة 7 شوال 1339؛ ص 213.

(3) س ش العقبة، 12 ذي الحجة 1340هـ، ص 231 ؛ س ش 12 محرم 1341 ص 238.

(4) س ش العقبة ، 15 / الحجة / 1336هـ، ص 8 .

(5) س ش العقبة ، 26 / الحجة / 1336هـ، ص 14 .

(6) س ش العقبة ، 13 / محرم / 1337هـ، ص 14 .

(7) س ش العقبة ، 29 / جمادى الآخر / 1337هـ، ص 43 .

(8) س ش العقبة ، 23 / الحجة / 1336هـ، ص 7.

5.3 المجالس الإدارية:

1- مجلس إدارة القضاء:

نصت المادة السابعة والأربعين من نظام إدارة الولايات الصادر عام (1281 هـ / 1864م على تشكيل مجلس إدارة القضاء برئاسة القائمقام رئيساً والحاكم الشرعي ومدير المال، وكانت التحريرات والمفتي ورؤساء الطوائف غير المسلمة اعضاء طبيعيين (4).

الأعضاء المنتخبين ثلاثة أعضاء والهدف من إنشاء هذه المجالس:

أعطاء السكان المحليين فرصة للمشاركة في إدارة شؤونهم المحلية، ويشترط في العضو المرشح ان يكون من اتباع الدولة العثمانية ويدفع الضريبة سنويا في الخزينة لا تقل عن 150 قرش وان يتجاوز الثلاثين من عمره وإن يكون على معرفة بالقراءة والكتابة وأن يكون من أهالي القضاء او القرى التابعة له وإدارة القضاء (5).

ينظر المجلس الإداري في القضاء ونفقاته وتدقيق الميزانية فيه وتقسيم التكاليف المفروضة بقرار مجلس إدارة القرى والمجال التابعة للفقراء وإدارة ما في القضاء من اموال للدولة والمحافظه عليها واتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع مستوى الحياه الاقتصادية التعليم والصحية وانشاء الطرق بين القرى والإشراف على تقسيم الأراضي أو للنظر في المبيعات والمزادات العائدة للدولة والمصادقة على المجالس البلدية (6).

أما مجلس قضاء إدارة العقبة فاعضائه هم القائمقام والقاضي والمفتي ومدير المال وكاتب التحريرات من أعضاء مجلس لادارة هما علوي صالح وصالح

(1) س ش العقبة ، 15 / الحجة / 1336 هـ ص 8 .

(2) س ش العقبة ، 10 / رجب / 1337 هـ ص 52 .

(3) س ش العقبة ، 18 / جمادى الأولى / 1338 هـ ص 69 .

(4) الطراونة ، تاريخ منطقة البلقاء ، ص 97.

(5) الطراونة ، تاريخ منطقة البلقاء ، ص 94.

(6) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ، ص 94؛ 97 .

ابو بكر وحسن اغا الفاخري علي عبد الفتاح الشيخ حسن بن صالح الكباريتي والشيخ محمود بن علي طهافي (1).

وكاتب التحريرات في العقبة هو نجيب افندي بن الشيخ أمين اليافي وذلك سنة 1338هـ (2). ومهمته إدارة جميع المكتبات والقيود والمحافظة عليّة (3).

2- المجلس البلدي:

ظهرت المجالس البلدية في الدولة العثمانية بعد صدور نظام إدارة الولايات العمومية في 29 شوال 1287هـ / 21 كانون الثاني 1871م ، إذ نصت المادة 111 منه على تشكيل مجالس بلدية للنظر في الأمور البلدية في المدينة أو القصبّة التي تكون مركزاً للولاية أو لواء أو القضاء (4).

واجبات ومهام المجلس البلدي:

لقد حددت المادتان السابعة والثامنة من تعليمات ترتيب مجالس الدوائر البلدية الوظائف والمهام التي تقوم بها البلدية وهي:

- نظافة البلده وتنظيماتها المتمثلة في عمل الأزقة والأرصفة ومجاري المياه واشعال القناديل ليلاً ومراقبة المكاييل المستعملة مثل القبايين والموازين والأوزان والكيلات والأذرع ومراقبة الخفراء ليلاً وخسته خانات (المستشفيات)، وعلى منع الأشياء المظرة بالصحة وإصلاحها، ومنع الإحتكار، وتسهيل حاجات العواجز والفقراء (5).

(1) س ش العقبة ، 8 ربيع الاول 1341 ، ص250(القبلة، عدد 237، 5 ربيع الاول 1337 هـ) ص 3.

(2) س ش العقبة ، 13 رجب 1338 ، ص149

(3) الدستور ج 1 407 .

(4) الدستور، ج 1 ، ص418.

(5) نوفان الحمود السوارية ، سجلات قرارات مجالس البلدية مصدراً لدراسة تاريخ المدينة الاردنية ، ص265(سيشار له السواريةنسجلات قرارات مجالس البلدية).

شروط من يرأس المجلس البلدي:

- 1- أن يكون من مواطني القضاء.
- 2- أن لا يقل عمره عن 25 سنة.
- 3- أن لا يكون محكوماً عليه بجناية مخلة بالاخلاق والشرف.
- 4- أن لا يكون عضواً في مجلس بلدي آخر أو يشغل أي وظيفة أخرى في القضاء (1).

ويتألف المجلس البلدي من الرئيس ومساعدته وستة أعضاء، وجميع هؤلاء منتخبين مدة سنتين يجب تغير نصف الاعضاء سنوياً ، وتضم البلدية موظفين آخرين تشارك بهم مهمة تنفيذ قرارات المجلس البلدي ، كالطبيب والمهندس والقابلة والمفتش وامين الصندوق، والجابي ، والخفير. (2).

أما بداية تشكيل المجلس البلدي فليس هناك إشارات صريحة بذلك فأشارة مجلة الدار به بأنه في العقبة إدارة وحامية تحت رئاسة قائمقام، ويشير المنزلاوي الى وجود مجلس يكون من ثلاث أعضاء هم:

- 1- عبدالفتاح عفيفي.
- 2- محمد فاضي أبو بكر
- 3- صالح آغا الكباريتي.

ولكن لا يعرف هل هو مجلس إدارة القضاء أو مجلس بلدي العقبة (3).
رؤساء بلدية العقبة:

- 1- محمد حوات سطوحي بن علي الصويصي فيشير السجل لوجوده. فقد تم تعيينه من قبل الأمير فيصل عند دخوله العقبة 1336هـ. (4).

(1) محمد كرد علي ، الخطط الشام، ج5 ، ط3، مكتبة النوري 1983م، ص132-133

(2) الدستور، ج1 ، ص 433؛ القبله، كربيع الاول 1337، عدد 237، ص3.

(3) المنزلاوي، ادارة العقبة ، ص60 و 93.

(4) س ش العقبة، 9 ذي الحجة 1336، ص10، س ش العقبة 4 ربيع الاول 1337 ص52

2- علاوي بن صالح الكباريتي فيشير سجل المحكمة الشرعيه في العقبة إلى أن علاوي بن صالح الكباريتي كان يشغل رئيس البلدية بتاريخ 1/5 ذي القعدة 1338 / 17 تموز 1920م⁽¹⁾.

3- حسن بن حسين الفاخري ويشير للسجل الشرعي انه بتاريخ 8 ربيع الثاني 1341هـ / 28 تشرين الثاني 1922م كان حسن الفاخري رئيساً لبلدية العقبة في فترة القائمقام شريف بن حمد الشاكري⁽²⁾.

4- إسماعيل الكروي فقد تولى رئاسة البلدية سنة 1340هـ / 1921م⁽³⁾.

5- أحمد محمود آغا الجرار فقد شغل رئيساً لبلدية العقبة وكتائباً للقاضي الشيخ عمر جان المكي وذلك سنة 1340هـ / 1921م⁽⁴⁾.

6- خالد المنزلاوي ياسين وقد عينه الشريف حسين بن علي رئيساً للبلدية بعد قدومه للعقبة وذلك (1924-1931)⁽⁵⁾.

كما يشير السجل الشرعي إلى بعض أعضاء المجلس البلدي ونواب الرئيس ومنهم:

1- محمد بن صالح فذكر في السجل الشرعي على أنه نائب الرئيس علاوي ابن صالح الكباريتي.

2- سفيان بن محمد الكيال⁽⁶⁾.

3- عثمان حسنين⁽⁷⁾.

من أعضاء المجلس البلدي:

1- محمد بن صالح الكباريتي.

(1) س ش العقبة 15 ذي القعدة 1338هـ، ص 171 و 189.

(2) س ش العقبة، 12 جمادى الثاني 1342.

(3) الماضي وسليمان موسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ص 78 .

(4) النمر، من السويس الى العقبة، ص 89 .

(5) الذنبيات، العقبة ماضيها وحاضرها، ط 1، ص 90 .

(6) س ش العقبة 15 ذي القعدة 1338، ص 171

(7) القبلة، ربيع الاول 1337، عدد 237، ص 3

2- حسن بن عيد ويبدو أنه نفس العضو أو النائب السابق العلاوي الكباريتي رئاسة البلدية ولكنه الآن عضو في مجلس بلدي برئاسة حسن بن حسين الفاخري (1).

3- جابر محمد .

4- شعبان كمال (2).

ومن الذين شغلوا وظيفة الكاتب وأمين الصندوق يوسف صويص، ويوسف بن سالم الصعيدي (3).

ومن مفتشي بلدية العقبة اسماعيل بن موسى أفندي الذي مهمته النظر والتدقيق في نظافة المحلات وتزويرها وصيانتها وتفتيش الأسواق وأسعار المواد المعروضة (4).

ومن الأطباء حمدي بك طبيب مستشفى العقبة وهو من أهالي الشام (5)، ومن الجباه سلوم عبادي. ومن الذين شغلوا وظيفة الشاويش عبد الهادي رمضان. بالإضافة الى هؤلاء يكون هناك حرس للسوق ولهم شيخ (6).

6.3 الجهاز العسكري والأمني في العقبة:

قسمت الدولة العثمانية عسكريا إلى سبع دوائر انتخابية في كل دائرة جيش خاص بها وكان الجيش السلطاني الخامس " بشنجي اردو همايون دائرة سي" يربط في بلاد الشام وذلك في الفترة 1281-1337 هـ/1864-1918م ، وتغير اسمه سنة 1327هـ/1909 الى الجيش السلطاني الرابع " دردنجي اردواهمايون دائرة سي " وكانت قيادته في مدينة دمشق وقسم الجيش الى فرع من الخيالة والمشاة

(1) س ش العقبة، 8 ربيع الاول 1341 هـ، ص 250 .

(2) القبله، 5 ربيع الاول 1337م، عدد 237، ص 3.

(3) القبله، 5 ربيع الاول 1337 هـ ، عدد 237، ص 3؛ س ش العقبة 9 صفر 1337، ص 45.

(4) س ش العقبة ، 12 ذي القعدة 1337 هـ ، ص 106.

(5) س ش العقبة، 9 شوال 1336 ، ص 4.

(6) القبله، 45 الاول 1337 هـ، عدد 237، ص 3.

والمدفعية، وفي كل فرقة لوائين وكل لواء تشكل من الآيين ، والآي مكون من اربعة طوابير⁽¹⁾ والعقبة قبل عام 1309هـ/ 1892 كان يوجد بها حامية مصرية تتكون من ضابط وعشر جنود⁽²⁾. وعندما تسلمت الدولة العثمانية العقبة وضعت بها حامية وإدارة برئاسة قائمقام وأصبحت تتبع للجيش الخامس الهمايوني في دمشق. وفي بداية ظهور المشكلة وتازمها سنة 1324هـ/ 1906 كان البكباشي صدقي افندي قائد العقبة هو من يفاوض براملي الى ان حضر رشدي باشا قمندان العقبة آنذاك⁽³⁾ الذي أنعمت عليه الحضرة السلطانية برتبة (ميرالوا) اي أمير اللواء في 27 ذو القعدة 1324هـ/ 23 يناير (كانون الثاني) 1906 وتكليفه بمهام مشكلة العقبة وبان لا يسمح باي تعد على العقبة⁽⁴⁾.

يذكر رشدي باشا في كتابه (مسألة العقبة) حجم الجيش العثماني الموجود في العقبة عند بداية المشكلة فكان مكون من :

- 1- 170 جنديا من الطابور الرابع للألاي (الفيلق) الثاني والستين .
 - 2- فرقتين نظاميتين .
 - 3- 40 جنديا من الطابور التاسع النشانجي للجيش الخامس الهمايوني .
 - 4- 15 فارساً من الطابور التاسع النشانجي للجيش الخامس الهمايوني⁽⁵⁾.
- أقسام الأمن :

يقسم الأمن الى ثلاث أقسام:

أ- قوات الضابطة: بموجب نظام إدارة الضابطة 1286/1869م، قسمت العساكر الضابطة في كل ولاية إلى مشاه وخياله بحيث يشكلان الآيا واحده وكل

(1) الطراونة ، تاريخ منطقة البلقاء، ص120

(2) لعمر، النزاع التركي والمصري ، ص17 و19؛

(3) متولي ، مشكلة طابا ، ص74

(4) متولي ، مشكلة طابا ، ص85.

* البكباشي، كلمة تركيا الاصل مكونه من مقطعين البيك تعني الف وباشي تعني قائد (أي قائد مسؤول عن الف جندي)، (شمس الدين سامي، المعجم التركي التراثي، ص1113.

(5) متولي ، مشكلة طابا ، ص79.

الأي يتكون من طابورين إلى عشرة طوابير وقسم الطابور إلى بلوكات وكان البلوك يتكون من خمس إلى عشرة طواقم وتختلف أطقم الخيالة عن المشاة ، فطقم الخيالة يتكون من أربعة فرسان، بينما أطقم المشاة يتكون من ثمانية انفار إضافة إلى نفرين ضباط (قول وكيلى) وكيل الحرس ومعاونيه ، وعلى رأس هيئة الضابطه في مركز الولاية ضابط الآلاي برتبة ميرالاي وكان في اللواء أيضاً قائد برتبة بكباشي، وكان في مركز القضاء قائد للبلوك برتبة يوز باشي. ويتراوح راتب الفرد منهم من 200 إلى 300 قرش شهرياً.

كان سلك الشرطة (الضابطة) مفتوحاً أمام من يريد من أبناء أي ولاية للانتظام به على أن لا يقل عمره عن عشرين سنة ولا يتجاوز الخمسين وكانت مدة الخدمة سنتين لا يجوز خلالها عزل الشرطي إلا عند العجز الصحي أو الانحراف الشديد عن أصول وظيفته (1).

مهمة قوات الضابطة:

حفظ الأمن والنظام، و ضبط المجرمين، وملاحقة اللصوص وقطاع الطرق، واحضار المتهمين إلى المحكمة، و الاشراف على المسجونين و اطفاء الحرائق، ونقل الرسائل والمعاملات الحكومية، ومرافقة جباه الدولة أثناء التحصيل.

ب- قوات الزاندرمه: تقيم في المخافر داخل حدود المدن والقضبان وخارجها ومهمتها:

حفظ الأمن وملاحقة الاشقياء ومراقبة الحدود لمنع التهريب وحماية السكة الحديدية الحجازية من اعتداء القبائل البدوية ورعاية شؤون المهاجرين (2).

ج- قوات البوليس: صدر نظام قوات البوليس 23 ربيع الاول 1284هـ/ 25 تموز 1867م ، ومهمته:

معرفة أشغال الكلية والجزئية التي يجب أن يعرفها ويتعلمها ويطلع عليها مأمور الحكومة في الأمور المتعلقة في الدولة والخصوصيات العائدة للدولة والسكان مهما

(1) لدستور، ج2، ص651

(2) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص124 و 126.

كانت في أوقاتها وحقائقها وإخراجها إلى الوجود وإخبار مأموري الحكومة بحقائقها والاجتهاد والاصلاح في الامور التي تكون مخالفة للنظام والتنبيهات وفقا للقانون والنظام ومراقبة الأجانب في المنطقة والتدقيق في جوازات السفر وتذاكر القادمين وتسليم المشبوهين ومراقبة النظافة والأسعار والأوزان والمقاييس⁽¹⁾.

كما يذكر رشدي باشا قوات الجيش التي شاركت معه في مشكلة العقبة حتى تحديد الحدود بين الحجاز ومصر ومنهم:

- 1- قمندان العقبة أمير اللواء رشدي باشا.
 - 2- الأمير الای اركاب حرب مضفر بك (قائد اللواء).
 - 3- البكباش فهمي بك.
 - 4- قول اغاسي اسعد افندي.
 - 5- قمندان المركز البكباش محمود افندي.
 - 6- رئيس المهمات العسكرية قول اغاسي فؤاد بك .
 - 7- قمندان البطارية اليوز باشي محمد علي افندي.
 - 8- قمندان فرقة البغاله من الفرسان الملازم راضي افندي.
 - 9- البكباش محمود افندي وقول اغاسي احمد افندي من الطابور 20 في الفيلق 62 من فرقة الحجاز العسكرية ويضم طابوره:
- أولاً: البلوك رقم (1) وبه:
- اليوز باشي محمد آغا، والملازم أول كمال افندي ، والملازم ثاني مصطفى افندي، و الملازم ثاني سليمان افندي .
- ثانياً: البلوك رقم(2) وبه:
- الملازم أول محمد أمين أفندي، والملازم ثاني عبد الرحمن افندي، ولمازم ثاني محمد افندي.
- ثالثاً: البلوك رقم(3):

(1) الدستور، ج2، ص667..

اليوز باشي سليمان آغا، والملازم أول عثمان أفندي، والملازم ثاني رسم أفندي، والملازم ثاني شكري أفندي.
رابعاً: البلوك رقم (4):

اليوز باشي مصطفى أفندي، وملازم أول مصطفى وصفي أفندي، وملازم ثاني محمد خلوصي أفندي.
خامساً: البلوك رقم (5):

اليوز باشي عبد الله أفندي، والملازم أول عبد الله أفندي، و الملازم ثاني حلمي أفندي، وكاتب الطابور اسماعيل حقي أفندي.

بكباشي الرديف في ماردين مصطفى أفندي وقول اغاسي رائف أفندي من الطابور (2) في الفيلق 57 الخاص بالجيش الرابع ويضم الطابورو البلوك رقم (1) وبه اليوز باشا ابراهيم أفندي والملازم أول نسيم بك والملازم الثاني رشدي أفندي.

بلوك رقم (2) وبه اليوز باشا مصطفى أفندي والملازم الثاني يعقوب أفندي.
بلوك رقم (3) وبه: الملازم الثاني حسن أفندي. بلوك رقم (4) وبه اليوز باشا درويش علي أفندي والملازم أول حمدي أفندي والملازم ثاني محمد أمين أفندي وكاتب الطابور محمد أفندي⁽¹⁾.

بلوكات النشانجي من الطابور (9) من الجيش الخامس وتضم البلوك رقم (2) وبه الملازم أول أحمد أفندي واليوز باشا محمد علي آغا والملازم ثاني سعيد أفندي والملازم ثاني راضي أفندي.

بلوك رقم (4) وبه ليوز باشا شكري بك والملازم ثاني إبراهيم خليل أفندي والملازم ثاني محمد علي أفندي .

البلوك الأول من المدفعية المتحركة الفيلق 25 في الجيش الخامس ويضم:
اليوز باشا محمد علي أفندي والملازم أول أحمد أفندي والملازم ثاني غالب أفندي والملازم ثاني حسن أفندي.

(1) متولي ، مشكلة طابا، ص 364

كما يضم الجيش افراداً تابعة للجيش تكون مهنية مثل البكباشي طبيب بيطري علي رضا أفندي واليوز باشا عاصم أفندي مصلح المدافع عمر أفندي والنجار مصطفى أفندي والحداد صابر أفندي⁽¹⁾.

كما كان يرافق الجيش هيئة صحية تقوم على خدمة الجيش وهم قول اغاسي عارف افندي تابع لطابور رقم(2) من الفبلق 62 من الطابور رقم (4) المدني وبه طاهر افندي اليوز باشا محمود افندي خالد أفندي اما الاطباء منهم توفيق أفندي سعيد افندي شاكر أفندي محمد خالد أفندي و الجراحون منهم توفيق أفندي⁽²⁾.

عند دخول قوات الثورة العربية للعقبة كان بها حامية عثمانية تتكون من: 700 جندي و 30 ضابط مزودين بالاسلحة الضرورية⁽³⁾.

وبعد استقرار الوضع في العقبة نظم الأمير فيصل القوات العسكرية فيها فكانت عبارة عن ثلاث كتائب مشاة تتكون كل كتيبة من ثلاث سرايا وعدد القوات النظامية يزيد عن اربعة الاف جندي وتتبع قيادة العقبة العسكرية للواء الثالث الذي يتولى قيادة اللواء علي خلقي باشا فكان القائد اللواء جعفر العسكري⁽⁴⁾، وكما كلف الأمير جهاز الشرطه بحفظ النظام داخل العقبة لمنع المشاجرات وتنفيذ اوامر الحكومة وتسوية النزاعات القائمة بين التجارة والباعه وفض النزاعات داخل السوق، وملاحقة اللصوص وقطاع الطرق وضبط المجرمين والمحليين بالاداب والاشراف على المسجونين⁽⁵⁾.

(1) متولي، مشكلة طابا، ص267.

(2) متولي، مشكلة طابا، ص267.

(3) موسى ، لورانس والعرب، ص109 (سيشار له موسى لورانس العرب)

(4) الموسى ، عمارة شرق الاردن، ص45-46.

(5) قضاء معان ، زيد دباس، ص157

وبعد سقوط الحكم الفيصلي أعيدت تبعية العقبة للحجاز، فقام الملك حسين بحفظ ١- لأمن والنظام فقد عمل على شراء قاطرات جديدة لاعادة تشغيل سكة الحديد، كما اشترى سفينتين بخاريتين لاعادة الملاحة الى خليج العقبة (١)

كما اوجدت في العقبة دائرة للشرطة فقد عهدت الحكومة بحفظ النظام في الداخل بجهاز الشرطة الذي قامت المملكة بتشكيله 20 ربيع الثاني 1330هـ شباط 1917، ومهمته هي نفس المهمة في العهد الفيصلي وكان على رئيس الشرطة أن يرفع تقريراً مجملًا بكل 24 ساعة إلى حاكم المنطقة أو البلدة بالحوادث المتعلقة بدائرته، ورؤساء الشرطة غير مخونين بحبس الاهالي إلا في ضوء صلاحياتهم، كما حظر على مدير الشرطة ضرب الشخص او الامر بتنفيذ ذلك انما يحال الى محكمة تضم حاكم المدينة رئيساً ووكيل المالية ورئيس الكتاب في المحكمة الشرعية. وانيط قبول الافراد في جهاز الشرطة بمجلس خاص برئاسة حاكم المدينة وعضوية رئيس البلدية وقائد الحامية فيها ، وهناك عقوبات للمخالفات التي يرتكبها الشرطة، كإهمال الواجب والرشوة . وتتم المحاكمة من الهيئة التي شكلت المحكمة السابقة ولها صلاحيات في عزل الشرطي في حالة توفرت المسببات كما وجد في كل مركز من مراكز الشرطة في المملكة دفاتر خاصة بأسماء منتسبيها منذ بدء خدمتهم، ولكل موقع كشوف خاصة برواتب أفرادهم مع كشف خاص بأفراد الشرطة السرية، وهذه الكشوفات على نسختين ، نسخة لموقع الشرطة ونسخة للإدارة المركزية التي شكلت في وزارة الحربية لتدقيق في الرواتب المدفوعة لأفراد الشرطة (2).

من افراد جهاز الشرطة في العقبة:

حاكم الشرطة في العقبة:

أ- الحاكم إبراهيم بك ابي الهدى (3).

(1) نجدت صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز) ج4 دار الساقى ، بيروت 1996، ص 443-447 (سيشار له صفوة الجزيرة العربية)

(2) وهيم، مملكة الحجاز، ص 145-146.

(3) العاصمة، 16 جماد الثاني 1337/8 اذار 1919، عدد 9، ص 6.

ب- الحاكم يونس خشيزم وقد شغلها سنة 1336هـ/1917م⁽¹⁾.

2- قائد الشرطة فقد تولى هذه المهمة:

أ- أحمد أفندي رفعت⁽²⁾.

ب- توفيق بيك عبد القادر وكان قائداً للشرطة سنة 1337هـ/
1918م⁽³⁾.

ج- صبري بن خالد الحمصي⁽⁴⁾.

3- وكيل قائد الشرطة وممن شغلوا هذه الوظيفة:

أ. صبري بن محمد الخالدي وذلك بتاريخ 13 محرم 1337هـ/ 19
تشرين اول 1918م⁽⁵⁾.

ب. حسين محمد اسكوب وكان تعيينه 8 ربيع الاول 1337هـ/ 12
كانون اول 1918م⁽⁶⁾.

ج- عمر أفندي الصباغ⁽⁷⁾.

4- مانع الشرطة:

أ- محمد رستم بن سليمان الصفدي⁽⁸⁾.

ب- محي الدين يونس حيث شغل هذه الوظيفة سنة 1336هـ/
1917م⁽⁹⁾.

(1) س ش العقبة، 9 رمضان 1340، ص 227.

(2) س ش العقبة، 17 رجب 1337، ص 97.

(3) س ش العقبة، 13 محرم 1337، ص 3.

(4) القبلة، 8 ربيع الاول 1337، عدد 238 ص 3.

(5) س ش العقبة، 13 محرم 1337، ص 3.

(6) القبلة، 8 ربيع الول 1337، عدد 238، ص 3.

(7) س ش العقبة، 27 محرم 1343هـ، ص 375.

(8) س ش العقبة، 14 صفر 1337، ص 45.

(9) س ش العقبة، 26 ذي الحجة 1336هـ، ص 28.

5 - امير الشرطة:

أ- محمد بن ذيب بن علي الدمشقي بتاريخ 12 محرم 1337هـ/18 تشرين ول 1918م⁽¹⁾.

6- كاتب شرطة العقبة:

أ- علي بن احمد مصري سنة 1337هـ/1918م⁽²⁾.

ب- محمود افندي بن فارس الخالدي سنة 1341هـ/1922م⁽³⁾.

كما وجد في العهد الملكي في العقبة مفرز رشاش لهم نائب ضابط وعريف بالإضافة الى 50 جندياً بامر القائمقام .

عندما نظمت حكومة المملكة الحجازية الشرطة اعتبرت لواء الرشاش أعلى تشكيلات هذا الصنف، ويتألف من اربعة كتائب رشاش، والكتيبة تنقسم الى اربعة صفوف رشاش (2 هجانه، 2 بغاله) الصف يقسم إلى أربعة مفرزات رشاش (2 هجانه، 2 بغاله) والمفرزه من ستة رشاشات، وخصص لكل رشاش ستة جنود ونائب وعريفان وثمانون بقال وستة خيول⁽⁴⁾.

ومن موظفي مفرزه رشاش العقبة:

1- قائد المفرزه: ومن الذين شغلوا هذه الوظيفة، اسماعيل بن اسحاق خان سنة 1341هـ/1922م⁽⁵⁾.

2- وكيل قائد المفرزه وشغل هذه الوظيفة محمود افندي بن فارس سنة 1341هـ/1922م⁽⁶⁾.

3- نائب جنود مفرزة العقبة سليم بن جمعة سنة 1341هـ/1922م⁽⁷⁾.

(1) س ش العقبة، 12 محرم 1337، ص 28.

(2) القبله، 8 ربيع الاول 1337هـ، ص عدد 238، ص 3.

(3) س ش العقبة، 11 شوال 1341هـ، ص 283.

(4) وهيم، مملكة الحجاز، ص 135.

(5) س ش العقبة، 21 رمضان 1341، ص 276.

(6) س ش العقبة، 28 رمضان 1341، ص 265.

(7) س ش العقبة، 21 رمضان 1341، ص 277.

ب- المشاه:

وهي من ضمن القوات البرية النظامية التي صادقها مجلس الوزراء وقررها الملك ضمن قانون تشكيلات الجند.

قوة المشاه تتكون من فرقتين والفرقة من لواءين، واللواء من أربعة كتائب والكتيبة من أربعة صفوف والصف من ستة أقسام والقسم من ستة أفراد (طاقم) والجزء من الطاقم من 20 جندياً يرأسهم نائب وعريفات والقسم يرأسه زعيم يرافقه ملازمات أول وثان، ونقيبين وستة نواب و12 عريفاً مع 100 جندي⁽¹⁾، وقد أشار احسان النمر إلى وجود خمسة من المشاه⁽²⁾.
من القوات الموجودة في العقبة قوة الهجانة:
أ- قوة الهجانه:

يتألف كل لواء من ست كتائب، ولكتيبه ستة صفوف والصف ست كوكبات، والكوكبه من ست سرايا، تضم السريه 25 جندياً والسريه يرأسها نائب واحد وعريف، يرأس الكوكبه زعيم يساعده ملازم أول وضابطان برتبة ملازم ثان ونقيبان وستة نواب و12 عريفاً ثم 150 جندياً مع عدد من الحيوانات⁽³⁾. تشير سجلات محكمة العقبة لوجود ثلاث سرايا من الهجانه ومن جنود وافراد، ومن أفراد هذه القوات:

- 1- قائد عموم سرايات الهجانه بالعقبه الشيخ اسماعيل بن اسحاق خان⁽⁴⁾.
 - 2- قائد السريه الاولى: الشيخ انيس بن سليم بن انيس الشربجي وهو برتبة ملازم أول وذلك سنة 1343هـ/1924م.
- كما أشار السجل إلى وجود سريه ثالثة في العقبة، ومن جنودها مثلاً:
- عبد بن عبد الرحمن البيشي⁽¹⁾. وكاتب سرايات الهجانه في العقبة: الشيخ أحمد أيوب وذلك سنة 1342هـ/1923م⁽²⁾.

(1) وهيم، مملكة الحجاز، ص132.

(2) احسان النمر، من السويس الى العقبة عبر سيناء، ص96.

(3) وهيم، مملكة الحجاز، ص136.

(4) س ش العقبة، 10 رجب 1342هـ، ص324.

الجهاز الإداري للجيش في العقبة:

قسمت المملكة الحجازية الجهاز الإداري وفق التنظيمات التي وضعتها وكالة الحربية لتسير إدارة الجيش وهي:

1- الأركان الحربية العامة تضم: رئيس الأركان الحربية العامة ومرافق الرئاسة.

2- شعبة المعاملات وتنقسم إلى مدير الشعبة ملحق وكاتب .

3- شعبة المحاسبات رئيس المحاسبات العامة وأعضاء.

4- شعبة الأوراق مديريةية الأوراق ومعاون الأوراق .

5- شعبة الصحة: تضم رئيس الصحة، وطبيب أول.

6- المحكمة العسكرية تضم: الرئاسة، وأربعة أعضاء.

7- مستودع الأرزاق، تضم المدير، والمعاون، والكاتب.

8- مستودع التجهيزات: المدير والمعاون والكاتب.

9- هيئة الاحضارات، وتضم الرئيس وأربعة أعضاء⁽³⁾.

من موظفي الإدارة العسكرية في العقبة: الشريف محمد علي بدير مدير المتستودعات، كما تولى إدارة المستودعات: أحمد نجيب النمر النابلسي⁽⁴⁾.

وكاتب الحاسبة باللوازمات العسكرية بالعقبة: رستم ابن منيب عاشور النابلسي⁽⁵⁾.

وكاتب دائرة الادارة العسكرية في العقبة: هو صديق بن عبد الكريم بن عبد الله البوقري⁽⁶⁾.

(1) س ش العقبة، 21 صفر 1343، ص 385.

(2) س ش العقبة، 5 رجب 1342هـ، ص 323.

(3) وهيم، مملكة الحجاز، ص 142.

(4) احسان النمر، من السويس الى العقبة عبر سيناء، ص 53.

(5) س ش العقبة، 1 ربيع الاول 1337هـ، ص 49.

(6) س ش العقبة، 20 ذي الحجة 1336هـ، ص 21.

كما أشار السجل إلى الموظفين في الإدارة العسكرية دون ذكر وتحديد لوظائفهم

وهم:

أ- حسين بن محمد بن عبد الله البلو جستاني من أفراد الإدارة بالعسكرية بالجيش العربي بالعقبة⁽¹⁾.

ب- محمد بن صالح بن محمد علي الدياربكري المستخدم في الإدارة العسكرية بالعقبة التابعة للجيش العربي⁽²⁾.

7.3 العقبة والثورة العربية الكبرى:

أدركت الدولة العثمانية أهمية العقبة بعد ظهور شبح الاستعمار الأوروبي في منطقته؛ فحرصت على بقاء خليج العقبة ومضايقه بعيدان عن حرية الملاحة الدولية في معاهدة القسطنطينية سنة 1306هـ/1888م، فأبقت خليج العقبة خليجاً عربياً إسلامياً، وارادة بذلك ان تبقى في راس البحر الأحمر لتقرب تحركات الدول الاستعمارية لذا ابقه في قبضتها⁽³⁾.

وبعد تحول طريق الحج المصري لقناة السويس بدأت الدولة العثمانية تطالب بقلاعها في شمال الحجاز، لكي لا تستخدمها بريطانيا حجة عليها فتطالب بها على انها اراضي مصرية كونها تعتبر نفسها حامية مصر⁽⁴⁾، حتى انه بعد تأخر المصريون بتسليم العقبة بعد تسليم ضبا والمويلح الذي تم 10 فبراير (شباط) بحوالي شهرين أي بتاريخ 15 رمضان 1309هـ/ 1892/4/13م، أخذت الدولة العثمانية تفكر باستخدام القوة للاستيلاء على العقبة ومينائها، في المقابل كانت بريطانيا قد اقترحت إرسال السفينه الحربية البريطانية الراسية انذاك في مدينة السويس الى العقبة ولكن توصل الطرفان المصري والدولة العثمانية لتسوية تسليم العقبة للدولة

(1) س ش العقبة، اربيع الاول 1337هـ، ص49.

(2) س ش العقبة، اربيع الاول 1337هـ، ص51.

(3) يوسف غوانمه، ايله (العقبة والبحر الاحمر)، ص99.

(4) العمرو، النزاع التركي المصري، مجلة الدار، العدد الاول 1979م، ص10.

العثمانية على ان يوافق السلطان بان تدار سيناء بواسطة الخديوي كما كانت تدار ايام والده وجده (1).

وبالرغم من وجود الاسطول البريطاني بالبحر الأحمر وكون العريش مكشوف للعمليات البحرية من البحر المتوسط إلا أن بريطانيا بقيت متخوفة من وجود القوات التركية في ميناء العقبة، فأوعزت لموفدها ببناء مركز على مشارف العقبة، وذلك عند ظهور مشكلة العقبة لولا ان منعتهم القوات التركية وذلك في عام 1324هـ / 1906م (2).

وحتى بعد تسليم العقبة للدولة العثمانية 1309هـ / 1892م، ان شكوك بريطانيا ومخاوفها من احتمالية هجوم على مصر عبر العقبة وسيناء . كونت لجنة من الدفاع الملكي لتدرس إمكانية قيام الأتراك بهجوم على مصر 1332هـ / 1913م، وخلصت اللجنة إلى أنه ليس بإمكان الدولة العثمانية الهجوم في المستقبل القريب بسبب حرب الاحلاف البلقانية ولكن مخاوفها تحققت في الحرب الأولى (3).

ومع الثورة ودخول القوات العربية للعقبة طالبت فرنسا بريطانيا بضرورة الاستيلاء على العقبة لمنع القوات العربية من التقدم الى بلاد الشام ، وذلك لتحقيق اتفاقية سايكس بيكو فأصرت بريطانيا على ضرورة احتلال العقبة خوفاً من الأطماع الالمانية (4).

والدولة العثمانية تدرك أهميتها منذ أن استلمتها من الحكومة المصرية عام 1309هـ / 1892م، فقد وضعت بها حامية أما القوات العربية بقيادة الشريف حسين

(1) المصدر السابق، ص 16 و 17.

(2) العمرو ، النزاع التركي المصري، ص 20.

(3) العمرو، النزاع التركي المصري، مجلة الدارة، العدد الاول 1979، ص 26 و 27.

(4) الموسى، مذكرات الامير زيد، الحرب في الاردن 1917 - 1918، ط 2، مركز الكتب الاردني ، ص 178 (سيشار له الموسى، مذكرات الامير زيد)

فقد ادركت بأن العقبة هي القاعدة لتحرير شرق الاردن وسوريا ومنها يستطيع ان يقطع امدادات الدولة العثمانية مع الشام فيضعف موقفها داخل الحجاز (1).

كما ان الشريف طالب بريطانيا بمساعدته بالمال والسلاح والسفن عندما فكروا بالتوجه للعقبة لتكون منطلقهم الى بلاد الشام إلا أن بريطانيا ردت بأنها لاتملك معلومات اكيدة عن أعمال العدو، كما أنها غير متأكدة من تعاون العرب المحليين مع الشريف بالإضافة إلى جهلها بطوبغرافية المنطقة (2).

أ- مسيرة قوات الثورة نحو العقبة:

بعد إعلان الثورة بتاريخ 9 شعبان 1334هـ / 10 حزيران 1916م، والسيطرة على مكة المكرمة وجدة والطائف توجهت القوات العربية الى الوجه واحتلته في 1336هـ / كانون الثاني 1917م، بعد ان قسمت القوات إلى ثلاثة جيوش:

- 1- الجيش الشمالي مقره ينبع بقيادة الأمير فيصل .
- 2- الجيش الجنوبي بقيادة الامير علي مقره رابغ.
- 3- الجيش الشرقي بقيادة الأمير عبد الله مقره وادي العيس شمال غرب المدينة، وبعد تهديد فخري باشا وتقدمه نحو رابغ قرر قادة الثورة الدفاع عنها باعتبارها مفتاح الطريق الى مكة وقاعدة لعمليات الجيوش العربية الثلاثة؛ فحاصروها إلى أن استسلمت وتوجهوا للوجه واحتلوه، وبذلك فشلت محاولات الدولة العثمانية في استعادة مكة كما انه لم يعد للعرب منافس في غرب الجزيرة العربية (3)، لكن القوات العثمانية بقيت متحصنة بالمدينة

(1) العاصمة، حرب الحجاز، ٤، العدد 90، مج 2، الاثنين، 15 ربيع الاول 1338هـ - 5 كانون الثاني ،

1920م، ص 4

(2) الروسان ، حروب الثورة العربية الكبرى في بلاد الشام و الحجاز . 1916-1918م ص 38 ص 39.

(3) ممدوح الروسان، حروب الثورة العربية الكبرى ، ص 41

المنورة، ولم تنجح القوات العربية في اقتحامها، وبقيت قاعدة للاتراك حتى نهاية الحرب يهدد مدن مكة منها (1).

فما كان من الملك حسين إلا الموافقة على عرض الأمير فيصل الذي يدعو فيه الى القضاء على الأتراك في المدينة سواء بمهاجمتها بشكل مشترك او بقطع خط امداداتها مع الشام، مما يضطرهم الى الخروج من المدينة، ومقابلة العرب بشكل مكشوف او بمحاصرة المدينة من قبل الجيشين الشرقي والجنوبي والتوجه بالجيش الشمالي نحو العقبة واحتلالها لتكون قاعدة متقدمة لتحرير شرق الاردن وسوريا .

في الوقت الذي طرح فيه الأمير عبد الله رأيه بمهاجمة الجيوش العربية الثلاثة للمدينة واحتلالها وبعدها توجه شمالاً لتحرير سوريا والعراق (2).

لكن الشريف لم يفضل مهاجمة المدينة من قبل الجيوش العربية الثلاثة لأن فيها قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنازل قومه ورعيته (3).

ب- احتلال قوات الثورة مدينة العقبة:

شكل احتلال الوجه أهمية كبرى للجيوش العربية النائرة وبداية الاستعداد لوصول العقبة فاصبحت قاعدة تستقبل السلاح والمتطوعين من العرب بالاضافة إلى أنها اصبحت قاعدة لاستمالة وتحريض القبائل العربية في شمال الجزيرة كبنو عطية والرولة وبنو صخر والحويطات وعنز (4) كذلك تمكنت قوات الامير فيصل من انشاء مدرسة الوجه لتعليم الرجال كيفية تخريب سكة الحديد بارشاد الكابتن لورانس والكولونيل نيوكمب والملازم جرلند، فحال ذلك دون ارسال المدد من فلسطين وسوريا إلى المدينة فقامت هذه القبائل بمهاجمة قافلة كبيرة من حاييل فقتلوا 30 من

(1) العاصمة، حرب الحجاز، العدد 90 مج 2 الاثنين 15 ربيع الثاني - 5 كانون الثاني 1920م، ص 4.

(2) ممدوح الروسان، حروب الثورة العربية الكبرى، ص 41.

(3) القبلة، العدد 11، 99 شوال 1335، ص 2.

(4) حرب الحجاز، العاصمة، العدد 90، المجلد الثاني، دمشق، الاثنين 15 ربيع الثاني / 5 كانون الثاني 1921م، ص 4؛ البخيت معان وجوارها، ص 58.

الترك وأسروا 250 وغنموا 4 مدافع جبلية وبنادق و 300 جمل محملة اطعمة و ثياب و 300 رأس غنم (1).

لقد كان للفرقة التي كونها لورانس ودرّبها على استعمال الديناميت لنسف الجسور اثرها السيء على الجيش العثماني (2) بالاضافة لذلك كان لانضمام الشيخ عودة ابو تايه دوراً كبيراً في تقدم الثورة نظراً لمكانته الاجتماعية الهامة في زعامة قبيلة الحويطات التي تسيطر على منطقة هامة على الطريق الواصل بين معان والعقبة ووادي السرحان (3) فقد عمل الشيخ مع لورانس لمنع وصول الامدادات للمدينة (4) ادى ذلك إلى أنقسام القوات العثمانية بين معان والمدينة فاضطرت لوضع حامية في المدينة مقدارها 14 ألف مقاتل، ووضعت حامية في تبوك ومقدارها خمسة الاف بقيادة محمد جمال باشا الثالث ،وحامية ثالثة في معان مقدارها سبعة الاف مقاتل بقيادة محمد جمال باشا الثاني.

وغداة اعلان الثورة قدرت القوات العربية بحوالي 6000 مقاتل مسلحين ويدعمهم (30 - 40) ألفاً من رجال القبائل غير مدربين وغير مسلحين ، وكان التفاوت واضحاً بين القوتين من حيث العدد والعدة بالإضافة إلى أن رجال القبائل غير مدربين ولا تتوفر لهم التجهيزات اللازمة، بينما الجيش العثماني لديه قوات مدربة واسلحته وذخيرته متطورة (5) ، وأعادت القوات العثمانية انتشارها وركزت وجودها في شمال الحجاز وجنوب سوريا (6)، كما قامت الدولة العثمانية

(1) حرب الحجاز، العاصمة، العدد 90، المجلد الثاني، دمشق، الاثنين 15 اربيع الثاني / 5 كانون الثاني 1921، ص 4.

(2) الموسى، مذكرات الامير زيد، ص 217؛ احسان النمر ، من السويس الى العقبة عبر سيناء، ص 49.

(3) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين 1910-1959، مكتبة المحتسب، عمان ، ص 32.

(4) حروب الحجاز، العاصمة، عدد 90، ص 4.

(5) الروسان ، حروب الثورة، ص 33.

(6) صفوة ، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، ص 606-607؛

بإثارة الشائعات حول هدف الشريف وقواته من الثورة وهو تسليم جنوب سوريا لبريطانيا وفرنسا (1)، فأخذ جمال باشا قائد الفيلق الرابع يستميل المشايخ بالهدايا، والأموال والألقاب لكي يقفوا ضد الثورة. كما أخذ بإثارة الفتن بين القبائل لتبقى مشغولة بنفسها عن المشاركة في الثورة، ولكن هذه الطرق لم تفلح في صدّهم عن المشاركة نظراً لرغبتهم في تغيير الواقع الاقتصادي والسياسي السيء، بالإضافة لنفورهم من سياسته واعداماته وراحت القبائل تلتف من حول الأمير وتقسم له بالولاء والاخلاص لقضية الاستقلال (2)، فبدأت مسيرة القوات العربية النائرة بقيادة الأمير فيصل وكان قد أرسل بعثة يرأسها الشريف ناصر ومعه عودة أبو تايه ولورانس ورجال من الحويطات هم زعل بن مطلق وعودة بن زعل زمحمد بن دحيات (3)؛ فتوجهوا من الوجهة إلى وادي السرحان بتاريخ 1336هـ/ 9 آيار 1917م، حيث اتصل عودة أبو تايه * بنوري الشعلان في الجوف شيخ مشايخ قبيلة الروّله وأبلغه رسالة من الأمير فيصل ليتعاون مع الثورة ولا يقف موقف العداء منها وأعطاه 6000 ليرة هديه من الأمير فيصل لتسليح أهالي وادي السرحان الواقع شرق قضاء معان (4) كما رافقهم نسيب بك البكري إلى جبل الدروز للتنسيق معهم وبث روح الثورة في سوريا وواعدوا بعد ذلك في النبك برجال الثورة وبلغوا حوالي خمسمائة مقاتل وساروا بقيادة عودة أبو تايه إلى باير ليستقوا من آبارها (5) ثم

- (1) منيب الماضي والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص 53.
- (2) صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، ص 627 منيب الماضي، والموسى تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص 55؛ الروسان، حروب الثورة، ص 43.
- (3) الماضي والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص 34.
- * عودة بن حرب الملقب بأبي تايه الحويطي ولد في شمال العقبة وكانت له مشاركة فعالة في حروب الثورة العربية الكبرى وكان يلقب بالنسر لخفته ورشاقته. (خير الدين الزركلي، الأعلام، ج 7، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1989، ص 93.
- (4) لانجر، وليم - موسوعة تاريخ العالم، ترجمة محمد مصطفى زياده، ج 7، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1969م، ص 2473.
- * عودة أبو تايه: ابن حرب الحويطي، 1858=1924م، ولد في شمال العقبة شارك في حروب الثورة الكبرى فنال وسام معان لبطولته الفائقة في حربه ضد الاتراك اذ قيل عنه

الجفر حتى وصلوا إلى محطة غدير الحاج وأبو اللسن التي تعرضت فيها القوات التركية للقتل حتى أسروا منهم 160 شخص فوصلوا بتاريخ 12 رمضان 1335هـ/ 1917-7-2 ووصلوا إلى القويره فاستسلمت الحامية التركية المؤلفة من 120 جندياً وبعد ذلك تحركت الحملة إلى كثارة واستولت على المخفر التركي وأسرت معظم افراد حاميته المؤلفة من 70 من المشاه و50 من الفرسان وبعدها انتقلوا إلى وادي اليبتم المطل على خليج العقبة، وكان الاتراك قد اخلوا العقبة الاتراك بعد قصفهم بمدافع وبوارج انجليزية وفرنسية، وهاجمت القوات العربية العقبة من الخلف ودخلتها بتاريخ 1917/7/6م وتمكنوا من القضاء على حاميتها المؤلفة من 300 نفر ترك وعرب مع 9 ضباط ومهندس الماني⁽¹⁾ وهكذا عدّ الشريف ناصر فاتح القبلة⁽²⁾.

وقد أبرق لسمو الأمير رسالة يقول فيها: "جيوشكم المنصورة استولت على العقبة واخذت جميع حاميات درب العقبة ومعان واسرت 720 اسيراً و30 ضابطاً أحدهم أميرالاي وغنمت مدفعين وبين الأسرى مهندس الماني، وقتلى العدو 500، وشهداؤنا اربعة وجرحانا ستة"⁽³⁾. وانتقل الأمير فيصل والقوات النظامية من الوجه إلى العقبة بمساهمة البوارج البريطانية ودخلها في آب 1917م، 1336هـ، واتخذها قاعدة لجيشه ومركزاً للعمليات العسكرية ضد الاتراك حتى دخل الجيش العربي دمشق⁽⁴⁾.

فانتقلت الثورة إلى معان حيث تقدمت القوات العثمانية إلى الشوبك ومعان ووادي موسى إلا أن قوات الثورة ردتهم رغم سيطرتهم على أبي اللسن ودلاغه،

انه قبيلة في رجل (الطراونهو الصرايرة- قصر الملك عبد الله بن الحسين، ص 25-26؛ مصطفى طلاس الثورة العربية الكبرى، ط3، دار الثورة بيروت، 232).

- (5) الماضي والموسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ص 36.
- (1) الموسى، مذكرات الامير زيد الحرب في الاردن، ص 66-67.
- (2) القبلة، العدد 103، 25 شوال 1335هـ، ص 3.
- (3) المصدر نفسه، العدد 98، الخميس 7 شوال 1335، ص 2.
- (4) منيب الماضي والموسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ص 41.

كما فشل هجومهم على القويره ووادي موسى بسبب ضعف قوتهم في الجبهه الفلسطينية كما عطلوا القبائل الخطوط الحديدية جنوب وشمال معان.

لقد حرصت القوات العثمانية على معان لأهميتها فقد جاءت مفارز من الالمان والنمساويون وسلم لضباطهم القيادة بالإضافة لمساعدتهم بطائرات حربية لتعمل على إلحاق الخسائر بالعرب واضعاف معنوياتهم.

وبذلك أصبحت العقبة مركز للعمليات العسكرية العربية ضد الاتراك، إيقن العثمانيون بهزيمتهم في فلسطين فأخذت قواتهم تعمل على الانسحاب منذ 8 ذو الحجة 1335هـ / 24 ايلول وبتاريخ 25 ايلول عام 1917م وصلت القوات العربية الى معان (1).

ج- نتائج احتلال العقبة:

- 1- رفع عزائم العرب الراغبين في التخلص من سياسة الاتحادين (2).
- 2- أصبحت العقبة قاعدة لتقويض السلطة التركية في سوريا لانها أصبحت مركز لتحرير القبائل العربية والسكان ضد الاتراك (3).
- 3- كما أصبحت العقبة بعد احتلالها مركزا كبيرا لتجميع المؤن والسلاح والعتاد فاكتظت العقبة بالبواخر المحملة بالمؤن لتوزيعها على العربان والمتطوعين (4).
- 4- أصبح الموقف العثماني في غاية الصعوبة بخصوص حاميتها في المدينة المنورة بعد قطع الجيش العربي لطريق المواصلات بين المدينة المنورة وسوريا، ومن بعد تركيا، وهكذا لم يبق للدولة العثمانية سوى القتال أو التسليم ، وجاءت لحظة الحسم فاستسلمت الحامية العثمانية في المدينة

(1) مذكرات الامير زيد، الحرب في الاردن، 1917-1918، ص56.

(2) القبلة، العدد 11، 99 شوال 1335هـ، ص2.

(3) العاصمة، حرب الحجاز، العدد 90، مج2، ص4.

(4) احسان النمر ، من السويس الى العقبة، ص50.

المنورة بتاريخ 1338هـ / 1919م، ودخلها سمو الأمير عبد الله بتاريخ 1338هـ / 15 كانون الثاني / 1919م.⁽¹⁾

5- أصبحت العقبة قاعدة هامة لأمن الحجاز وتمويلها وتموينها، ومثال ذلك ما حدث بعد تنازل الشريف حسين بن علي لولده الملك علي بن الحسين، حيث أقام الشريف في العقبة واتخذها مركزاً لدعم ولده في الحجاز، وتزويده بالمال والسلاح⁽²⁾.

8.3 الخاتمة:

تمتعت العقبة الرابضة على خليج البحر الأحمر بموقع إستراتيجي حيث شكلت نقطة الاتصال بين آسيا وأفريقيا ومغرب العالم العربي والإسلامي ومشرقة فهي بوابة الشام ومدخل الحجاز ومصر.

وعند بحث الناحية الاجتماعية تبدي أن قضاء العقبة خلال فترة الدراسة يتألف من العائلات القادمة من مصر، والحجاز، والشام، وفلسطين فبعضها فضل البقاء في العقبة مع عائلاتهم بعد إنتهاء خدمتهم في القلعة التي شكلت نقطة ارتكاز الأمن والسكن، فمثلت بذلك تمازجاً سكانياً من مختلف البلدان المحيطة بها. لقد كان لعدم الاستقرار السياسي أثر في ضعف القطاع التعليمي فعانت العقبة من قلة المؤسسات التعليمية، مقتصرراً على الكتاتيب المعتمدة على الجهود الفردية للأهالي حتى أنشئت أول مدرسة خلال فترة الدراسة سنة 1342هـ / 1923م.

وبالرغم من موقع العقبة المتميز على ساحل البحر الأحمر أثر في تقدم التجارة وأستقرار الحجاز فيه لمدة أيضاً مكن تجاره العقبة من بيع منتوجاتهم بالمال والمقايضة إلا أنه لايمكن الحديث عن مشروعات إقتصادية في قضاء العقبة لغياب البنية التحتية وضعف الطاقة البشرية، واعتمد اقتصادها على صيد الأسماك بالدرجة الأولى، وكان النخيل من أكثر المزروعات في قضاء العقبة كما إعتمدت على زراعة بعض الخضراوات، فاعتماد الزراعة والتجارة على أساليب بدائية تحتاج إلى

(1) القبلة، العدد 99، ص 2؛ العاصمة حرب الحجاز، العدد 90 مج 2، ص 5.

(2) وهيم، مملكة الحجاز، ص 352 و 375

مجهود كبير وتعرضها السطو والنهب أدى إلى عدم تقدمها الاقتصادي بشكل ملحوظ.

بسبب الموقع الاستراتيجي زاد التنافس على العقبة، فأصبحت نقطة نزاع بين مصر من ناحية وبين الحجاز، وازدادت مطالبة الدولة العثمانية بالعقبة التي كانت تتبع إدارياً لمصر بتقويض من الدولة العثمانية وخاصة بعد احتلال بريطانيا لمصر، خشيت الدولة العثمانية على مصالحها وطريقها إلى إسطنبول فاستعادت سنة 1892 م/1309؛ فسلمت إدارتها إلى الحجاز فعملت على إنشاء محكمة شرعية فيها ومجالس إدارية ومالية ساهمت في حفظ حقوق الأهالي وتأمين خدماتهم. وأصبحت العقبة مركزاً لقوات الثورة الكبرى ونقطة إنطلاق الجيوش العربية. ورجعت بريطانيا مجدداً للمطالبة بالعقبة بإسم شرق الأردن لتأمين مصالحها أولاً وتالياً فأتت لشرق الأردن 1925م/1344هـ.

المراجع

أ- المراجع العربية:

أبو جابر، رؤوف سعد، 1984م، التحولات الاقتصادية في شرق الاردن في القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير الجامعة الاردنية.

أبو عليان، عزمي، 1999م، التقسيمات الإدارية في الأردن 1921-1952م، دائرة المطبوعات والنشر، الأردن.

الأسد، ناصر الدين، 1957م، الاتجاهات الفكرية الادبية في فلسطين والاردن، مطبعة البيان العربي.

ابو سفت، محمد، 1989م، دراسات في جيو مورفولوجيه جنوب الاردن، ط1، الجامعة الاردنية، عمان.

ارشيف رئاسة الوزراء في استنبول، التقرير رقم 80/3، الملف رقم (DH) (3-3) SYS، والتقرير 83/2-84 الملف (DH) (3-3) 61، والتقرير رقم 86/1-78 (ملف رقم (SYS)).

البتوني، محمد لبيب، الرحلة الحجازية، (د.ت)، ط3، مكتبة المعارف، الطائف.
البخيت، محمد عدنان والقضاة، أمين، 1990م، ندوة العرف العشائري بين التشريع والقانون، الجامعة الاردنية، عمان. ٦٢٢٥٢٢

البخيت، محمد عدنان، 1403هـ/ايار 1983م، معان وجوارها، مجلة دراسات تاريخية، دمشق، العدد 12، ص59.

البشير، بيروت، ع153، 3 اذار /1902م. ص3.

البشير، بيروت، ع153، 3 اذار /1902م. ص4.

البلادي، عاتق بن غيث، (د.ت)، في بلاد العرب في الحجاز والاردن، منشورات دار المجمع العلمي، جده.

بن أياس، محمد بن أحمد، (1961-1963م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج5، تحقيق محمد مصطفى القاهرة.

بيركهاردت، يوهان، 1969م، رحلات بيركهاردت في سورية الجنوبية، ترجمة أنور عرفات، المطبعة الأردنية، عمان.

الترك، صالح أحمد صالح، 2001م، حكم محمد علي في الحجاز (1234-1256 هـ / 1819-1840م)، رسالة ماجستير - جامعة آل البيت.

جارشلي، إسماعيل حقي أوزون، 1985م، أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، ترجمة عن اللغة التركية خليل علي مراد، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

حرب، محمد، (د.ت)، السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين الكبار، (1258 - 1336 هـ / 1842-1918)، ط2، دار العلم، دمشق.

الحصري، ساطع، 1960م، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط2، دار العلم للملايين، بيروت.

حلاق، حسان، (د.ت)، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، 1897-1909م، ط3، الدار الجامعية.

حماده، سعيد، 1935م، النظام النقدي والمصرفي في سوريا، المطبعة الأمريكية، بيروت.

حمارنه، مصطفى - 2003، التحول من البدو إلى الاستقرار في مناطق البلقاء والكرك وعجلون 1885-1920، دراسات في تاريخ الاردن الاجتماعي، دار السندباد للنشر، عمان.

داردكة، صالح، 6 ايار، 1984م، لمحات من تاريخ ايلة (العقبة) في العصور الاسلامية، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، ع15.

الدباس، زيد، 2002م، قضاء معان (1864-1925م)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

الدباغ، مصطفى مراد، 1973م، بلادنا فلسطين، ط2.

الدرادكة، صالح، 1997م، طريق الحج الشامي، ط1، الجامعة الاردنية، وزارة الثقافة، عمان.

الدستور، ج2، 1301 هـ / 1883م، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، المطبعة الادبية، بيروت.

الذنيبات، عبد الرحمن، 1998م، العقبة: ماضيها وحاضرها، ط.1، مطابع الستور التجارية، عمان.

الرفاعي، عبدالرحمن، 1989م، عصر محمد علي، ط5، دار المعارف، القاهرة.
الروسان، ممدوح، 1986م، حروب الثورة العربية الكبرى في الحجاز وبلاد الشام
1916 - 1918م، مكتبة الكتاني، اربد.

الريحاني، امين، 1929م، ملوك العرب، ط2، ج1، المطبعة العلمية ليوسف، بيروت.

زكي، عبد الرحمن، 1960م، قلعة صلاح الدين وقلع إسلامية أخرى، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.

زيد بن الحسين، 1976 م - مذكرات الامير زيد (الثورة العربية الكبرى) نشر سليمان الموسى، عمان.

سالنامه اولاية الحجاز سنة 1305هـ / 1887م دفعة 3، مطبعة الحجاز 1305هـ / 1887م.

سالنامه ولاية الحجاز سنة 1306هـ / 1888م، دفعة 4، مطبعة الحجاز 1306هـ / 1888م.

سالنامه ولاية الحجاز سنة 1309هـ / 1891م، دفعة 5، مطبعة الحجاز 1309هـ / 1891م.

سالنامه دولت علية عثمانية سنة 1317هـ / 1899م، دفعة 55، المطبعة العامة، دار الخلافة العلية 1317هـ / 1899م.

سالنامه دولت علية عثمانية سنة 1322هـ / 1904م، دفعة 60، أحمد إحسان وشركاه مطبعة سي، در سعادت 1320 مالية / 1904م.

سالنامه دولت علية عثمانية سنة 1323هـ / 1905م، دفعة 61، أحمد إحسان، مطبعة سي، در سعادت 1321 مالية / 1905م.

سالنامه دولت علية عثمانية سنة 1324هـ / 1906م، دفعة 62، أحمد إحسان، مطبعة سي، در سعادت 1322 مالية / 1906م.

سالنامه دولت عليّة عثمانية سنة 1326هـ / 1908م / دفعة 64، أحمد إحسان، مطبعة سي، در سعادت 1323 مالية / 1908م.

سالنامه دولت عليّة عثمانية سنة 1327مالية 1911م، دفعة 65، سلانيك، سالنامه دولت عليّة عثمانية سنة 1328مالية / 1912م، دفعة 66، سلانيك، مطبعة سي، 1328مالية / 1912م.

سالنامه دولت عليّة عثمانية سنة 1333-1334 مالية / 1915-1916م، دفعة 67، هلال مطبعة سي، در سعادت 1334 مالية / 1916م .

سالنامه ولاية سورية 1315هـ / 1897م، مطبعة ولاية سورية، 1315هـ / 1897م.

سامي، شمس الدين، قاموس التركي، اقدم مطبعة سي، در سعادت 1318هـ / 1900م.

سجل محكمة العقبة الشرعية (1336-1343هـ / 1917-1924م) وهو محفوظ في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، ويغطي الفترة الواقعة بين سنتي 1917-1924م.

سجل محكمة معان الشرعية رقم (1)، ويغطي من سنة (1316-1326هـ / 1898-1908م) وهو محفوظ في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية.

سلطان، حامد، 1966م، مشكلة خليج العقبة، معهد البحوث الدراسات العربية. سمحه، موسى عبوده، 1973، مدينة العقبة ومينائها، رسالة ماجستير، ج1، القاهرة.

سنو، محمد توفيق، 1933م، مجموعة القوانين والانتظمه من 1918-1931م، المطبعة الوطنية، عمان.

السواريه، نوفان رجا، 1999م، عمان وجوارها خلال الفترة 1864-1921م، ط1، منشورات بنك الاعمال.

الشامخ، محمد عبد الرحمن، 1973م، التعليم في مكة والمدينة آخر العهد العثماني، ط 1، منشورات المؤلف، الرياض.

شحادة، نعمان، 1990م، مناخ الأردن، ط 1، دار البشر للنشر والتوزيع، عمان.
الشرق العربي، عدد 109، 15 تموز 1925م، 24 ذو الحجة 1343هـ، ص 13.
شقير، نعم، (د. ت)، تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها، تقديم ابراهيم أبو سليم، دار الجيل بيروت.

شكري، محمد فؤاد، 1958م، مصر في مطلع التاسع عشر، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة.

صابر، مؤمن إسماعيل، 1418هـ، جدة خلال 1286-1326هـ / 1869-1908م، مرام للطباعة الإلكترونية.

صفوة، نجده- 1996م، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز) بيروت، ط 1، م. ج 2 وج 4، دار المساقى.

صلاح الدين بحيري، 1991م، جغرافية الاردن، ط 2، مكتبة الجامع الحسيني، عمان، الاردن، ص 132.

الطراونة، محمد سالم، 2004م، تاريخ الكرك الحديث 922-1339هـ/ 1516 - 1921م، منشورات وزارة الثقافة، عمان.

الطراونة، محمد سالم، 2000م، قضاء يافا في العهد العثماني، مطبعة البهجة، إربد.

الطراونه، والصريره، 1994م، قصر الملك عبد الله بن الحسين، منشورات لجنة إحياء التراث، جامعة مؤتة.

الطراونه، محمد سالم، 1992م، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك 1281-1337هـ / 1864-1918م، وزارة الثقافة، عمان.

الطرزي، عبد الله، 1989م، الموسوعة الاردنية، ج 1، ط 1، دار الكرمل، عمان.
طلاس، مصطفى، 232، الثورة العربية الكبرى، ط 3، دار الثورة، بيروت.

العابدي، محمود، 1973م، الآثار الإسلامية في فلسطين والأردن، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان.

العاصمة، دمشق، ج1، العدد 14، الخميس 2 رجب 1337هـ، 3 نيسان 1919م.
العاصمة، دمشق، ج1، العدد 14، الخميس 2 رجب 1337هـ، 3 نيسان 1919م،
ص2.

العاصمة، دمشق، ج1، العدد 50، الخميس 18 ذو القعدة 1338هـ، 14 اغسطس
1919م، ص2.

العاصمة، دمشق، ع 90، مج 2، 15 ربيع الثاني 1338 هـ/ 5 كانون الثاني 1920م،
ص4-5.

العاصمة، دمشق، العدد 9، 16 جمادى الثانية 1337هـ، 8 اذار 1918م، ص6.
عبد الغني، عارف، 1992م، تاريخ أمراء مكة المكرمة، دار البشائر، دمشق،
ص659.

علي، أورخان محمد، 1986م، السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عصره،
ط1، دار الوثائق، الكويت.

عمرو، صالح محمد، 1979م، "النزاع التركي المصري على شمال الحجاز
وسيناء وتدخل الحكومه البريطانيه 1884 - 1906"، مجلة الداره
السعوديه، الرياض، العدد الاول.

غوانمه، يوسف، 1984م، أيله (العقبه) والبحر الأحمر وأهميتها التاريخية
والاستراتيجيه، دار هشام لنشر.

فردريك بيك، 1998م، تاريخ الاردن وقبائلها، تعريب بهاء الدين طوقان، ط2،
الاهليه للنشر، عمان.

القبلة، مكة المكرمة، ع103، 25 شوال 1335هـ، ص3.

القبلة، مكة المكرمة، ع183، 13 شعبان 1236هـ/ 1917م، ص3.

القبلة، مكة المكرمة، ع185، 20 شعبان 1339هـ، ص3.

القبلة، مكة المكرمة، ع238، 8 ربيع الأول 1337هـ، ص3.

القبلة، مكة المكرمة، ع185، 20 شعبان 1336هـ، ص3.

القبلة، مكة المكرمة، العدد 103، 25 شوال سنة 1335 هـ، ص3.

القبلة، مكة المكرمة، العدد 158، 1336هـ، 14 جمادى الاول، ص2.

- القبله، مكة المكرمة، العدد 99، 11 شوال 1335هـ، ص 2.
- القبله، مكة المكرمة، عدد 238، 8 ربيع الاول / 1337هـ، ص 3.
- القبله، مكة المكرمة، عدد 237، 5 ربيع الاول / 1337هـ، ص 3.
- كرد، محمد علي، 1983م، **خطط الشام**، 6 ج، ط 3، مكتبة النوري، دمشق.
- الكردي، حنان، 1974م، **القلاع الأثرية في الأردن**، عمان.
- الماضي، منيب والموسى، سليمان، 1959م، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، عمان.
- المجنوب، طلال ماجد، 1983م، **تاريخ صيدا الاجتماعي 1840-1924**، المكتبة العصرية، بيروت صيدا.
- مجلة الأحكام العدلية، 1305 هـ / 1887م. ط 2، المطبعة العثمانية، القسطنطينية.
- محمد، نجاح، 1995م، **تاريخ شبه الجزيرة العربية**، جامعة دمشق.
- مدور، مروان، 1982م، **الأرمن عبر التاريخ**، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.
- المر، دعبس، 1923 م، **احكام الاراضي المنفصله عن السلطه العثمانية**، مطبعة بيت المقدس، القدس.
- المركز الجغرافي الملكي الأردني، **التقسيمات الإدارية لعام 2000**.
- المشروع الوطني لخارطة التربة واستعمالات الأراضي، **الترب الأردنية الدراسة الاستطلاعية**، 1993م.
- مطبعة سي، دار سعادات 1327 مالية 1911م.
- ملاوي، حنان سليمان، 2002م، **مدينة عمان 1921-1947 م**، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد.
- المنزلاوي، عبد الله، 1993م، **إدارة العقبة وبلديتها منذ العهد العثماني**، ط 1، مؤسسة الرياض الخضراء، عمان.
- المنزلاوي، عبدالله، 1997م، **عشائر العقبة**، ج 1، كمبيوتر إكسبرس، عمان.
- المنزلاوي، عبدالله، 2004م، **التاريخ الثقافي في العقبة**، كمبيوتر إكسبرس، عمان.
- الموسى، سليمان، 1984م، **رحلات في الأردن وفلسطين**، دار ابن رشيد للنشر والتوزيع، عمان.

- المومني، صدقي أحمد، 1982م، أنماط الاستقرار البشري في محافظ معان في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.
- المومني، صدقي احمد، 1982م، انماط الاستقرار البشري في محافظة معان في الاردن، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.
- النجادات، نايف محمد، 1989م، الحويطات ودورهم في الثورة العربية الكبرى، دائرة المكتبات والوثائق، عمان.
- النمر، إحسان، 1971م، من السويس إلى العقبة عبر سيناء، (د. م). هاردنج، لانكستر، آثار الأردن، ترجمة سليمان موسى.
- هنتس، فالتر، 1970م، المكايل والاوزان الاسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل جميل العسلي، الجامعة الاردنية، عمان.
- وهيم، طالب محمد، 1985م، مملكة الحجاز 1916 - 1925م، دراسة في الأوضاع السياسية مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

ب- المراجع الأجنبية

- Berthold, W-((Daghistan)), I², II, PP85-89
- Davison, Roderic, 1963, **H, Reform in the Ottoman Empire 1856-1876**, New Jersey, p146 .
- Jaussen, P. Antonin, 1948, **Coutumes des Arabes Aux Pays Moab**, Librairie D'Ameriqui et D'Orient, Paris.
- Jedda Diaries, 1990, **Piledwtithan in Production 19541953**, Volume 2, Archive Editions, S.
- Lewis, Bernard, 1961, **The Emergence of Modern Turkey Oxford University Press**, PP 381-384.
- Musil, Alois, 1908, **Arabia Petraea, 3 Bands**, in Kommission bei Aifred Holder, Wien, III, P48.
- Musil, Alois, 1926, **The Northern Hiaz**, New York
- Wallin, G.A, 1979, **Travels in Arabia (1845 and 1848 Falcon-Oleander**, p16.